الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون المحلية و البيئة

المشروع السنوي للقدرة على الآداء
لسنة2017

نوفمبر 2016

وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

الفهـــرس

المحور الأول : التقديم العام

1. تقديم الوزارة و السياسات القطاعية..... 3
2. الميزانية و برمجة النفقات على المدى المتوسط..... 9

المحور الثاني :تقديم برامج وزارة البيئة و التنمية المستدامة

I. **البرنامج 1 : البيئة و بجودة الحياة**

1. تقديم البرنامج و إستراتيجيته..... 19
2. أهداف و مؤشرات قيس الاداء الخاصة بالبرنامج..... 31
3. نفقات البرنامج..... 37

الملاحق

II. **البرنامج 2: إستدامة التنمية**

1. تقديم البرنامج و إستراتيجيته..... 83
2. أهداف و مؤشرات قيس الاداء الخاصة بالبرنامج..... 91
3. نفقات البرنامج..... 97

الملاحق

III **البرنامج 3: الشؤون المحليـــــة :** 122

IV. **البرنامج 9 : القيادة و المساندة**

1. تقديم البرنامج و إستراتيجيته..... 126
2. أهداف و مؤشرات قيس الاداء الخاصة بالبرنامج..... 130
3. نفقات البرنامج..... 132

المحور الأول : التقديم العام

1- تقديم الوزارة و السياسات القطاعية :

1.1– التوجهات الإستراتيجية :

تتمثل أهم توجهات إستراتيجية وزارة الشؤون المحلية و البيئة في المحاور التالية :

- ❖ مسار اللامركزية و الحوكمة المحلية .
- ❖ التصرف في النفايات بجميع أصنافها و رسكلتها و تثمينها
- ❖ المحافظة على الموارد الطبيعية و التنوع البيولوجي
- ❖ الحد و التأقلم مع التغيرات المناخية.
- ❖ تعزيز مقومات التنمية المستدامة
- ❖ تنمية الإقتصاد الأخضر و تكنولوجيات البيئة
- ❖ الإتصال و التحسيس و التربية البيئية.

ستعمل وزارة الشؤون المحلية و البيئة على المدى المتوسط و الطويل على تركيز السياسات و التدخلات و مختلف المشاريع و الخطط حول المحاور سالفة البذكر .

1–2 أولويات الوزارة للمرحلة القادمة:

سيتركز عمل الوزارة بمختلف الهياكل التابعة لها مركزيا و جهويا و محليا على المدى القصير و المتوسط على تجسيم الأولويات التالية :

❖ **تفعيل مسار اللامركزية و دعم الحوكمة المحلية:**

تجدر الإشارة إلى أن الأوضاع التي آلت إليها تسيير الجماعات المحلية، كانت وراء تبني مفهوم الحوكمة كأداة ووسيلة ناجعة لتحقيق التوجهات الإستراتيجية الكبرى في التدبير الجيد للشأن العام المحلي، وذلك في محاولة لتجاوز العوائق والأزمات التي يشهدها تدبير هذا المجال، من خلال العمل على توفير الشروط التنظيمية والبشرية والمالية الضرورية، و تحسين المناخ السياسي والثقافي والإجتماعي ، في إطار رؤية شمولية متكاملة للتخطيط والبرمجة والتنظيم المعقلن ضمن فلسفة تنموية واضحة الأهداف والمقاصد.

فتونس بعد الثورة تبدي اليوم اهتماما متزايدا بمتطلبات الحوكمة المحلية، انطلاقا من القناعة بأن هذه المقاربة ستسهم في عمل مؤسساته العمومية والإدارية والتمثيلية بشكل أكثر تناسقا وتلاحما وفعالية، خاصة وأنه يجتاز منذ مدة مرحلة انتقالية تتميز بتبني إصلاحات منبثقة عن إرادة داخلية قوية غير بعيدة عن منأى الضغوط الخارجية، كما تتسم باستمرار ماض يتجلى في مستويات عدة من الركود تحت ذريعة الحفاظ على توازنات بلد ماتزال بنيته الاجتماعية هشة.

فقد بينت الطرق التقليدية للتسيير عن قصورها في بلوغ أهداف التنمية المنشودة، وهو ما أدى إلى ضرورة إعادة النظر في احتكار السلطة المركزية لتدبير الشأن العام المحلي، والمطالبة بأشكال جديدة للتقنين والتحسيس بالمسؤولية واتخاذ القرار ، إلى جانب إشراك مختلف القوى السياسية والفاعلين المحليين في وضع إستراتيجية تنموية مشتركة من أجل العمل معا على إيجاد حلول للمشاكل الناتجة عن أنماط التدبير التقليدية وسلطة الإكراه التي تمارسها المؤسسات العمومية وتحتكرها، حيث يجب الاعتراف هنا بأن أزمة نموذج التنمية المحلية، أكد فشل هذه الطرق في الاستجابة وتلبية مختلف حاجيات السكان المحليين.

واعتماد الحوكمة اليوم كمرجعية، جاء لمحاربة مختلف أشكال الإهمال والتقصير، ولتدارك مستويات التأخر، وكذا القضاء على الممارسات السيئة من خلال تشخيص الإختلالات، وتحليل جميع القضايا في تشابكها وترابطها، واقتراح الإصلاحات والتغييرات الكفيلة بضمان تنمية اقتصادية واحتماعية مستديمتين.

وبناءا على ذلك، تتطلب الحوكمة الجيدة وضع أدوات وآليات تعاون بين الدولة والسلطات اللامركزية ومختلف الفاعلين المحليين بشكل يسهل مفاوضات التغيير ويشجع الشراكة ويعقلن مسار اتخاذ القرارات.

❖ تحسين إطار العيش و العناية بالنظافة و البيئة :

لقد شهدت مختلف الجهات في السنوات الأخيرة تراجعا كبيرا على مستوى جودة الحياة نتيجة تكدس النفايات المنزلية و فواضل البناء في الشوارع و الأنهج بكميات هائلة و إنتشار المصبات العشوائية التي تتكاثر فيها جميع أنواع الفضلات دون ان تستجيب للمواصفات المطلوبة و ما نتج عن ذلك من تداعيات على الصحة العامة و الجمالية الحضرية و سلامة المحيط.

بالإضافة إلى تردي منظومة تطهير المياه المستعملة، فالوسط الريفي لا يزال يشكو من نقص في هذا المجال و كذلك بالنسبة للعديد من الأحياء الشعبية. كما أن كميات كبيرة من المياه المستعملة الملوثة تلقى مباشرة في الوسط الطبيعي فتلحق الضرر بالمائدة المائية و التربة و الصحة . كما ان عديد الأقطاب الصناعية تشكو من عدم توفر محطات مختصة في معالجة المياه الصناعية و هو ما قد يؤثر على نوعية المياه المعالجة.

أما منظومة النفايات فقد عرفت خلال السنوات الأخيرة عديد الإخلالات ناجمة عن تداخل المسؤوليات في مجال التجميع و كذلك على مستوى التصرف حيث يلاحظ تشتت القرار بين السلط المحلية و الجهوية و بين الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات .كما أن عددا هاما من المصبات المراقبة المنجزة لمعالجة النفايات المنزلية و المشابهة بالإضافة إلى مركز معالجة النفايات الصناعية بجرادو بقيت مغلقة بسبب التحركات و الإحتجاجات الإجتماعية مما أثر سلبا على سير العمل بهذه المنشآت .

لذا سيتركز عمل الوزارة في المستقبل على النهوض بالبيئة الحضرية و الريفية للرفع من جودة الحياة وتطوير المنظومة الحالية للتصرف في النفايات و ذلك من خلال الفـــرز و التثميـــن و الرسكلة مما يساهم في إحداث أنشطة إقتصادية جديدة تشغل و توفر مداخيل إضافية و تضمن نجاعة أفضل لهذه المنظومة بالإضافة إلى الإقتصاد في الموارد و تحسين منظومة معاجلة المياه المستعملة المنزلية و الصناعية .

و صيانة المنتزهات الحضرية و المساحات الخضراء و دعم شبكة التطهير و تعزيز جهود النظافة و جمالية المدن و القرى .

❖ مقاومة التلوث و و تحسين الوضع البيئي بالإقطاب الصناعية:

يمثل التلوث الصناعي إحدى أهم الإشكاليات البيئية التي تتطلب تكثيف الجهود خلال المرحلة القادمة حيث بينت الدراسات و المعاينات الميدانية تردي الوضع البيئي في العديد من المناطق الصناعية على غرار قابس و صفاقس و الحوض المنجمي و القصرين و بنزرت و قد تسببت هذه الوضعية في تدهور الموارد الطبيعية و تأثيرات سلبية على الوضع الصحي للسكان . و تعد الإفرازات الصادرة عن هذه المصانع سواء كانت صلبة أو سائلة أو غازية هي المسبب الرئيسي في التلوث نظرا لعدم مطابقتها للمواصفات الوطنية المعمول بها.

و قصد الحد من التلوث الصناعي ستعمل الوزارة على تدعيم و تحسين منظومات المراقبة البيئية للمؤسسات الملوثة و الأنشطة الإقتصادية ذات الأثر البيئي السلبـــي و تطويـــر طرق و أساليب الوقاية من التلوث الصناعي بما يساهم في الحد من مصادر التلوث و الأضـــــرار بالبيئـــة و بالأوساط الطبيعية الذي أصبح من أهم مصادر استنزاف الثروات الطبيعية وتدهور الوضع البيئي والصحي في العديد من الجهات. و إستحثاث نسق التأهيل البيئـــي للمؤسسات الصناعيـــة و الخدماتية .

وفي هذا الصدد تم دعم الجانب القانوني وتطويره من خلال الشروع في إعداد مجلة البيئة واستصدار العديد من النصوص القانونية والترتيبية والشروع في مراجعة وتحيين المواصفات البيئية التونسية. كما سيتم اعتماد آلية جديدة للوقاية البيئية المتمثلة في التقييم البيئي الاستراتيجي للمشاريع الصناعية الكبرى.

❖ المحافظة على التنوع البيولوجي و المنظومات الإيكولوجية و الحد من ظاهرة التصحر و تدهور الأراضي:

بينت الدراسات في مجال التنوع البيولوجي ثراء المخزون البيولوجي الوطني سواء من حيث أهمية المنظومات الطبيعية أو تنوع الأصناف النباتية و الحيوانية . و تتميز المنظومات

الإيكولوجية التونسية بالتنوع والهشاشة نظرا لتنوع الظروف البيولوجية و المناخية من الشمال إلى الجنوب.

و للمحافظة على هذا التنوع البيولوجي الهش تسهر الوزارة على حماية الموارد الطبيعيـــة و المنظومات الإيكولوجية و التنوع البيولوجي من مخاطـــر التلـــوث و الإتـــلاف و المحافظة على توازنها لضمان إستدامة وظائفـــــها التنموية و الإجتماعية و البيئية والحد من ظاهرة التصحر و المحافظة على الموروث الطبيعي .

وحماية الفضاءات والمنظومات البيئيّة الطبيعيّة بالشريط الساحلي ومراقبة التصرّف في هذه المنظومات والفضاءات والملك العمومي البحري، ومزيد العناية بالشريط الساحلي من خلال حماية الشواطئ من الإنجراف البحري و تعزيز أنماط التصرف التشاركي في المناطق الحساسة مع تثمين أفضل للمناطق الطبيعية الساحلية و البحرية.

❖تحقيق مقومات إستدامة التنمية :

لقد أقرت قمة الأرض الأولى في ريو ديجانيرو بالبرازيل سنة 1992 برنامج التنمية المستدامة الأممي الذي يعد المرجعية الأساسية لمبادئ عمل و منهج التنمية المستدامة .

و تقوم هذه المبادئ على ضرورة إدماج الأبعاد البيئية و الإجتماعية في كل نشاط تنموي و إستثماري إقتصادي .

وتونس، التي لم تحد عن هذا التوجه، إذ تبنت وبسرعة مبدأ التنمية المستدامة ومنذ سنة 1992 تم اتخاذ عديد الاجراءات والتدخلات بهدف تجسيم مفهوم التنمية المستدامة.ووضعت السلطات التونسية قراءتها الوطنية التي تضمنها برنامج العمل الوطني للبيئة و التنمية المستدامة للقرن 21 (الأجندا 21 الوطنية) التي صادقت عليها اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة سنة 1996 .و هو برنامج عمل تضمن أولويات التنمية لتونس خلال التسعينات وكيفية تفعيلها من خلال السياسات القطاعية التي تنتهجها تونس انذاك إستئناسا بمبادي التنمية المستدامة التي دققتها الأجندا 21 الأممية.

بعد ثورة 14 جانفي2011، أصبح من الضروري إتباع نهج جديد في المجال الاجتماعي قصد توفير الظروف المناسبة للتنمية المستدامة والمنصفة على أساس قيم التضامن بين التونسيين. وهذا من شأنه أن يولّد بدوره ظروف أفضل من حيث جودة الحياة في المناطق الحضرية والريفية عبر تنفيذ استراتيجيات موجهة للإدارة الرشيدة والحفاظ على الموارد الطبيعية. وينطوي تنفيذ مثل هذه الاستراتيجية على المجالات التالية:

·ضمان استدامة النمو الاقتصادي من خلال أنماط التنمية بما يتفق وتكييفها وفقا للموارد الطبيعية والبشرية في البلاد ومتطلبات اندماج البلاد في الاقتصاد العالمي،

·توسيع القاعدة الاقتصادية للبلاد من خلال تعزيز اقتصاد المعرفة الذي يثمّن معرفة الموارد البشرية دون أن يسبب ضغطا إضافيا على الموارد الطبيعية الهشة،

·التوجه من القطاعات الاقتصادية التقليدية (الفلاحة والصناعة واستخراج المعادن ، والسياحة، والنقل) نحو أنماط إدارة أكثر استدامة للأوساط الإيكولوجية الطبيعية عبر دعم أنظمة إنتاج واستهلاك مسؤولة، تكون مربحة اقتصاديا و عادلة اجتماعيا.

·التخفيض أو المحافظة على تكلفة التدهور البيئي التي تبلغ 2.1٪ من الناتج المحلي الخام، وإعطاء الأولوية للاستثمار منخفض التكلفة البيئية.

❖ النهوض بالتحسيس و التوعية و التربية البيئية :

إن حماية البيئة هي مسؤولية مشتركة تتكامل فيها ادوار الدولة و القطاع الخاص و المجتمع المدني و سائر المواطنين .لكن يلاحظ في السنوات الأخيرة تدني مستوى الوعي بالأهمية الحيوية لقضايا البيئة بإعتبار أن هذا الوعي هو الوسيلة الأكثر فاعلية في ترشيد إستخدام الموارد و التعامل مع المحيط الحيوي.

لذا فإن تعبئة المواطنين أفرادا أو جماعات للمساهمة في حماية البيئة يعد من أبرز مقومات الإستراتجية الوطنية لحماية المحيط ببلادنا. وعلى هذا الأساس سيتم مضاعفة الجهود من أجل مزيد الارتقاء بالوعي البيئي وترسيخ ثقافة التنمية المستدامة لدى مختلف الفئات بكافة جهات البلاد ولا سيما لدى الناشئة والشباب. وذلك من خلال حفز المشاركة وترسيخ مفهوم الشراكة والانخراط التطوعي ودفع مساهمة النسيج الجمعياتي .

كما يعد إقرار البرنامج العالمي للتربية من أجل التنمية المستديمة من قبل الأمم المتحدة (2015–2020) فرصة لإرساء منظومة تربوية متكاملة لحماية البيئة ولنشر ثقافة الاستدامة ولتمتين الشراكة مع الأطراف المعنية بالتربية في مختلف مراحلها والتعاون على إرساء منظومة تربوية تضمن إعداد جيل مدرك لمقتضيات التنمية المستديمة ومؤمن بالقيم التي تستوجبها ومنها التضامن بين الفئات والجهات.

3-1 أهم الإصلاحات:

إن تطوير العمل البيئي و تحسين القدرة على الآداء نحو مزيد من النجاعة و الفاعلية للوصول إلى تحقيق النتائج المرجوة تقتضي القيام بعدة إصلاحات خاصة على المستوى المؤسساتي و التشريعي و الترتيبي و مختلف آليات التدخل في المجال البيئي .

- إصلاح النظام المؤسساتي المكلف بتنفيذ سياسات الوزارة مركزيا و جهويا و محليا
- مراجعة منظومة الوقاية و المراقبة البيئية
- النهوض بالمنظومة القانونية في المجال البيئي
- وضع منظومة معلوماتية لمتابعة و تقييم المشاريع و النشاطات و التدخلات التي تنجزها الوزارة و المؤسسات الراجعة لها بالنظر على لانطاق المركزي و الجهوي و المحلي.
- دعم المرصد التونسي للبيئة و التنمية المستدامة
- وضع إستراتيجية وطنية واضحة المعالم في مجال إدارة النفايات
- الإنتهاء من إعداد مجلة الجماعات المحلية و المصادقة عليها
- إصلاح الجباية المحلية .

4.1- بـــــرامج وزارة الشؤون المحلية و البيئة:

إنطلاقا من السياسات والتوجهات و الإستراتيجات الوطنية في مجال اللامركزية و الحوكمة المحلية والبيئة والتنمية المستدامة تم هيكلة ميزانية وزارة الشؤون الملحية و البيئة حسب أربعة برامج عمومية تتدخل في تنفيذها عدة هياكل و مؤسسات و منشآت عمومية كما تم ربط هذه البرامج بمجموعة من الأهداف المرتبطة بمجالات اللامركزية و الحوكمة المحلية و حماية البيئة والتنمية المستدامة و الإقتصاد الأخضر و التجديد التكنولوجي وهي التي تستحوذ على الإهتمامات الرئيسية للمجتمع و هي كالتالي :

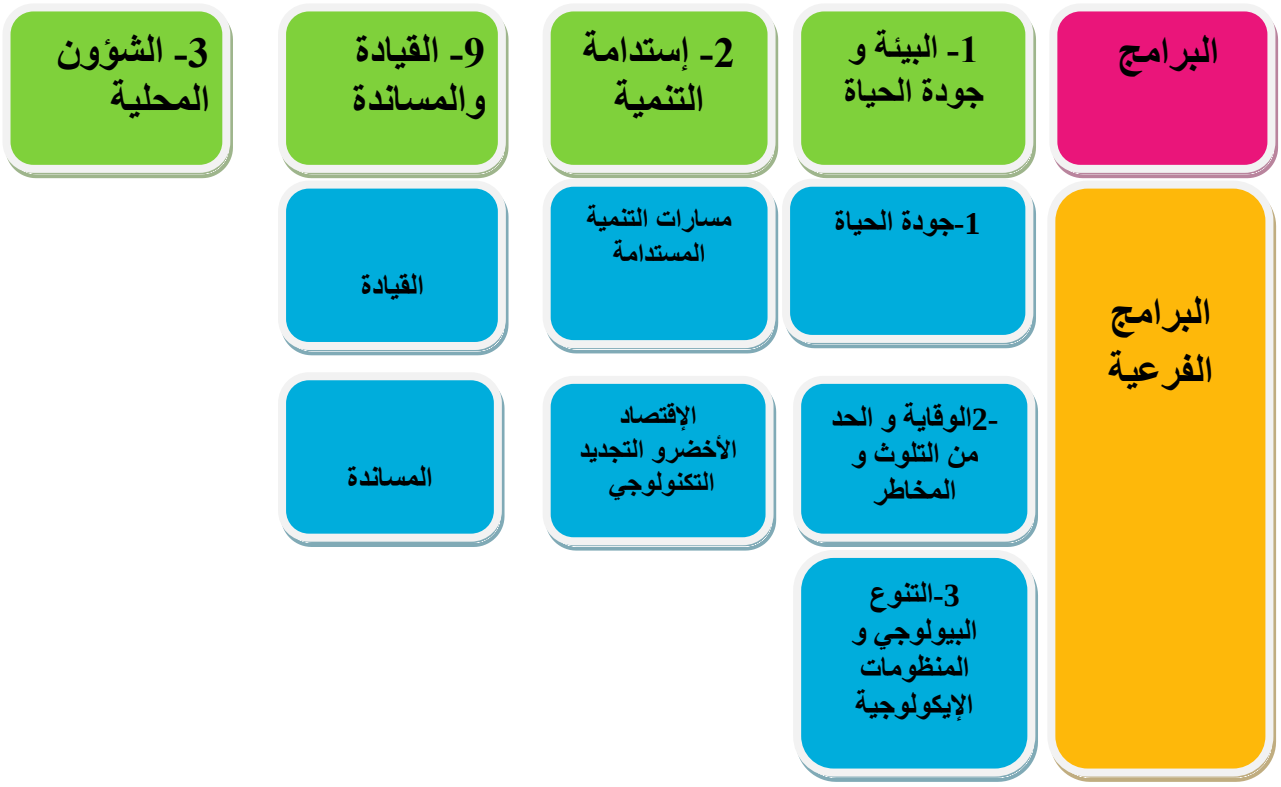

2-الميزانية و برمجة النفقات على المدى المتوسط :

تقديم ميزانية الوزارة لسنة 2017 :

يندرج مشروع ميزانية الوزارة لسنة 2017 في إطار مواصلة سياسات الوزارة المتمثلة في السعي إلى حماية البيئية عبر إنجاز جملة من المشاريع التي تهتم بتحسين إطار العيش والمحافظة على التنوع البيولوجي والنهوض بالسياحة الإيكولوجية والوقاية و الحـــد من التلوث و الحـــد و التأقلم مع التغيرات المناخية ووضع عدد من الدراسات الإستراتيجية و مخططات الـــعمـــل و متابعة تنفيذها. كما تسهر الوزارة على إرساء مقومات إستدامة التنمية

في كل القطاعات الإقتصادية و السياسات و المخططات التنموية الوطنية و الجهوية و المحلية .إضافة إلى المهام الجديدة التي ستظطلع بها الوزارة مستقبلا و المتمثلة في تدعيم مسار اللامركزية و الحوكمة المحلية .

و قد تم ضبط ميزانية وزارة الشؤون المحلية و البيئة لسنة 2017 في حدود **840,583** م.د مقابل 796,572 م.د سنة 2016 أي بزيادة قدرها 44,011 م.د تمثل نسبة 6+% .

و تفسر هذه الزيادة بإدماج قطاعي البيئة و الشؤون المحلية في وزارة واحدة مكلفة بالشؤون المحلية و البيئة .

و تتوزع هذه الإعتمادات حسب نوعية النفقة على النحو التالي :

- **ميزانية التصرف :**

حددت ميزانية التصرف لسنة 2017 بمبلغ قدره 476,794 م.د مقابل 446,590 م.د سنة 2016أي بزيادة تقدر بـ 30,204 م.د يمثل نسبة 7+.%

- **ميزانية التنمية :**

حددت ميزانية التنمية لسنة 2017 بمبلغ قدره 239,789 م.د مقابل 228,170 م.د سنة 2016 أ ي بزيادة تقدر بـ 11,619+ م.د يمثل نسبة 5+.%

- **صناديق الخزينة :**

تقدرالإعتمادات المخصصة لصناديق الخزينة بـ 124 م.د منها 18. م.د لصندوق مقاومة التلوث و 6. م.د لصندوق سلامة البيئة و جمالية المحيط و 100 م د لصندوق التعاون بين الجماعات المحلية . مقابل 120 م د سنة 2016 .

و تتوزع ميزانية وزارة الشؤون المحلية و البيئة حسب البرامج كما يلي :

<u>البرنامج عدد 1 : البيئة وجودة الحياة:</u>

بلغت ميزانية برنامج البيئة وجودة الحياة لسنة 2017 ما قدره184,617.م د مقابل 170,139م.د سنة 2016 أي بزيادة تقدر بـ 10,378 م.د يمثل نسبة 10+.%

و تتوزع الإعتمادات المبرمجة لسنة 2017 حسب البرامج الفرعية كما يلي:

- ✓ *البرنامج الفرعي 1جودة الحياة* :163,994 م د
- ✓ البرنامج الفرعي 2: الوقاية و الحد من التلوث و المخاطر :15,492 م **د**

- ✓ البرنامج الفرعي 3 : التنوع البيولوجي و المنظومات الإيكولوجية:5,131 م د

البرنامج عدد 2 : إستدامة التنمية:

بلغت ميزانية برنامج إستدامة التنمية لسنة 2017 ماقدره 4,571 م.د مقابل 5,315 م.د سنة 2016أي بنقص يقدر بـ 0,743 - م.د يمثل نسبة 5-.% .

و تتوزع الإعتمادات المبرمجة لسنة 2017 حسب البرامج الفرعية كما يلي:

- ✓ البرنامج الفرعي 1 :مسارات التنمية المستدامة : 0,854 م د
- ✓ البرنامج الفرعي 2 : الإقتصاد الأخضرو التجديد التكنولوجي : 3,717 م د

البرنامج عدد 3 : الشؤون المحلية :

بلغت ميزانية برنامج الشؤون المحلية 642,3 م د سنة 2017 .و قد تم إحداث هذا البرنامج لأول مرة إثر إثر إدماج قطاعي البيئة و الشؤون المحلية في وزارة واحدة .

البرنامج عدد 9 : القيادة و المساندة :

بلغت ميزانية برنامج القيادة و المساندة لسنة 2017 ما قدره 9,094 م.د مقابل 6,418 م.د سنة 2016أي بزيادة تقدر بـ 2,676 م.د تمثل نسبة 39+.%

صناديق الخزينة:

ستتواصل تدخلات صندوق مقاومة التلوث سنة 2017 والتي تهدف إلى تشجيع الأعمال الرامية إلى حماية البيئة من التلوث الصناعي بالمساهمة في تمويل التجهيزات التي من شأنها أن تحد أو تزيل التلوث الصادر عن المؤسسات الصناعيـــة ومشاريـــع تجميع و رسكلة النفايات.

كما ستتواصل تدخلات صندوق سلامة البيئة و جمالية المحيط من خلال تمويل العمليات الرامية إلى العناية بالمحيط والمحافظة على البيئة وجمالية المدن .

جدول عدد 1 :

تطور ميزانية الوزارة لسنة 2017 حسب البرامج و البرامج الفرعية (إعتمادات الدفع)

بحساب 1000 د

البرامج و البرامج الفرعية	ق.م 2016	تقديرات 2017	تطور اعتماداتالدفع	
		دفع	المبلغ	النسبة (%)
البرنامج عدد 1 : البيئة و جودة الحياة				
البرنامج الفرعي 1: جودة الحياة	144 730	163 989,5	19 259,5	12
البرنامج الفرعي .2: الوقاية و الحد من التلوث و المخاطر	19 978	15 492	-4 486	-29
البرنامج الفرعي .3 التنوع البيولوجي و المنظومات الإيكولوجية	5 531	5 131	-400	-8
-مجموع البرنامج 1 :	170 239	184 617,5	14 378,5	8
البرنامج عدد 2 : إستدامة التنمية				
البرنامج الفرعي 1: مسارات التنمية المستدامة	1 129,5	854	-275,5	-32
البرنامج الفرعي2: الإقتصاد الأخضر و التجديد التكنولوجي	4 185,5	3 717,5	-468	-13
مجموع البرنامج 2:	5 315	4 571,5	-743,5	-16
البرنامج عدد 3 : الشؤون المحلية		642 300		
البرنامج عدد 9 : القيادة و المساندة				
البرنامج الفرعي 1: القيادة	2 562	5 087,5	2 525,5	50
البرنامج الفرعي 2: المساندة	3 856	4 006,5	150,5	4
مجموع البرنامج 3 :	6 418	9 094	2 676	39
المجموع العام للبرامج:	182 372	840 583	658 211	78

جدول عدد 2

توزيع ميزانية الوزارة لسنة 2017 حسب البرامج و طبيعة النفقة (إعتمادات الدفع)

بحساب 1000 د

البرامج / طبيعة النفقة	البرنامج 1 البيئة و جودة الحياة	البرنامج 2 إستدامة التنمية	البرنامج 3 الشؤون المحلية	البرنامج 9 القيادة والمساندة	المجموع
نفقات التصرف	33 493,5	3561,5	431 255	8484	476 794
التأجير العمومي	18 226,5	3279,5	18 470	5058	45 034
وسائل المصالح	2 167	216	3 430	2797	8 610
التدخل العمومي	13 100	66	409 355	629	423 150
نفقات التنمية	127 119	1010	111 050	610	
الاستثمارات المباشرة:	4 880	1010	2 050	610	8 550
على الميزانية	4 880	1010	2 050	610	8 550
على القروض الخارجية	-	-	-	-	-
التمويل العمومي :	122 239	-	109 000	-	231 239
على الميزانية	120 239	-	109 000	-	229 239
على القروض الخارجية	2000	-	-	-	2 000
صناديق الخزينة	24 000	-	100 000	-	124 000
المجموع حسب البرامج	184 612,5	4571,5	642 305	9094	840 583

رسم بياني عدد 2 :توزيع ميزانية الوزارة لسنة 2017 حسب البرامج و طبيعة النفقة (إعتمادات الدفع)

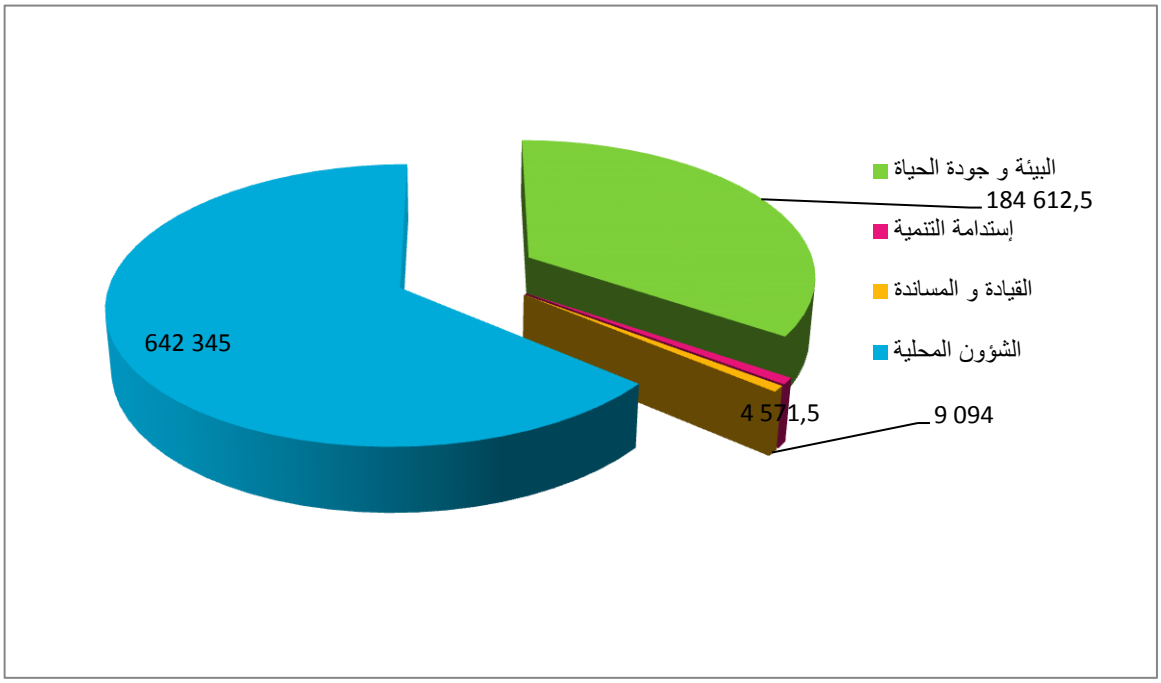

2.2 – تقديم اطار النفقات متوسط المدى (2017- 2019) للوزارة :

جدول عدد3 :

إطار النفقات متوسط المدى (2017-2019) للوزارة : التوزيع حسب طبيعة النفقة (إعتمادات الدفع)

بحساب 1000 د

النفقات	انجازات			ق.م	تقديرات		
	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نفقات التصرف			41 199	45 254	478 992	51 947	54 470
على موارد الميزانية			41 199	43 204	476 794	51 297	52 272
التأجير العمومي			24 584	26 293	45 043	30 134	32 657
وسائل المصالح			4 298	4 401	8 610	5 800	5 800
التدخل العمومي			12 317	12 510	423 150	13 815	13 815
على موارد الذاتية للمؤسسات				2 050		2 198	2 198
التأجير العمومي						-	
وسائل المصالح				2 050	2198	2 198	2 198
التدخل العمومي							
نفقات التنمية			136 066	118 568	239 789		223 564
على موارد الميزانية				114 368	237 789	230 506	186 380
الاستثمارات المباشرة			4 422	4 130	8 550	17 877	19 624
تمويل العمومي			118 125	110 238	229 239	212 629	166 756
على الموارد القروض الخارجية الموظفة				4 200			37 184
الاستثمارات المباشرة			0,089		-		-
التمويل العمومي			12 830	4 200	2 000	31 840	37 184
على موارد الذاتية للمؤسسات			-		-		
صناديق الخزينة			40 000	20 000	124 000	24 000	24 000
التأجير			-	-			
وسائل المصالح			-	-			
التدخل			-	-			
التجهيز			-	-			
ميزانية بدون اعتبار الموارد ذاتية للمؤسسات			217 265	181 772	840 583	336 095	299 836
ميزانية باعتبار الموارد ذاتية للمؤسسات				183 822	542 781	338 293	302 034

الجدول عدد 4:

إطار النفقات متوسط المدى (2017-2019) للوزارة : التوزيع حسب البرامج (إعتمادات الدفع)

النفقات	انجازات			ق.م	تقديرات		
	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
برنامج 1 البيئة و جودة الحياة			166 513	170 239	184 612,5	314 777	279 426
برنامج 2 إستدامة التنمية			4 549	5 115	4 571,5	10 552	9433
					642 300		
برنامج 3 القيادة والمساندة			6 045	6 418	9 094	10 766	10 977
المجموع :			177 107	181 772	840 583	336 095	299 836

المحور الثاني : تقديم برامج الوزارة

البرنامج 1 : البيئة و جودة الحياة

1- تقديم البرنامج واستراتيجيته :

1-1 **خارطة البرنامج : الهياكل المتدخلة :** برنامج البيئة و جودة الحياة يتم تنفيذه من قبل عدة إدارات مركزية تابعة للإدارة العامة للبيئة و جودة الحياة و كذلك عدة مؤسسات عمومية إدارية و غير إدارية و منشآت عمومية تابعة للوزارة بالإضافة إلى الجمعيات العاملة في المجال البيئي و المنظمات غير الحكومية طبقا للرسم التالي :

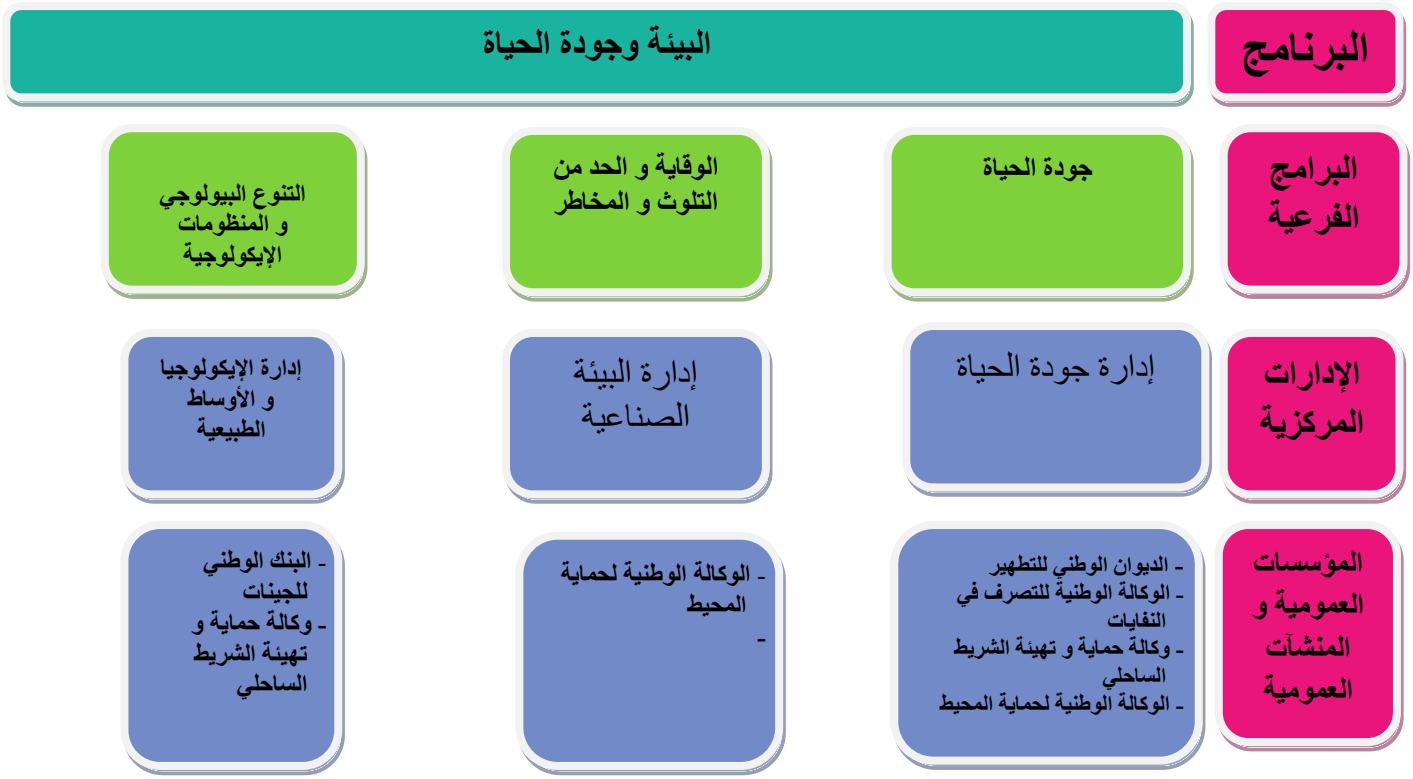

2-1 إستراتيجية البرنامج :

يمثل الوضع البيئي بالبلاد التونسية و المحافظة على البيئة و تحسين مقومات جودة الحياة أهم تحدي مطروح في الوقت الحالي ، و يمكن حوصلة أهم التحديات البيئية الراهنة في ما يلي :

1-2-1 التحديات البيئية :

- **تدهور الأوضاع البيئية بجميع جيهات الجمهورية** في الأوساط الحضرية و الريفية و تراجع العناية بالنظافة بصفة كبيرة و تراكم الأوساخ و الأتربة و نفايات الهدم و إنتشار المصبات العشوائية و الناموس .

- **عدم العناية بالجمالية الحضرية:** و تردي وضعية المناطق الخضراء و المنتزهات و الحدائق العمومية التي تحولت إلى مصبات للقمامة .

- **التلوث المتأتي من الأنشطة الصناعية** : و الذي أدى إلى تدهورجميع العناصر التي تحيط بالإنسان من هواء و ماء و تربة.

- **منظومة للتصرف في النفايات غير فعالة** : حيث يلاحظ عدم نجاعة المنظومة الحالية للتصرف في النفايات التي تقتصر أساسا على دفن النفايات في مصبات لا يزال العديد منها عشوائيا .

- **عدم نجاعة منظومة الرقابة** :و الرصد و المتابعة البيئية للأوساط الطبيعة و الملك العمومي البحري و هو مايفسر تعدد المخالفات و الإعتداءات على البيئة .

- **التحدي المتعلق بالمحافظة على الأراضي و التربة** :إذ يمثل التصحر واحدا من أضخم التحديات التي تجابه البيئة و يشكل عقبة رئيسية امام تلبية إحتياجات السكان الأساسية في الأراضي الجافة على غرار الغذاء و الشرب و المسكن.

- **التحدي المتعلق بالتنوع البيولوجي** : التنوع البيولوجي هو أساس الحياة على الأرض و أحد ركائز التنمية المستدامة غير أن التنوع البيولوجي يشهد تناقصا غير مسبوق نتيجة للنشاطات البشرية المختلفة .

- **تحديات تغير المناخ** : بينت الأبحاث العلمية ان مستوى إنبعاثات غازات الدفيئة سجل نموا هاما و ان إستمرار إنبعاثات غازات الدفيئة بالنسق الحالي سيتسبب في إرتفاع درجات الحرارة و في تغيرات عديدة بالنظام المناخي العالمي خلال القرن الحالي .و بذلك فغن إختلال النظام المناخي العالمي من شانه زيادة حدة ووتيرة الظواهر القصوى على غرار موجات الحر و الجفاف و السيول العارمة و الفياضانات و تفاقم التصحر و إلحاق الضرر بالزراعة و التنوع البيولوجي و الغابات و الموارد المائية و الصناعة و صحة الإنسان .

- **تفاقم ظاهرة البناء الفوضوي و الوحف العمراني** :الذي يتسبب في صعوبات كبرى على مستوى توفير المرافق البيئية الدنيا كالتطهير و رفع النفايات .

و قصد مجابهة هذه التحديات الكبرى تم وضع جملة من التوجهات الإستراتيجية تتلخص في المجالات التالية :

2-2-1 التوجهات الإستراتيجية :

*** في مجال التصرف في النفايات :**

أدى النمو الديمغرافي الذي عرفته تونس خلال السنوات الأخيرة إلى تغير نمط الإستهلاك و تطور مستوى عيش المواطن مما تسبب في تزايد الكميات المنتجة من النفايات و تنوعها و تفاقم مظاهر التلوث .

و لتفادي هذه الإشكاليات و إنعكاساتها على الوسط الطبيعي و جودة الحياة تم إتخاذ العديد من الإجراءات المؤسساتية و القانونية لإحكام التصرف في النفايات الصلبة ووضع عدة آليات من شانها إيجاد الحلول الكفيلة لتجميع النفايات و تثمينها و رسكلتها.فقد تم في سنة 1993 وضع برنامج وطني للتصرف في النفايات الصلبة ووقع تحيينه و تطويره سنة 2006 ليصبح إستراتيجية وطنية للتصرف المندمج و المستدام في النفايات (2007-2016). و في سنة 1996 تم إصدار القانون الإطاري المتعلق بالنفايات و مراقبة التصرف فيها و القضاء عليها كما تم على مستوى المؤسساتي في سنة 2005 إحداث الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات لدعم عمل البلديات في هذا المجال.

و تتمحور هذه الإستراتيجية على التوجهات التالية :

- ✓ خفض إنتاج النفايات عند المصدر
- ✓ غلق و إستصلاح المصبات العشوائية (غير المراقبة) و مضاعفة طاقة معالجة النفايات المنزلية و المشابهة .
- ✓ تثمين النفايات بإعادة إستعمالها و رسكلتها ووضع مخططات تصرف لمختلف النفايات القابلة للتثمين و الرسكلة .
- ✓ تحسين التصرف في النفايات الصناعية و الإستشفائية و الزراعية و دعم التعاون مع البلديات في مجال التصرف في منظومة النفايات .
- ✓ تشجيع القطاع الخاص للإستثمار في مجالات جمع النفايات و إستغلال المصبات المراقبة و التثمين و الرسكلة .
- ✓ تحسيس و توعية العموم بالتأثيرات البيئية و الصحية لإنتاج النفايات و إتلافها بطرق عشوائية و كيفية التصرف فيها و إتلافها .

* في مجال التصرف في المياه المستعملة:

يعتبر قطاع التطهير من أهم القطاعات ذات الأولوية بالبلاد التونسية و ذلك نظرا للدور الذي يلعبه في المحافظة على الصحة و تحسين جودة الحياة و حماية البيئة من مختلف مظاهر التلوث المائي .و قد تم تسجيل تقدم ملحوظ في قطاع تصريف المياه المستعملة و معالجتها منذ تأسيس الديوان الوطني للتطهير في سنة 1974 حيث توسعت خدمات التطهير من المناطق الحضرية الكبرى لتشمل المدن المتوسطة و عدد هام من المدن الصغرى و الأحياء الشعبية إلى جانب تطهير بعض المناطق الريفية ذات السكن المجمع و تضم المنظومة لاحالية للتطهير 110 محطات لتطهير المياه المستعملة و 726 محطة ضخ في طور الإستغلال و شبكة من القنوات لتجميع المياه المستعملة على أكثر من 15650 كلم

- تواجه منظومة التطهير عدة تحديات تتمثل بالخصوص في :

- ✓ نسبة الربط الضعيفة بشبكة التطهير في بعض الولايات
- ✓ تجاوز قدرة المعالجة لبعض محطات التطهير نظرا للنمو السكاني السريع بالمناطق الحضرية خاصة بتونس الكبرى و المناطق السياحية .مما جعل بعض محطات التطهير غير قادرة على التعامل مع الكميات المتزايدة من المياه المستعملة مما أثر سلبا على مردودية المحطات و نوعية المياه المعالجة .
- ✓ شبكة تطهير قديمة و مهترئة :جزء هام من الشبكة الحالية للتطهير متكون من قنوات قديمة مستغلة منذ أكثر من 30 سنة تعرف مشاكل عديدة في الإستغلال .
- ✓ التصرف في المياه المستعملة الصناعية يشكو من عديد النقائص و ينعكس سلبا على نوعية المياه المعالجة بمحطات التطهير و يشكل عائقا أمام إعادة إستعمالها في المجال الفلاحي و يرجع ذلك إلى ضعف مردودية عمل محطات المعالجة الأولوية الموجودة بالوحدات الصناعية أو لغيابها في العديد من الحالات .

و تتمثل أهم الأولويات في مجال التطهير في التوجات التالية :

- ✓ الترفيع في نسبة الربط بالشبكة العمومية للتطهير بالولايات ذات النسب المنخفظة
- ✓ تعميم خدمات التطهير و تحسين نسبة الربط بالمدن المتبناة من طرف الديوان
- ✓ النهوض بالتطهير بالأحياء الشعبية و المناطق الريفية ذات السكن المجمع
- ✓ تحسين نوعية المياه المعالجة و ذلك بتأهيل و توسيع منشآت التطهير التي هي في طور الإستغلال و ذلك بإستعمال التكنولوجيات الحديثة و خاصة منها المقتصدة للطاقة .
- ✓ مقاومة التلوث الصناعي السائل و ذلك عبر إحداث محطات تطهير متخصصة في معالجة المياه المستعملة الصناعية .
- ✓ تطوير التصرف في الحمأة و تثمينها .

*** <u>في مجال المحافظة على الموارد الطبيعية و التنوع البيولوجي:</u>**

تولي الوزارة إهتماما خاصا بالمحافظة على الموارد الطبيعية و البيولوجية حيث تم وضع سياسة متكاملة تجمع بين الإجراءات و البرامج الوقائية والعلاجية و ذلك قصد المحافظة على هذه الموارد من جهة و تثمينها و ترشيد إستهلاكها من جهة أخرى . و يعتبر مستوى المعرفة بالتنوع البيولوجي بتونس مقبولا و ذلك من خلال القيام بعديد الدراسات في هذا المجال و من أهمها الدراسة الوطنية حول التنوع البيولوجي التي تم إعدادها سنة 1998 و تحيينها سنة 2008 و قد مكنت هذه الدراسة من جرد لكل الثروات البيولوجية المتوفرة بالبلاد التونسية، بالإضافة إلى جرد كل المنظومات البيئية و الإيكولوجية .

و يبلغ مجموع الأصناف التي تم تحديدها حوالي 7212 صنفا تتوزع على حوالي 69 منظومة طبيعية و 12 منظومة فلاحية .و بهدف المحافظة على المخزون البيولوجي الوطني تم بعث شبكة للمناطق المحمية حيث بلغ عدد المناطق المحمية 44 منطقة محمية سنة 2012موزعة بين 17 حديقة وطنية و 27 محمية طبيعية .بالإضافة إلى حوالي 40 منطقة رطبة مسجلة بالقائمة العالمية لمواقع رمسار.

و يتعرض التنوع البيولوجي إلى عدة ظغوطات تؤدي إلى هشاشة المنظومات الطبيعة البرية و تحطيم الموائل الطبيعية للحيوانات، و ذلك يرجع إلى عدة عوامل من أبرزها العوامل المناخية على غرار الجفاف و التصحر و الفياضانات و الرياح، بالإضافة إلى عدة عوامل ذات طابع بشري على غرار الإستغلال المفرط للغطاء النباتي و خاصة من خلال الرعي الجائر و عدم إحترام التداول الزراعي و تغيير صبغة الأراضي الفلاحية و تحويلها إلى مناطق شبه حضرية او صناعية او إلى مناطق سياحية .

و نظرا للإقرار بالفشل في الوصول إلى الهدف الخاص بالتقليص من تدهور مكونات التنوع البيولوجي بحلول سنة 2010 الذي أقرته إتفاقية التنوع البيولوجي و تبنته الأمم المتحدة بمناسبة قمة الأرض الثانية التي إنعقدت بجوهانسبورغ سنة 2002. تمت بلورة خطة إستراتيجية أممية 2011-2020 للمحافظة على التنوع البيولوجي تتمحور حول 20 هدفا .و في هذا الإطار شرعت الوزارة في ملاءمة الإستراتيجية الوطنية مع الخطوط العريضة لهذه الإستراتيجية و ترتكز الإستراتيجية الوطنية على المحاور الآتي ذكرها :

- ✓ التعرف و التصرف في الأسباب التي تقف وراء تدهور مكونات التنوع البيولوجي
- ✓ الحد من التهديدات المسلطة على التنوع البيولوجي
- ✓ المحافظة على الأصناف و الموارد الجينية
- ✓ تدعيم الإنتفاع بإيجابيات الخدمات في مجال التنوع البيولوجي
- ✓ التحكم في المعارف و تقوية القدرات الوطنية .

*** في مجال مكافحة التصحر :**

إن ظاهرة التصحر وتدهور الأراضي وخاصة الزراعية يأثر سلبا على حياة الملايين من البشر في الوقت الراهن ويؤدي إلى تدني إنتاجيتها مما يشكل تهديدا للأمن الغذائي العالمي و جودة الحياة وفي تونس تؤثر هذه الظاهرة على قرابة 75% من التراب الوطني بتفاوت ما بين مناطق شديدة التدهور ومتوسطة التدهور وضعيفة التدهور. كما أن معالجة هذه الظاهرة أصبح أكثر شمولية نتيجة العلاقة القائمة بين المسائل الاجتماعية والاقتصادية وكذلك المواضيع البيئية الهامة وهي التغيرات المناخية والتنوع البيولوجي.، حيث أثبتت الدراسات مدى تأثير التغيرات المناخية وظاهرة تدهور الأراضي الزراعية، وتملّح التربة والاستغلال المفرط للمياه، على كما تتعرض المزيد من الأراضي لظاهرة التصحر وقد وضعت الأمم المتحدة اتفاقية لمكافحة التصحر التي دخلت حيز التنفيذ في ديسمبر عام .1996 واعتمدت بلادنا، التي انضمت للمعاهدة الأممية في 1995 برنامج العمل الوطني لمكافحة التصحر.

وستشرع وزارة البيئة و التنمية المستدامة خلال الفترة القادمة في مواكبة المستجدات الحديثة والاستئناس بالتوجهات الوطنية والدولية لا سيما نتائج قمة الأرض ريو + 20 وتحيين برنامج عملها الوطني لمكافحة التصحر.

ولتفعيل هذا الدور تم إحداث الهياكل التالية:

***المجلس الوطني لمكافحة التصحر** تم إحداثه سنة 2005 من مهامه العمل على إبداء الرأي وتصور الاستراتيجيات وبرامج عمل مكافحة التصحر والتنسيق بين مختلف الهياكل في هذا المجال،

***لجان جهوية قارة** حسب تنقيح الأمر الخاص بالمجالس الجهوية (2005).

كما أن تونس طرف في الاتفاقية الأممية لمكافحة التصحر وتقوم بتنسيق الجهود على المستوى الوطني والإقليمي والدولي والعمل على تطبيق ما جاءت به الاتفاقية من مبادئ.

وزارة البيئة هي نقطة اتصال الاتفاقية الأممية لمكافحة التصحر وهي همزة وصل بين ما يحدث على المستوى الدولي (قرارات مؤتمرات الأطراف للاتفاقية وكل الإجراءات التي لها علاقة بذلك) وما يحدث على المستوى الوطني وإيصال المعلومة على المستويين.

و قد قامت وزارة البيئة و التنمية المستدامة بإعداد برنامج عمل وطني لمكافحة التصحر سنة 1998 وهو إطار عام لكل الاستراتيجيات القطاعية والبرامج والمشاريع التي لها علاقة بمكافحة التصحر .

و كذلك برامج عمل جهوية (12) ومحلية (12) في أغلب الولايات الأكثر عرضة للتصحر (1997 – 2010)،و دراسات استراتيجية مختلفة وأهمها وضعية التصحر. بالبلاد التونسية.

أهم الألويات في مجال مقاومة التصحر :

- المساهمة في المحافظة على الغطاء النباتي وتطويره ودعم برامج الحد من التصحر والرعي الجائر مع إعتبار الخصوصيات الإقتصادية و الإجتماعية للسكان المحليين.

- تحيين الخطة الوطنية لمكافحة التصحر و متابعة تنفيذها.

- تشخيص الآليات الكفيلة بتقليص تأثيرات التغيرات المناخية على العديد من الأنشطة الإقتصادية على غرار القطاع الفلاحي.

***في مجال تحسين البيئة الحضرية :**

لقد كان للتطور الديمغرافي والتوسع العمراني وتغير أنماط الإنتاج و الإستهلاك تأثير مباشر على التصرف في الوسط الحضري بصفة عامة وعلى جودة الحياة بصفة خاصة. وقد تم وضع وتنفيذ العديد من البرامج والإجراءات للنهوض بالوسط الحضري نذكر منها بالخصوص النهوض بالجمالية الحضرية (المساحات الخضراء، المنتزهات الحضرية، شوارع البيئة، شوارع الأرض، المسالك الإستراتيجية، مداخل المدن،...)

كما سعت الوزارة إلى معاضدة الأطراف المتدخلة لإدماج البعد البيئي في مختلف الخطط والمشاريع التنموية. إلا أنه تبين وجود عديد النقائص في السياسات المتبعة وهي راجعة بالأساس لـ:

- ✓ صعوبة مواجهة التوسع العمراني للمدن التونسية ،
- ✓ صعوبة التصرف في أمثلة التهيئة العمرانية في ما يخص إعدادها ومتابعتها ومراجعتها وتفعيلها،
- ✓ غياب التنسيق بين المتدخلين في الوسط الحضري،
- ✓ غياب وتقلص دور المجتمع المدني
- ✓ وضع وتنفيذ برامج تنموية محدودة لا تواكب حجم تطور المدن التونسية ولا تستجيب لتطلعات متساكنيها،

و تتمثل أهم الأولويات في هذا المجال في العناصر التالية :

- مزيد العناية بجمالية المدن والتجمعات السكنية بإحداث المزيد من الفضاءات الخضراء بجل المدن والتجمعات السكنية وتعهد المناطق الخضراء والمنتزهات الحضرية الموجودة وتهيئة الشوارع الرئيسية ودعم تعزيز المجهود البلدي في مجال بعث مساحات خضراء .

- ضمان جودة الخدمات البيئية كالنظافة و التطهير الحضري و الريفي و التصرف في النفايات و جمالية المدن و القرى و مقاومة الضجيج و مختلف الأضرار.

* في مجال مقاومة التلوث :

تسعى الوزارة لدعم وتطوير طرق وأساليب الوقاية من التلوث الصناعي الذي أصبح من أهم مصادر استنزاف الثروات الطبيعية وتدهور الوضع البيئي والصحي في العديد من الجهات. وفي هذا الصدد تم دعم الجانب القانوني وتطويره من خلال الشروع في إعداد مجلة البيئة واستصدار العديد من النصوص القانونية والترتيبية والشروع في مراجعة وتحيين المواصفات البيئية التونسية. كما تم اعتماد آلية جديدة للوقاية البيئية المتمثلة في التقييم البيئي الاستراتيجي للمشاريع الصناعية الكبرى .

كما يتم العمل على استحثاث نسق تنفيذ مشاريع ازالة التلوث بالمناطق الصناعية الكبرى على غرار مشروع إزالة التلوث ببحيرة بنزرت ومشروع التصرف في حمأة مغاسل الفسفاط بالحوض المنجمي بقفصة بالتنسيق مع المؤسسات الوطنية المنفذة لهذه المشاريع إلى جانب إنجاز العديد من البرامج والمشاريع التي تهدف إلى تحسين الوضع البيئي ومحيط المؤسسات الصناعية الكبرى التي تنتمي بالخصوص لقطاعات استخراج وتحويل الفسفاط وصنع الأسمدة وصنع الإسمنت .

ولمزيد تشخيص الوضع البيئي بجميع مناطق البلاد التي تتواجد بها مسببات التلوث الصناعي الناجم عن الانشطة الصناعية الملوثة القديمة منها والحالية، تواصل انجاز الدراسات التشخيصية والتقييمية للوضع البيئي للجهات وتم التركيز بالخصوص على المواقع الصناعية الملوثة (المناجم القديمة، المصبات الصناعية العشوائية والاودية الملوثة، مصبات المرجين المواقع الملوثة بالصخر الحريري...) وتحديد مصادر التلوث لكل الاوساط الطبيعية كالهواء والماء والتربة والتقييم الاولي للانعكاسات البيئية والصحية المحتملة لتلك الانشطة وشملت هذه الدراسات بالخصوص منطقة صفافس الجنوبية وبحيرة بنزرت والمركب الصناعي بقابس وصفاقس وبنزرت.

وقد حضي المجال التشريعي بحيز اهتمام كبير تجسد في اعداد دراسات لتحيين واستكمال منظومة المواصفات البيئية وتطويرها لتكون متناسقة مع التطور التكنولوجي والاقتصادي التي تشهده بلادنا وتم على اثرها اقتراح نصوص مواصفات جديدة في مجالات المياه المستعملة والانبعاثات الغازية ونوعية التربة والترسبات البحرية والمياه الجوفية والنفايات لبعض القطاعات الاقتصادية وغيرها هذا بالإضافة إلى تطعيم المواصفات التونسية الحالية الخاصة بالمنتجات ومراجعتها طبقا للمقاييس والشروط البيئية التي تضمنتها التشاريع والتوجيهات الأوروبية .

و تتمثل أهم الأولويات في هذا المجال في ما يلي :

- إعداد إستراتيجية وطنية لإعادة تأهيل قطاع الصناعة وإزالة التلوث وترشيد استهلاك الموارد الطبيعية والتوجه نحو الإنتاج النظيف واعتماد كلفة تدهور البيئة والموارد الطبيعية ضمن المقاربات الاقتصادية في إطار نظرة اقتصادية شاملة (Macro-économique)،

- إزالة التلوث واستصلاح وتهيئة المواقع الملوثة ذات الأولوية،

- تحسين نوعية الهواء و المحافظة عليها خاصة بالوسط الحضري و العمل على تطوير الطاقات النظيفة للحد من تلوث الهواء.

- تطوير الآليات و الإجراءات و الطرق المتعلقة بالمراقبة والوقاية من تدهور الوسط الطبيعي و الحد و التخلص من النفايات و الإفرازات الملوثة.

- تدعيم شبكات رصد حالة الأوساط والنظم الطبيعية (شبكة رصد حالة الموارد والأوساط المائية والتربة والسواحل والهواء والغابات ...)

دعم آليات الإنتاج لمواكبة المواصفات العالمية على مستوى جميع مراحل الإنتاج واعتماد أفضل التكنولوجيات المتاحة من أجل المحافظة على البيئة واستدامة نشاطهم،

التخفيض من الافرازات الملوثة الناجمة عن الأنشطة الصناعية بالأقطاب الصناعية الكبرى التي تمثل أكثر من 80 بالمائة من مصادر التلوث الصناعي.

3-1 البرامـــج الفرعيـــة:

سعيا لتحقيق الأهداف المنشودة لهذا البرنامج ولتيسير متابعته فقد تم تقسيمه إلى البرامج الفرعية التالية:

1. **جودة الحياة.**
2. **الوقاية و الحد من التلوث و المخاطر.**
3. **التنوع البيولوجي و المنظومات الإيكولوجية**

تتمثل مشمولات كل برنامج فرعي في ما يلي :

البرنامج الفرعي 1 جودة الحياة :

يتدخل هذا البرنامج الفرعي في ثلاثة مجالات رئيسية و هي :

- **<u>أولا في مجال النظافة العامة و الجمالية الحضرية :</u>**

- وضع مخططات و إنجاز المنتزهات الحضرية و صيانتها و تعهدها و التصرف المستدام فيها بالتنسيق مع الأطراف المعنية.

- إحداث المساحات الخضراء بالوسط الحضري و المساهمة في تجسيم السياسة الوطنية في هذا المجال

- إعداد و متابعة برامج و مشاريع تجميل المدن .

-تعهد الشواطئ و صيانتها و تأهيلها لتضمينها تحت اللواء الأزرق و إنجاز الفسح الشاطئية.

- المساهمة في النهوض بإطار العيش بالوسط الريفي عبر برامج و مشاريع و إستصلاح و تأهيل المناطق الريفية و عمليات المحافظة على المناظر الطبيعية و المناطق الخضراء

- **ثانيا في مجال النفايات :**

- متابعة و تنسيق البرامج و المشاريع الخاصة بالتصرف في النفايات الصلبة في الوسطين الحضري و الريفي و إقتراح الإجراءات الحلول و البرامج المناسبة لجمع و معالجة و إعادة إستعمال و تثمين تلك النفايات و ذلك بالتنسيق مع الأطراف المعنية .

- إيجاد الحلول والآليات الملائمة للتصرف السليم في المواد الكيميائية الخطرة والنفايات الخاصة والخطرة والوقاية من مخاطرها.

- إنجاز مشاريع و برامج إحكام التصرف في مختلف أصناف النفايات بهدف حماية البيئة من مظاهر التلوث التي تسببها هذه النفايات .و تدعيم منظومات التصرف في النفايات القابلة للرسكلة و التثمين و تعزيز القدرات الوطنية في معالجة الملوثات العضوية الثابتة

- **ثالثا في مجال التطهير :**

- إنجاز و متابعة و تنسيق مشاريع تجهيز المدن و التجمعات الحضرية بشبكات التطهير و محطات التطهير و محطات الضخ .

- إنجاز و متابعة المشاريع المتعلقة بتوسيع و تهذيب محطات التطهير و محطات الضخ و شبكة التطهير

- التصرف في الحمأة المتأتية من محطات التطهير

- مقاومة التلوث الصناعي السائل و الحد من إنعكاساته على منظومة التطهير بإنجاز برنامج تطهير المناطق الصناعية و توسعة محطات معالجة المياه الصناعية و تطوير نسبة إعادة إستعمال المياه المعالجة في بعض الزراعات و الصناعة و السياحة .

- متابعة برامج و آليات النهوض بالتطهير الريفي و ذلك بالتنسيق مع الأطراف المعنية.

. **البرنامج الفرعي2: الوقاية و الحد من التلوث و المخاطر**

تتمثل مشمولات هذا البرنامج الفرعي في جانبين:

- **أولا الجانب الوقائي :**

- إبداء الرأي حول دراسات المؤثرات على المحيط .
- إقتراح المواصفات التي يجب تطبيقها في مجال النفايات و الإفرازات الصناعية و مصادر التلوث بصفة عامة .
- التصرف في صندوق مقاومة التلوث .
- النهوض بالتكوين و التربية و التحسيس في ميدان مقاومة التلوث .
- إقتراح الإجراءات و الحلول اللازمة للوقاية من إفرازات الغازات السامة و الغبار و الإشعاعات و كل مظاهر التلوث الهوائي.
- مراقبة تطور إستعمال الموارد الطبيعية و تنسيق و متابعة الخطط المتعلقة بالوقاية من تدهور الوسط الريفي نتيجة أنشطة الإنسان .
- -تنسيق العمل مع المؤسسات العمومية و الأطراف المعنية للوقاية من التلوث .
- رصد تطور النظم البيئية الساحلية عبر وضع و إستغلال أنظمة معلوماتية متخصصة.

- **ثانيا الجانب العلاجي :**

- مقاومة كل مصادر التلوث و الضرر و جميع أشكال تدهور البيئة .
- مراقبة و متابعة المخلفات الملوثة و التجهيزات المخصصة لمعالجتها.
- مراقبة و متابعة مصادر التلوث الهوائي خاصة بالوسط الحضري بالتنسيق مع الأطراف المعنية
- ضبط و متابعة تنفيذ برامج إزالة التلوث و برامج التدخل السريع لمجابهة الوضعيات الطارئة و الحوادث المتسببة في التلوث .
- وضع برامج و آليات لمراقبة و متابعة نوعية المياه و التربة و الهواء فيما يتعلق بتأثيرات التلوث .
- مراقبة و معاينة البنايات و المنشآت و الإحداثات المقامة على الملك العمومي البحري أو على أجزاء منه و المخالفة للقوانين و التراتيب الجاري بها العمل.

البرنامج الفرعي 3 : التنوع البيولوجي و المنظومات الإيكولوجية

تتمثل مشمولات هذا البرنامج الفرعي في:

- إعداد و متابعة خطط العمل و الأنشطة التي تساهم في المحافظة على الموارد الطبيعة و حمايتها من كل مظاهر التدهور.

-المحافظة على المنظومات الطبيعية و خاصة منها الحساسة و على توازن المواقع الإيكولوجية و متابعة تطور التنوع البيولوجي بتلك المنظومات و المواقع.

- السهر على تنمية التراث الجيني و المساهمة في تحيين بنوك الجينات

- إعداد و متابعة تنفيذ خطط العمل و المشاريع المتعلقة بالمحافظة على المحميات و الحدائق الطبيعية و متابعة تطور الوظائف الإيكولوجية الأساسية لتلك المحميات و الحدائق.

- تنسيق و متابعة و تقييم تنفيذ برنامج العمل الوطني الإطاري لمكافحة التصحر و تاثيرات البرامج و المشاريع المنجزة و تطور حالة التصحر بالبلاد التونسية .

- السهر على إدماج عناصر برنامج العمل الوطني الإطاري لمكافحة التصحر ضمن مخططات التنمية

- الإشراف على إعداد التقارير حول تنفيذ برنامج العمل الوطني الإطاري لمكافحة التصحر و سير تنفيذ إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

- السهر على تبادل المعلومات حول مكافحة التصحر .

2- أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج :

1.2- تقديم أهداف و مؤشرات قيس أداء البرنامج :

لقد تم تحديد جملة من الأهداف الإستراتيجية سيتم العمل على و تجسيمها على لامدى القصير و المتوسط و البعيد و هي كالتالي :

- **الهدف1:** تحسين التصرف في المياه المستعملة و النفايات و النهوض بالجمالية الحضرية
- **الهدف2:** الوقاية من المخاطر البيئية و مقاومة التلوث و الأضرار
- **الهدف3:** حماية التنوع البيولوجي و المنظومات الإيكولوجية والحد من ظاهرة التصحر و تدهور الأراضي و السواحل

الهدف1: تحسين التصرف في المياه المستعملة و النفايات و النهوض بالجمالية الحضرية

- تقديم الهدف:

يتمثل هذا الهدف في العمل على تحسين التصرف في مختلف النفايات بهدف حماية البيئة من كل مظاهر التلوث التي تسببها هذه النفايات و ذلك من خلال مضاعفة طاقة معالجة النفايات المنزلية و المشابهة و النفايات الصناعية و الخاصة و الخطرة و إحداث المصبات المراقبة و مراكز التحويل التابعة لها إلى جانب الغلق التدريجي و إستصلاح المصبات العشوائية . بالإضافة إلى عن تطوير منظومة التصرف في النفايات القابلة للتثمين و الرسكلة و تعزيز القدرات الوطنية في مجال معالجة الملوثات العضوية الثابتة و المبيدات .

أما في مجال التطهير سيتم العمل على تعميم خدمات التطهير لتشمل سائر المناطق البلدية و تهذيب الشبكة بالمدن المتبناة بكافة الولايات و توسيع و تهذيب محطات التطهير و مقاومة التلوث الصناعي السائل و الحد من انعكاساته على منظومة التطهير بإنجاز برنامج التطهير بالمناطق الصناعية.

المساهمة في وضع ومتابعة تنفيذ برامج ومخططات وطنية لتطوير جمالية المدن والقرى ولتأهيل التخطيط والتصرف في الفضاء العمراني للنهوض بجودة الحياة وتأهيل المدن التونسية

.و ذلك من خلال المساهمة في إعداد مخططات خضراء للتخطيط و التصرف في الوسط الحضري في إطار مقاربة تشاركية مع الجماعات المحلية.

- مرجع الهدف :

- مخططات العمل و الإستراتيجيات القطاعية و السياسات العامة للدولة
- مخطط التنمية .

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات			ق .م	تقديرات		
		2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
المؤشر: نسبة الربط بالشبكة العمومية للتطهيربالبلديات المتبناة	نسبة مأوية	90.4	90.7	90.9	91.2	91.6	90.9	90.9
المؤشرعدد 2.1.1.1 : نسبة النفايات المنزلية و المشابهة الموجهة إلى وحدات المعالجة	نسبة مأوية	72	80	83	85	87	90	92
المؤشرعدد 3.1.1.1: 2- عدد الأمثلة الخضراء التي تم إعدادها و المصادقة عليها	عدد					20	20	20

الهدف2: الوقاية من المخاطر البيئية و مقاومة التلوث و الأضرار

- تقديم الهدف :

يتمثل هذا الهدف في تحسين طرق وآليات الوقاية و المراقبة البيئية و متابعتها من قبل مختلف المؤسسات العمومية المخولة و المختصة قانونا و ذلك للحد من مختلف مظاهر التلوث و تتمثل هذه الآليات خاصة في:

- دراسات المؤثرات على المحيط التي تتم المصادقة عليها من قبل الوكالة الوطنية لحماية المحيط،
- الشبكة الوطنية لمراقبة نوعية الهواء .

- المعاينات الميدانية للأنشطة الملوثة التي يقوم بها أعوان محلفون و مؤهلون لهذا الغرض يرجعون بالنظر إلى الوكالة الوطنية لحماية المحيط أو الوزارة المكلفة بالبيئة و التي تترتب عنها تحرير محاضر و تسليط خطايا على الأشخاص الماديين و المعنويين المخالفين .
- إبرام الصلح مع المخالفين و إيقاف التتبعات بعد موافقة الوزارة المكلفة بالبيئة.

- مرجع الهدف :

- مخططات العمل و الإستراتيجيات القطاعية و السياسات العامة للدولة
- مخطط التنمية

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات			ق .م	تقديرات		
		2013	2014	2015	2016	**2017**	**2018**	2019
المؤشر عدد 1.2.2.1: عدد المواقع الملوثة التي تمت متابعتها.	**نسبة**	**16**	**30**	**24**	**25**	**25**	**25**	**25**
المؤشر عدد 2.2.2.1 : نسبة التخفيض في غازات hcfcالمضرة بطبقة الأوزون	**نسبة**	**-**	**-**	**% 10**	**%15**	**%20**	**%20**	**%20**

الهدف3: حماية التنوع البيولوجي و المنظومات الإيكولوجية والحد من ظاهرة التصحر و تدهور الأراضي و السواحل

- تقديم الهدف :

يتمثل هذا الهدف في المحافظة على الموارد الطبيعية و المنظومات الإيكولوجية من كل مظاهر التدهور و تطوير أوجه التصرف في المنظومات الإيكولوجية البحرية والبرية بإعتماد مبادئ الشراكة و السهر على تنمية التراث الجيني و دعم و تطوير السياحة البيئية لما تمثله من فرص للتنمية و التشغيل بالمناطق الداخلية و الريفية و تثمين المواقع الطبيعة المتميزة .و يتم ذلك من خلال تدعيم شبكة المناطق المحمية و حماية الأنواع الحيوانية و النباتية المهددة و النادرة و تدعيم البنك الوطني للجينات و القدرات الوطنية في مجال السلامة الإحيائية و السهر على تنفيذ برنامج العمل الوطني للتنوع البيولوجي و تفعيل الدراسة الإستراتيجية للنهوض بالسياحة الإيكولوجية.

كما يتمثل هذا الهدف في المساهمة في ترشيد التصرف في المنظومات الطبيعية و الفلاحية بالمناطق المهددة بالتصحر و النهوض بمتساكني هذه المناطق و تحسين ظروف عيشهم .

و يتم تجسيم هذا الهدف من خلال القيام بدراسات إستشرافية و خطط عمل و بلورة مشاريع نموذجية ذات صبغة أفقية و التوعية و التحسيس و تدعيم القدرات عن طريق دورات تكوينية لفائدة الأطراف المعنية .

- مرجع الهدف :

-الإتفاقيات البيئية العالمية و خاصة الإتفاقية الدولية للتنوع البيولوجي
-الإستراتيجيات الوطنية القطاعية للمحافظة على الموارد الطبيعية (مياه، غابات، تربة، (...
-الإستراتيجية وبرنامج العمل الوطني للتنوع البيولوجي.
- الإستراتيجية الوطنية للنهوض بالسياحة الإيكولوجية .
- الإستراتيجية الوطنية وبرنامج العمل الوطني لمقاومة التصحر
- برامج العمل الجهوية و المحلية لمقاومة التصحر.
- الأمر عدد 1747 لسنة 2005 المؤرخ في 13 جوان 2005 يتعلق بإحداث مجلس وطني لمكافحة التصحر و ضبط مشمولاته و تركيبته و سير عمله .

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات				تقديرات			
		2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
المؤشر 1.3.3.1 : عدد المشاريع الصغري في مجال المحافظة علي المنظومات الطبيعية و تثمينها	عدد	-	-	-	20	120	50	30
2المؤشر2.3.3.1 :عدد العينات التي تم جمعها و إكثارها (نباتات طبية و عطرية و بذور القمح)	عدد					40	80	120
المؤشر3.3.4.1 : طول الشريط الساحلي الذي تم حمايته من الإنجراف البحري	كلم	-	-	9	12	16	22	27

2-2- تقديم أنشطة البرنامج :

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2017	الأنشطة	اعتمادات الدفع
الهدف 1: **تحسين التصرف في المياه المستعملة و النفايات و النهوض بالجمالية الحضرية**	المؤشرعدد 1.1.1.1 : نسبة الربط بالشبكة العمومية للتطهيربمناطق التدخل	91,6	أشغال مد و توسيع شبكات التطهير و بناء محطات تطهيروضخ جديدة	70,2 م د
	المؤشرعدد 2.1.1.1 : نسبة النفايات المنزلية و المشابهة الموجهة إلى المصبات المراقبة	%87	- إنجاز مصبات مراقبة و مراكز التحويل التابعة لها بعدة ولايات . - إنجاز أشغال توسعة مصبات مراقبة بعدد من الولايات.	3,425 م د
	المؤشرعدد 3.1.1.1: 2- عدد الأمثلة الخضراء التي تم إعدادها و المصادقة عليها	20 مثالا	الإعلان عن طلب عروض دراسة إعداد الأمثلة الخضراء بالمدن التونسية والتي تتضمن : – تشخيص الوضع الحالي للمدن التونسية وتحديد منهجية إعداد الأمثلة الخضراء – إعداد الأمثلة الخضراء لعدد 6 مدن تونسية وضع منهجية إعداد الأمثلة الخضراء لبقية المدن التونسية	0,050 م د
<u>الهدف2:</u> **الوقاية من المخاطر البيئية و مقاومة التلوث و الأضرار**	المؤشر عدد 1.2.2.1: عدد المواقع الملوثة التي تمت متابعتها	%25	-القيام بزيارات ميدانية لتحيين بنك المعلومات الخاص بجرد المواقع الملوثة. -اصدار نشريات وتقارير دورية حول متابعة نوعية التربة. -اقتناء معدات ووسائل عمل. اعداد دراسة لتحيين قاعدة البيانات SITPOL	
	المؤشر عدد 2.2.2.1 : نسبة التخفيض في غازات hcfcالمضرة بطبقة الأوزون	%20	- تركيز واستغلال مركزين لتدوير غازات التبريد. - تغيير خطوط انتاج بعض الوحدات الصناعية لإزالة مواد HCFC في قطاعات التكييف والمذيبات. -انجاز دورات إعلامية لفائدة الصناعيين ودورات تكوينية لفائدة	

			مؤسسات التكييف والتقنيين العامليين في مجال التبريد والتكييف.	
الهدف3: **حماية التنوع البيولوجي و المنظومات الإيكولوجية والحد من ظاهرة التصحر و تدهور الأراضي و السواحل**	المؤشر 1.3.3.1 : عدد المشاريع الصغري في مجال المحافظة علي المنظومات الطبيعية و تثمينها	120	- إبرام إتفاقيات لتمويل مشاريع صغرى يتم إنجازها من قبل جمعيات و هياكل المجتمع المدني بالمناطق الواحية - دعم القدرات و التكوين و المساندة	500 أ د
	2المؤشر2.3.3.1 :عدد العينات التي تم جمعها و إكثارها (نباتات طبية و عطرية و بذور القمح)	40	- تجهيز المخابر - جمع واكثار النباتات الطبية والعطرية الأكثر استعمالا في المداواة والادوية والعطور ومستحضرات التجميل و جمع الاصناف المحلية من القمح في الحقل. - توفير المعدات والمواد الكيميائية الخاصة بالبروتينات والاليات. - توفير معدات الجودة التقنية والغذائية.	0,350 م د
	المؤشر3.3.4.1 : طول الشريط الساحلي الذي تم حمايته من الإنجراف البحري	16	- إنجاز اشغال حماية شاطئ الرفراف من الإنجراف البحري - إنجاز اشغال حماية الشريط الساحلي من هرقلة إلى سوسة الشمالية من الإنجراف البحري - إنجاز أشغال حماية جزء من الشريط الساحلي لجزيرة قرقنة من الإنجراف	1,840 م د

- نفقات البرنامـــج:

1.3 – ميزانية البرنامج :البيئة و جودة الحياة

تطور إعتمادات البرنامج. لسنة 2017(إعتمادات الدفع)

بحساب 1000 د

بيان البرنامج	انجازات 2015	ق.م 2016 (1)	تقديرات 2017 (2)	نسبة التطور (2017/2016)	
				المبلغ (1)-(2)	النسبة (%) (1)/(1)-(2)
العنوان الأول :نفقات التصرف 1	32 663	33 862	33 493,5	-368,5	-1
التأجير العمومي	18 663	19 827	18 226,5	-1 600,5	-8
وسائل المصالح	2 167	2 222	2 167	-55	-2
التدخل العمومي	11 883	11 813	13 100	1 287	10
العنوان الثاني :نفقات التنمية2	133 850	116 377	127 119	10 742	9
الاستثمارات المباشرة :	2 980	2 154	4 880	2 726	56
على الموارد العامة للميزانية	2 980	2 154	4 880	2 726	56
على موارد القروض الخارجية الموظفة	-				
التمويل العمومي :	130 890	114 223	122 239	8 016	7
على الموارد العامة للميزانية	117 945	110 023	120 239	10 216	9
على القروض الخارجية الموظفة	12 925	4200	2000	-2 200	-110
صناديق الخزينة 3:	40 000	20 000	24 000	4 000	17
مجموع البرنامج:	206 513	170 239	184 612,5	14 373,5	8

توزيع ميزانية برنامج البيئة و جودة الحياة لسنة 2017 حسب البرامج الفرعية :
(اعتمادات الدفع)

بحساب 1000 د

البرامج الفرعية / طبيعة النفقة	برنامج فرعي1 جودة الحياة	برنامج فرعي.22 الوقاية و الحد من التلوث و المخاطر	برنامج فرعي3 التنوع البيولوجي و المنظومات الإيكولوجية	المجموع حسب طبيعة النفقة
نفقات التصرف	17 390,5	14 021	2 082	33 493,5
- التأجير العمومي	4 549,5	11 999	1 678	18 226,5
- وسائل المصالح	241	1 702	224	2 167
- التدخل العمومي	12 600	320	180	13 100
نفقات التنمية	122 599	1 471	3 049	127 119
الاستثمارات المباشرة	2 200	1 471	1 209	4 880
- على الموارد العامة للميزانية	2 200	1 471	1 209	4 880
- على القروض الخارجية الموظفة	-			
التمويل العمومي	120 399		1 840	122 239
- على الموارد العامة للميزانية	118 399		1 840	120 239
- على القروض الخارجية الموظفة	2 000			2 000
صناديق الخزينة	24 000			24 000
المجموع :	163 989,5	15 492	5 131	184 612,5

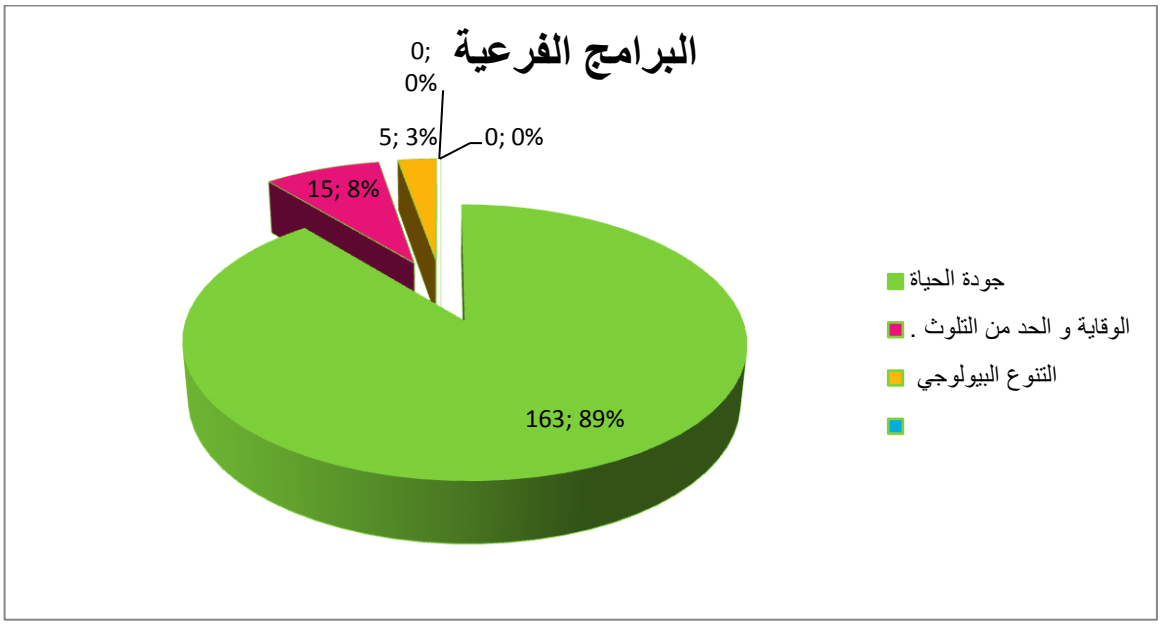
البرامج الفرعية
0; 0%
5; 3%
0; 0%
15; 8%
163; 89%
جودة الحياة
الوقاية و الحد من التلوث .
التنوع البيولوجي

3-2- اطار النفقات متوسط المدى 2017-2019 لبرنامج البيئة و جودة الحياة .

3-2-1/اطار النفقات متوسط المدى 2017-2019 حسب طبيعة النفقة :

بحساب 1000د

النفقات	انجازات			ق.م	تقديرات		
	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نفقات التصرف :			33 754	35 212	35 041,5	39 031	40 911
1-على موارد الميزانية			32 404	33 862	33 493,5	39 031	39 363
التأجير العمومي			18 453	19 827	18 226,5	21 156	23 036
وسائل المصالح			2 118	2 222	2 167	3 207	3 207
التدخل العمومي			11 833	11 813	13 100	13 120	13 120
2-**على صناديق الخزينة**						-	
التأجير العمومي						-	
وسائل المصالح						-	
التدخل العمومي						-	
3-**على الموارد الذاتية للمؤسسات**				1 350		1 548	1 548
التأجير العمومي							
وسائل المصالح			1 350	1 350	1 548	1548	1 548
التدخل العمومي							
نفقات التنمية :			9 580	116 377	127 119	253 294	
1-**على موارد الميزانية**			5 280			221 454	
الاستثمارات المباشرة			2 516	2 154	4 880	14 741	16 864
التمويل العمومي			2 764	110 023	120 239	206 713	162 015
2-على الموارد القروض الخارجية الموظفة			4 300			31 840	37 184
الاستثمارات المباشرة			100			-	-
التمويل العمومي			4 200	4 200	2 000	31 840	37 184
3-على الموارد الذاتية للمؤسسات						-	-
صناديق الخزينة :			40 000	20 000	24 000	24 000	24 000
الميزانية بدون اعتبار الموارد ذاتية للمؤسسات			81 984	170 239	184 612,5	314 777	279 426
الميزانية باعتبار الموارد ذاتية للمؤسسات			83 334	171 589	186 160,5	316 325	280 974

3-2-2-/ اطار النفقات متوسط المدى 2017-2019حسب البرامج الفرعية

3-2-2-1-/ اطار النفقات متوسط المدى 2017-2019 للبرنامج الفرعي جودة الحياة :

النفقات	انجازات			ق.م	تقديرات		
	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نفقات التصرف :			12 345	12 396	18 238,5	18 958	19 538
1-على موارد الميزانية			11 695	11 746	17 390,5	18 110	18 690
التأجير العمومي			224	278	4549,5	5 131	5 711
وسائل المصالح			71	68	241	379	379
التدخل العمومي			11 400	11 400	12 600	12 600	12 600
2-على صناديق الخزينة						-	
التأجير العمومي						-	
وسائل المصالح						-	
التدخل العمومي						-	
3-على الموارد الذاتية للمؤسسات			650	650	848	848	848
التأجير العمومي					-	-	-
وسائل المصالح			650	650	848	848	848
التدخل العمومي					-	-	-
نفقات التنمية :			7 421	112 984	122 599	229 877	185 843
1-على موارد الميزانية:			3 121	108 784	120 599	199 087	158 659
-الاستثمارات المباشرة			2 221	600	2 200	10 050	14 900
-التمويل العمومي			900	108 184	118 399	189 037	143 759
2-على الموارد القروض الخارجية الموظفة:			4 300	4 200	2 000	30 790	27 184
-الاستثمارات المباشرة			100		-	-	-
-التمويل العمومي			4 200	4 200	2 000	30 790	27 184
3-على الموارد الذاتية للمؤسسات				-	-	-	
صناديق الخزينة :			40 000	20 000	24 000	24 000	24 000
المجموع: بدون اعتبار الموارد ذاتية للمؤسسات			59 115	144 730	168 989,5	271 987	228 533
المجموع : باعتبار الموارد ذاتية للمؤسسات			59 765	145 380	164 837,5	272 835	229 381

3-2-2-2/ اطار النفقات متوسط المدى 2017-2019 للبرنامج الفرعي :الوقاية و الحد من التلوث و المخاطر

بحساب 1000 دينار

النفقات	انجازات			ق.م	تقديرات		
	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نفقات التصرف :			18 347	19 314	14 721	16 792	17 592
1-على موارد الميزانية			17 647	18 614	14 021	16 092	16 892
التأجير العمومي			15 589	16 483	11 999	13 848	14 648
وسائل المصالح			1 825	1 898	1 702	1 904	1 904
التدخل العمومي			233	233	320	340	340
2-على صناديق الخزينة				-			
التأجير العمومي							
وسائل المصالح							
التدخل العمومي							
3-على الموارد الذاتية للمؤسسات							
التأجير العمومي							
وسائل المصالح			700	700	700	700	700
التدخل العمومي							
نفقات التنمية :			1 864	1 364	1 471	4 755	5 324
1-على موارد الميزانية				1 364	1 471	4 755	5 324
الاستثمارات المباشرة				700	1 471	2 809	1 584
التمويل العمومي			1 864	664		1 946	3 740
2-على الموارد القروض الخارجية الموظفة							
الاستثمارات المباشرة			-				
التمويل العمومي			-				
3-على الموارد الذاتية للمؤسسات			-				
صناديق الخزينة :			-				
المجموع: بدون اعتبار الموارد ذاتية للمؤسسات			19 511	19 978	15 492	20 847	22 216
المجموع : باعتبار الموارد ذاتية للمؤسسات			20 211	20 678	16 192	21 547	22 916

3-2-2-3/ اطار النفقات متوسط المدى 2017-2019 للبرنامج الفرعي : التنوع البيولوجي و المنظومات الإيكولوجية

النفقات	انجازات			ق.م	تقديرات		
	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نفقات التصرف :			3 062	3 502	2082	3 281	3 781
1-على موارد الميزانية			3 062	3 502	2082	3 281	3 781
التأجير العمومي			2 640	3 066	1 678	2 177	2 677
وسائل المصالح			222	256	224	924	924
التدخل العمومي			200	180	180	180	180
2-على صناديق الخزينة				-	-	-	-
التأجير العمومي							
وسائل المصالح							
التدخل العمومي							
3-على الموارد الذاتية للمؤسسات				-	-	-	-
التأجير العمومي							
وسائل المصالح							
التدخل العمومي							
نفقات التنمية :			295	2 029	3 049	18 662	24 896
1-على موارد الميزانية			295	2 029	3 049	17 612	14 896
الاستثمارات المباشرة			295	854	1 209	1 882	380
التمويل العمومي				1 175	1 840	15 730	14 516
2-على الموارد القروض الخارجية الموظفة						1050	10 000
الاستثمارات المباشرة							-
التمويل العمومي						1050	10 000
3-على الموارد الذاتية للمؤسسات				-	-	-	-
المجموع:			3 357	5 531	5 131	21 943	28 677

الملاحق

4- بطاقات مؤشرات قيس الآداء
لبرنامج البيئة و بجودة الحياة

بطاقة المؤشـــر

- رمز المؤشر :6.1.1.1
- تسمية المؤشر :نسبة الربط بشبكة التطهير.

- تاريخ تحيين المؤشر: كل سنة

I - الخصائص العامة للمؤشر :

1-البرنامج الذي يرجع اليه المؤشر :البيئة وجودة الحياة

2-البرنامج الفرعي الذي يرجع اليه المؤشر :جودة الحياة

3-الهدف الذي يرجع اليه المؤشر :تحسين التصرف في المياه المستعملة و النفايات و النهوض بالجمالية الحضرية

تعريف المؤشر :

4-نوع المؤشر: مؤشرنشاط،

5-طبيعة المؤشر : مؤشر نجاعة إقتصادية وإجتماعية

-II التفاصيل الفنية للمؤشر :

1-طريقة إحتسابالمؤشر:عدد السكان المرتبطين بالشبكة بمناطق تدخل الديوان/عدد السكان بمناطق تدخل الديوان

2-وحدة المؤشر : نسبة مأوية

3- المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر :

* عدد السكان المرتبطين بالشبكة بمناطق تدخل الديوان

* عدد السكان بمناطق تدخل الديوان

4-طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: يتم تجميع المعطيات من خلال إحصائيات و تقارير

5-مصدر المعطيات الأساسية لإحتسابالمؤشر:

- الديوان الوطني للتطهير

- المعهد الوطني للإحصاء

- البلديات

6-تاريخ توفر المؤشر :شهر مارس

7-القيمة المستهدفة للمؤشر : 91,6%

8-المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : إدارة التخطيط والميزانية/إدارة مراقبة التصرف

III - قراءة في نتائج المؤشر :

1-سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشر قيس الآداء	الوحدة				ق م	تقديرات		
		2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة الربط بشبكة التطهير	نسبة %	90,5	91,0	91,2	91,2	91.6	90.9	90.9

2-تحليل النتائج و تقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر :

شهدت نسبة الربط بالشبكة العمومية للتطهير بمناطق تدخل الديوان تطورا تدريجيا، إلا أنه كان دون التوقعات، ويعود ذلك إلى بطئ نسق الاستثمار بالإضافة إلى تخصيص نسبة هامة من الاستثمارات لتهذيب وبناء محطات التطهير والضخ بالمقارنة مع المبالغ المرصودة لتوسيع الشبكات.

وبخصوص التقديرات 2017-2019، فقد تم احتسابها على أساس المشاريع المبرمجة والتي هي في طور الإنجاز والمشاريع الجديدة المزمع إنجازها خلال نفس الفترة.

3-رسم بياني لتطور المؤشر :

4-أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

- إنجاز أشغال توسعة شبكات التطهير بعدد من الولايات لربط المناطق البلدية التي لا تتمتع بخدمات التطهير.

5-تحديد أهم النقائصالمتعلقة بالمؤشر :

هذا المؤشر يخص فقط السكان القاطنين بمناطق تدخل الديوان و بالتالي فهو لا يشمل السكان القاطنين

بالمناطق الخارجة عن مجال تدخل الديوان

بطاقة المؤشـــر

-رمز المؤشر :2.1.1.1

-تسمية المؤشر : نسبة النفايات المنزلية و المشابهة الموجهة إلى المصبات المراقبة

-تاريخ تحيين المؤشر : سنويا

I - الخصائص العامة للمؤشر :

1. البرنامج الذي يرجع اليه المؤشر : البيئة و جودة الحياة
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع اليه المؤشر :** " جودة الحياة"

الهدف الذي يرجع اليه المؤشر : تحسين التصرف في المياه المستعملة و النفايات و النهوض بالجمالية الحضرية

3. **تعريف المؤشر :** هذا المؤشر يبرز مدى مضاعفة طاقة معالجة النفايات المنزلية عن طريق إنجاز مشاريع المصبات المراقبة (وحدات معالجة النفايات) ، كما يمكّن هذا المؤشّر من معرفة المجهود المبذول للتخفيض من كمية النفايات و أيضا لمعرفة أنماط معالجة النفايات.
4. **نوع المؤشر** : مؤشر نشاط
5. **طبيعة المؤشر**: مؤشر نجاعة إقتصادية و إجتماعية

II- التفاصيل الفنية للمؤشر :

1. **طريقة إحتساب المؤشر:** كمية النفايات المودعة بالمصبات /الكمية الجملية للنفايات
2. **وحدة المؤشر :** نسبة مائوية
3. **المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر :**
   * كمية النفايات المودعة بالمصبات

* الكمية الجملية للنفايات

4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر :** تقارير يعدّها رؤساء المشاريع

5. **مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات (**إدارة الإستغلال و الممثليات الجهوية)

6. **تاريخ توفر المؤشر** : كل ثلاثية
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر لسنة 2017 :** بلوغ نسبة 87 % من النفايات المودعة بالمصبات

8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج :** مدير إدارة الإستغلال بالوكالة الوطنية للتصرف في النفايات

III- قراءة في نتائج المؤشر :

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشر قيس الآداء	الوحدة	انجازات			توقعات	تقديرات		
		2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة النفايات المنزلية و المشابهة الموجهة إلى المصبات المراقبة	نسبة مائوية	%72	%80	%83	85%	%87	90%	

2. **تحليل النتائج و تقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر :** يلاحظ انخفاظ على مستوى هذا المؤشّر و هذا نظرا للإضطرابات التي شهدها القطاع ممّا أدى إلى غلق بعض المصبات والذي انجرّ عنه انخفاض في الكميات المودعة بالمصبات

هذا كما ينتظر أن يسترجع القطاع نسق تقدّمه عند دخول مصبات زغوان و توزر و قرقنة حيز الإستغلال خلال سنة 2017هذا كما ينتظر أن تتحسّن هذه النسبة خلال سنوات 2018/2017 عند دخول بقية المصبات و مراكز التحويل المبرمجة حيّز الأستغلال

3. رسم بياني لتطور المؤشر :

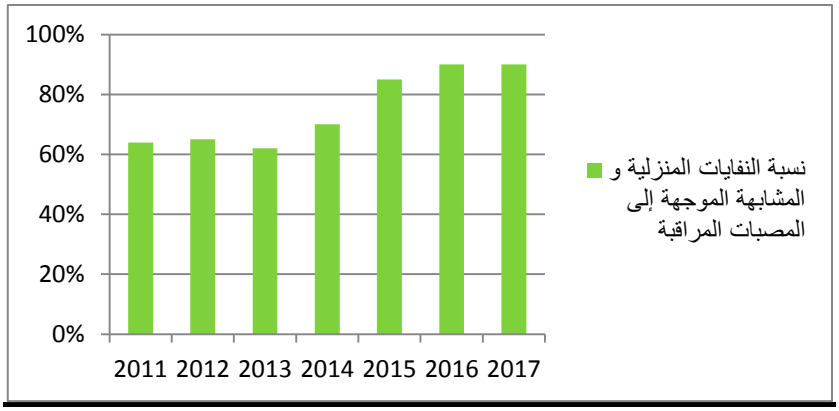

4. **<u>أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :</u>**

- إنجاز مصبات مراقبة و مراكز التحويل التابعة لها بعدة ولايات
- إنجاز أشغال توسعة مصبات مراقبة بعدد من الولايات .

5. **<u>تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر</u>** : تطور المؤشر مرتبط بتقدم إنجاز مشاريع المصبات المراقبة و مراكز التحويل و التي تشهد عدة عراقيل خاصة من قبل المواطنين و الجمعيات الذين يعارضون إنجاز المصبات في بعض المناطق.

بطاقة المؤشـــر

- رمز المؤشر : 2.1.3.1
- تسمية المؤشر : عدد الأمثلة الخضراء بالبلديات التي تم إعدادها و إعتمادها .
- تاريخ تحيين المؤشر : سنويا

I - الخصائص العامة للمؤشر :

1. البرنامج الذي يرجع اليه المؤشر : البيئة و جودة الحياة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع اليه المؤشر :جودة الحياة

الهدف الذي يرجع اليه المؤشر : تحسين التصرف في المياه المستعملة و النفايات و النهوض بالجمالية الحضرية

3. تعريف المؤشر :عدد الأمثلة الخضراء بالمدن التي صادقت عليها البلديات و تم إعتمادها في التخطيط البلدي .
4. نوع المؤشر : : مؤشر نشاط
5. طبيعة المؤشر : ، مؤشر نجاعة إقتصادية و إجتماعية

-II التفاصيل الفنية للمؤشر :

1- طريقة إحتساب المؤشر : عدد الأمثلة الخضراء المنجزة والتي تمت المصادقة عليها من طرف البلديات و تم إعتمادها
2- وحدة المؤشر : عدد

3- المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : عدد الأمثلة الخضراء المنجزة و المصادق عليها

4-طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : (إستمارة ،تقرير ، إستبيان.) : تقارير متابعة .

5-مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : إدارة جودة الحياة و البلديات

6- تاريخ توفر المؤشر :كل ستة أشهر

7-القيمة المستهدفة للمؤشر : بمعدل مثال بكل ولاية أي 24 مثال سنويا

8-المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : إدارة جودة الحياة

III- قراءة في نتائج المؤشر :

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشر قيس الآداء	الوحدة	انجازات			توقعات	تقديرات		
		2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
عدد الأمثلة الخضراء بالبلديات والتي تم إعدادها و إعتمادها	عدد	-	-	-	6	20	20	20

2- تحليل النتائج و تقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر :

3- رسم بياني لتطور المؤشر :

4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

- الإعلان عن طلب عروض دراسة إعداد الأمثلة الخضراء بالمدن التونسية والتي تتضمن :
  - تشخيص الوضع الحالي للمدن التونسية وتحديد منهجية إعداد الأمثلة الخضراء
  - إعداد الأمثلة الخضراء لعدد 6 مدن تونسية
  - وضع منهجية إعداد الأمثلة الخضراء لبقية المدن التونسية

5- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر : مدى تجاوب البلديات مع هذه الأمثلة و السهر على تنفيذها و إحترامها.

بطاقة المؤشـــر

رمز المؤشر:5.2.2.1

تسمية المؤشر:عدد المواقع الملوثة التي تمت متابعتها.

تاريخ تحيين المؤشر: سنويا.

I-الخصائص العامة للمؤشر :

1. البرنامج الذي يرجع اليه المؤشر: البيئة وجودة الحياة.
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع اليه المؤشر: الوقاية و الحد من التلوث و المخاطر
3. الهدف الذي يرجع اليه المؤشر: الوقاية من المخاطر البيئية و مقاومة التلوث و الأضرار.
4. تعريف المؤشر:مؤشريمثل عدد المواقع الملوثة التي تمت متابعتها بالنسبة لمكونة التربة
5. نوع المؤشر: مؤشر نشاط.
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة إقتصاديةوإجتماعية.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر :

1. طريقة إحتسابالمؤشر:عدد المواقع الملوثة التي تمت متابعتها.
2. وحدة المؤشر:عدد
3. المعطيات الأساسية لإحتسابالمؤشر:

العدد الجمليلحملات متابعة المواقع الملوثة.

4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر:

يتم تجميع المعطيات من خلال تقرير النشاط السنوي.

5. مصدر المعطيات الأساسية لإحتسابالمؤشر: الوكالة الوطنية لحماية المحيط (إدارة متابعة الأوساط الطبيعية).
6. تاريخ توفر المؤشر: شهر ديسمبر
7. القيمة المستهدفة للمؤشر لسنة 2017 : 25 %
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الوكالة الوطنية لحماية المحيط.

III- قراءة في نتائج المؤشر :

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:
2.

مؤشر قيس الآداء	الوحدة	انجازات			توقعات	تقديرات		
		2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد المواقع الملوثة التي تمت متابعتها.	عدد	12	16	30	24	25	25	25

3. تحليل النتائج وتقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر:

يعود ارتفاع عدد المواقع الملوثة التي تمت متابعتها خلال سنة 2014 إلى تعدد التشكيات التي تلقتها الوكالة.

4. رسم بياني لتطور المؤشر:

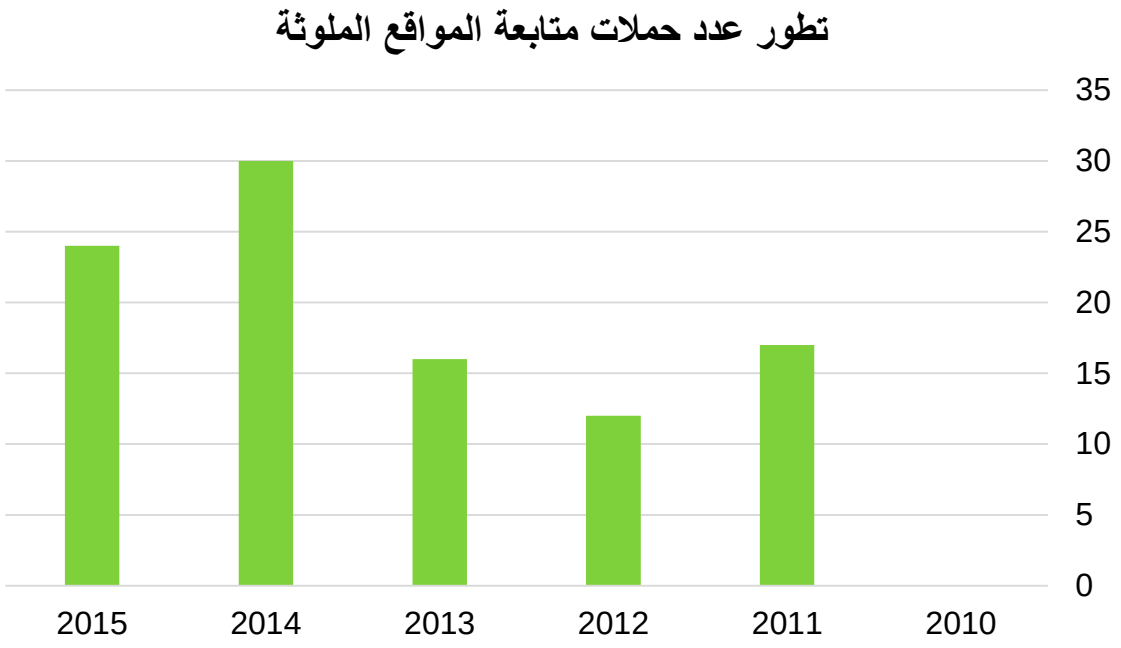

5. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر: تتمثل الأنشطة المبرمجة في:
   - القيام بزيارات ميدانية لتحيين بنك المعلومات الخاص بجرد المواقع الملوثة.
   - اصدار نشريات وتقارير دورية حول متابعة نوعية التربة.
   - اقتناء معدات ووسائل عمل.
   - اعداد دراسة لتحيين قاعدة البيانات SITPOL

6. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:
هذا المؤشر لا يعطي فكرة حول تلوث التربة بالبلاد نظرا لعدم تحيين جرد المواقع الملوثة.

بطاقة المؤشـــر

رمز المؤشر: 6.2.2.1

تسمية المؤشر:نسبةالتخفيض في الكميات الموردة من موادالهيدروكلوروفليوروكربونية"HCFC".

تاريخ تحيين المؤشر: سنويا.

I-الخصائص العامة للمؤشر :

1. البرنامج الذي يرجع اليه المؤشر: البيئة وجودة الحياة.
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع اليه المؤشر: الوقاية و الحد من التلوث و المخاطر
3. الهدف الذي يرجع اليه المؤشر: الوقاية من المخاطر البيئية و مقاومة التلوث و الأضرار.
4. تعريف المؤشر: مؤشرالحد من المواد المستنزفة لطبقة الأوزون ويمثل نسبة التخفيض في الكميات الموردة من مواد "HCFC".
5. نوع المؤشر: مؤشر نشاط.
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة إقتصادية وإجتماعية.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر :

1. طريقة إحتساب المؤشر:
كمية مواد "HCFC" الموردة سنويا / المستوى المرجعي المحدد من قبل بروتوكول منتريال (والمتمثل في معدل الكميات الموردة والمستهلكة خلال سنتي 2009 و2010 والتي قدرت بـ 725 طن).
2. وحدة المؤشر: نسبة مأوية
3. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر:
المعطيات الإحصائية المتحصل عليها من قبل الديوانة التونسية والمعهد الوطني للإحصاء.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر:
يتم تجميع المعطيات من خلال تقرير النشاط السنوي.
5. مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: الوكالة الوطنية لحماية المحيط (وحدة الأوزون).
6. تاريخ توفر المؤشر: شهر جانفي.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر لسنة 20:2017%
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الوكالة الوطنية لحماية المحيط.

III- قراءة في نتائج المؤشر :

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس الآداء	الوحدة	انجازات			توقعات	تقديرات		
		2012	2013	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة التخفيض في الكميات الموردة من مواد "HCFC".	نسبة	-	-	%10	%15	%20	%20	%20

2. تحليل النتائج وتقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر:

تطبيقا للرزنامة المحددة من قبل بروتوكول منتريال تم الشروع في تجميد التوريد والاستهلاك لهذه المواد بالنسبة لسنتي 2013 و2014 وتم الشروع في التخفيض بنسبة 10% في سنة 2015.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

تطور الكميات الموردة لمادة HCFC (طن)

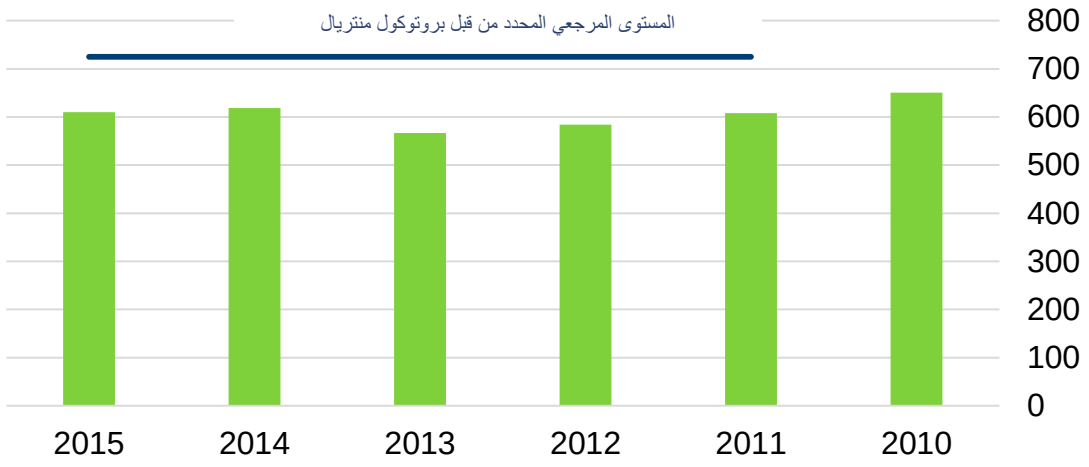

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر: تتمثل الأنشطة المبرمجة في:

- تركيز واستغلال مركزين لتدوير غازات التبريد.
- تغيير خطوط انتاج بعض الوحدات الصناعية لإزالة مواد HCFC في قطاعات التكييف والمذيبات.
- انجاز دورات إعلامية لفائدة الصناعيين ودورات تكوينية لفائدة مؤسسات التكييف والتقنيين العامليين في مجال التبريد والتكييف.

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

هذا المؤشر لا يشمل المواد الأخرى المستنزفة لطبقة الأوزون.

بطاقة المؤشـــر

- رمز المؤشر :1.3.3.1
- تسمية المؤشر :عدد المشاريع الصغرى المحدثة في مجال المحافظة على المنظومات الطبيعية و تثمينها .
- تاريخ تحيين المؤشر: كل سنة

I - الخصائص العامة للمؤشر :

1-البرنامج الذي يرجع اليه المؤشر : البيئة و جودة الحياة

2-البرنامج الفرعي الذي يرجع اليه المؤشر: التنوع البيولوجي و المنظومات الإيكولوجية

3-الهدف الذي يرجع اليه المؤشر : حماية التنوع البيولوجي و المنظومات الإيكولوجية و الحد من ظاهرة التصحر و تدهور الأراضي و السواحل .

4- تعريف المؤشر : هذا المؤشر يمكن من متابعة تطور المشاريع الصغرى الممولة من قبل الوزارة و المنجزة من قبل المتساكنين المحليين و الجمعيات القاطنين بجوار الحدائق الوطنية (الحديقة الوطنية بوهدمة بسيدي بوزيد و دغومس بتوزر و جبيل بقبلي) و المناطق الواحية (6 واحات هي تمغزة-الشبيكة-ميداس-القطار-النويل-الزارات) في المجالات الفلاحية و الصناعات التقليدية و تربية الماشية و التي لها علاقة بالمحافظة على التنوع البيولوجي و تثمين المنظومات الطبيعية لتحسين ظروف عيش السكان .

5- نوع المؤشر: مؤشر نشاط

6- طبيعة المؤشر : مؤشر نجاعة إقتصادية و إجتماعية

-II التفاصيل الفنية للمؤشر :

1- طريقة إحتساب المؤشر : يتم إحتساب المؤشر من خلال ضبط عدد المشاريع الصغرى المتحصلة على منحة

2- وحدة المؤشر : عدد المشاريع

3- المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : منظومة معلوماتية

4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : تقـــاريـــر و إستمـــارات و معاينات ميدانيـــة و إستبيانات ميدانية .

5- مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر :

الإتحاد التونسي للتضامن الإجتماعي و المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية و الإدارة العامة للبيئة و جودة الحياة .

6- تاريخ توفر المؤشر : سنويا

7-القيمة المستهدفة للمؤشر سنة 2017 : 120

8- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : السيد مصطفى العروي كاهية مدير و محمد الزمرلي رئيس مصلحة بالإدارة العامة للبيئة و جودة الحياة

-III قراءة في نتائج المؤشر :

1-سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشر قيس الآداء	الوحدة	انجازات			توقعات	تقديرات		
		2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
عدد المشاريع الصغرى المحدثة في مجال المحافظة على المنظومات الطبيعية و تثمينها.	عدد المشاريع	-	-	-	20	120 (gdo 44 eco 80)	50 gdo 84 eco	30 gdo

2-تحليل النتائج و تقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر :

لم يتم تحقيق أي إنجازات سنوات 2012و 2013 و 2014 بإعتبار ان الأنشطة المتعلقة بهذا المؤشر إنطلقت سنة 2015 بالتزامن مع الشروع في إنجاز مشروع التصرف المستدام في المنظومات الواحية و مشروع النهوض بالسياحة الإيكولوجية و دعم التنوع البيولوجي الصحراوي.

3-رسم بياني لتطور المؤشر :

4-أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

إبرام إتفاقيات لتمويل وتأطير مشاريع صغرى لفائدة المتساكنين المحليين والجمعيات الغير حكومية بالمناطق الواحية و المحميات الوطنية .

5-تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

هذا المؤشر لا يمكننا من تقييم دور المشاريع الصغرى في مجال المحافظة على التنوع البيولوجي و المنظومات الإيكولوجية بالمناطق الجافة و شبه الجافة و تحسين ظروف العيش بها .

بطاقة المؤشـــر

-رمز المؤشر :4.5.1.1

- تسمية المؤشر : عدد العينات التي تم جمعها واكثارها

-تاريخ تحيين المؤشر : سنوي

I - **الخصائص العامة للمؤشر :**

6. **البرنامج الذي يرجع اليه المؤشر:** البيئة وجودة الحياة
7. **البرنامج الفرعي الذي يرجع اليه المؤشر:** التنوع البيولوجي و المنظومات الإيكولوجية
8. **الهدف الذي يرجع اليه المؤشر:** حماية التنوع البيولوجي و المنظومات الإيكلوجية و الحد من ظاهرة التصحر و تدهور الأراضي و السواحل
9. **تعريف المؤشر:** مؤشر يحصي عدد العينات التي تم جمعها واكثارها.
10. **نوع المؤشر**: مؤشر نشاط
11. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة إقتصادية و إجتماعية

II - **التفاصيل الفنية للمؤشر :**

9. **طريقة إحتساب المؤشر : جمع و إحصاء العينات**
10. **وحدة المؤشر : عدد**
11. **المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر :** العينات المجمعة
12. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر :** قاعدة بيانات
13. **مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر:** البنك الوطني للجينات
14. **تاريخ توفر المؤشر: 2019/2018**
15. **القيمة المستهدفة للمؤشر لسنة 2017 :** 40 عينة من النباتات الطبية والعطرية

16.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: عواطف رحيمي و الياس باباي

III **- قراءة في نتائج المؤشر :**

6. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشر قيس الآداء	تقديرات		
	2017	2018	2019
عدد العينات التي تم جمعها واكثارها	40	80	120

7. تحليل النتائج و تقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر :

8. رسم بياني لتطور المؤشر :

9. **أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:** جرد وجمع العينات من كامل التراب التونسي

10. **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:**

بطاقة مؤشـــر

-رمز المؤشر :3.3.4.1

-تسمية المؤشر : : طول الشريط الساحلي الذي تم حمايته من الإنجراف البحري

-تاريخ تحيين المؤشر: ماي 2015

I - الخصائص العامة للمؤشر :

1- البرنامج الذي يرجع اليه المؤشر : البيئة و جودة الحياة

2- البرنامج الفرعي الذي يرجع اليه المؤشر : التنوع البيولوجي و المنظومات الإيكولوجية

3-الهدف الذي يرجع اليه المؤشر : حماية التنوع البيولوجي و المنظومات الإيكلوجية و الحد من ظاهرة التصحر و تدهور الأراضي و السواحل

4-تعريف المؤشر : الإنجراف البحري هو نتيجة الضغط المتواصل على الشريط الساحلي مما أدى إلى تدهور العديد من الشواطئ .و يتمثل هذا التدهور في تقلص مساحة الشواطئ و إختلال توازن الكثبان الرملية و قد بينت الدراسات ان حوالي 100 كلم من الشواطئ الرملية من بين 500 كلم التي يحتويها الشريط الساحلي أصبحت تشكو من ظاهرة الإنجراف و تتطلب التدخل العاجل. و قد تم وضع هذا المؤشر قصد متابعة مدى التقدم في الإنجازات المتعلقة بالتقليص من الشواطئ المهددة بالإنجراف .

5-نوع المؤشر : مؤشر نشاط

6-طبيعة المؤشر :مؤشر نجاعة إقتصادية و إجتماعية

II - التفاصيل الفنية للمؤشر :

طريقة إحتساب المؤشر: يتم إحتساب المؤشر من خلال متابعة تقدم الأشغال المنجزة من قبل الشركات المتعاقدة مع وكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي

1.وحدة المؤشر : الكم

2. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : تنفيذ صفقات الأشغال

3.طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : من خلال تقارير متابعة الأشغال

4.مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : وكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي

5.تاريخ توفر المؤشر : في نهاية السنة

6.القيمة المستهدفة للمؤشر لسنة 2016 : 9 كم

7.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج. حسام الدين الرجيشي

III - قراءة في نتائج المؤشر :

1 سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	انجازات			توقعات	تقديرات		
		2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
المؤشر : طول الشريط الساحلي الذي تم حمايته من الإنجراف البحري	الكم	-	-	9	12	16	22	27

2تحليل النتائج و تقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر :

طول الشريط الساحلي الذي تم حمايته من الإنجراف البحري

3رسم بياني لتطور المؤشر :

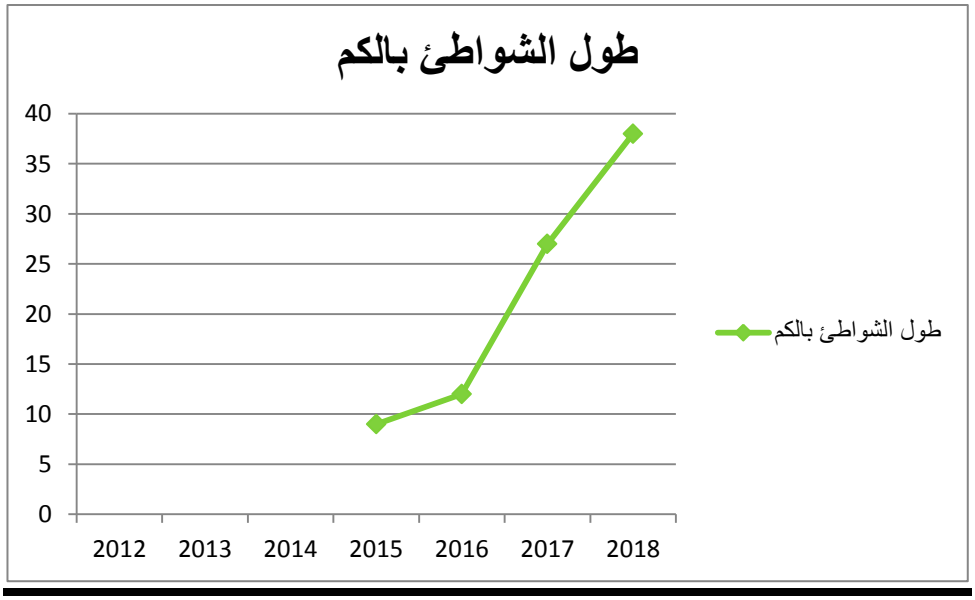

4.أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

- انجاز اشغال حماية شاطئ الرفراف من الإنجراف البحري

- إنجاز أشغال حماية الشواطئ الممتدة من قمرت إلى قرطاج من الإنجراف البحري

- إنجاز أشغال حماية الشريط الساحلي من مرقلة إلى سوسة الشمالية من الإنجراف البحري .

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

هذا المؤشر لا يهم إلا ظاهرة الإنجراف في حين أن هناك عدة أخطار أخرى تهدد الشواطئ و خاصة التلوث و التغيرات المناخية .

بطاقات المنشآت و المؤسسات العمومية المتدخلة في برنامج البيئة و جودة

بطاقة منشأة : الديوان الوطني للتطهير

-البرنامج الذي يتضمن المنشأة أو المؤسسة العمومية: البيئة و جودة الحياة
-البرنامج الفرعي : المياه المستعملة والنفايات

I- التعريف :

النشاط الرئيسي :حماية المحيط المائي (مواصفات سكب المياه بالوسط الطبيعي)

ترتيب المؤسسة /المنشأة :منشأة عمومية

مرجع الإحداث :

القانون عدد 73 لسنة 1974 المؤرخ في 03 أوت 1974 و قد تمتّ مراجعة القانون المحدث للدّيوان بمقتضى القانون عدد 41 لسنة 1993 المؤرخ في 19 أفريل 1993 ليصبح المتدخل الرئيسي في ميدان حماية المحيط المائي و مقاومة مصادر التلوث.

مرجع التنظيم الإداري و المالي :

- الأمر عدد 1139 لسنة 1995 المؤرخ في 28 جوان 1995 المتعلق بالتنظيم الإداري والمالي للديوان الوطني للتطهير.
- الهيكل التنظيمي طبقا للأمر عدد 395 لسنة 2006 المؤرخ في 03 فيفري 2006
- النظام الأساسي لسنة 1999.

تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج بين الوزارة و الديوان الوطني للتطهير :جوان 2010

II- إطار القدرة على الآداء :

الإستراتيجية العامة للديوان الوطني للتطهير:

لمقاومة كافة أشكال التلوث المائي، عدة اختيارات استراتيجية تم اعتمادها في تونس من حيث معالجة المياه المستعملة لتحسين إطار عيش المواطنين وضمان بيئة سليمة ومستدامة.

وتتمثل هذه الاستراتيجية في:

- تحسين الوضع البيئي وإطار جودة الحياة بجميع الأوساط والجهات
- المحافظة على الصحة العامة للمواطنين
- ضمان معالجة مستدامة للمياه المستعملة المنزلية والصناعية

تحديد المساهمة في أهداف البرنامج :مساهمة مباشرة

أهم الأولويات و الأهداف:

هدف البرنامج هو تحسين التصرف في المياه المستعملة و النفايات و يعمل الديوان الوطني للتطهير على تحقيق هذا الهدف من خلال الأهداف الخصوصية التالية :

- الرفع من نسبة الربط بالشبكة العمومية للتطهير بالولايات ذات النسب المنخفضة مقارنة بالمعدل الوطني (المهدية والقصرين وسيدي بوزيد وصفاقس ومدنين وتطاوين وقفصة وقبلي) لتقارب المستوى الوطني؛
- تعميم خدمات التّطهير وتحسين نسبة الربط بالمدن المتبناة من طرف الديوان؛
- تدعيم البرامج الخاصة بتطهير الأحياء الشّعبيّة والمناطق الرّيفيّة ذات السّكن المجمّع؛
- تحسين نوعية المياه المعالجة وتحسين نوعية خدمات التطهير عبر تأهيل وتوسيع منشآت التطهير التي هي في طور الاستغلال وذلك باستعمال أحدث التكنولوجيات وخاصة منها المقتصدة في الطاقة؛
- العمل على إحكام التصرف في الحمأة المتأتية من محطات التطهير وتثمينها؛
- مقاومة التلوث الصناعي السائل وذلك عبر إحداث محطات تطهير متخصصة في معالجة المياه المستعملة الصناعية؛
- تنمية إعادة استعمال المياه المعالجة في المجالات التنموية؛

مؤشرات قيس الآداء و أهم الأنشطة :

تتمثل أهم الأنشطة و المشاريع والإستثمارات والبرامج التي ينفذها الديوان الوطني للتطهير والتي تساهم مباشرة في تحقيق القيم المنشودة للمؤشرات في ما يلي :

- مشروعتطهيرالمدنالصغرىوالمتوسطة (المرناقية والسرس وبوعرادة ومكثر والجريصة والمكناسي)
- مشروع توسيع وتهذيب 19 محطة تطهيرو130 محطة ضخ
- مشروع تطهيرسوسةII
- برنامج التصرفي يالحمأة بمحطات التطهير (القسطالأول)
- المشروع الرابع لتطهيرالأحياء الشعبية (يهم كل الولايات)
- مشروع تحويل المياه المعالجة بتونس الشمالية
- مشاريع برامج المخطط الثاني عشر (يهم توسيع وتهذيب شبكات التطهير)
- برنامج تحسين نوعية المياه المعالجة

و يعتمد الديوان الوطني للتطهير على المؤشرات الخاصة التالية لقياس مستوى تحقيق الأهداف :

مؤشر قيس الآداء	توقعات	تقديرات			
	2015	2016	2017	2018	219
نسبة الربط بشبكة التطهير	90,9	91,1	91.6	90.9	90.9
كمية المياه المستعملة المعالجة	241,7	250	256	260	272

الإجراءات المصاحبة :

تتم المصادقة على ميزانية ديوان الوطني للتطهير لسنة 2017 من طرف سلطة الإشراف عن طريق مقرر وذلك في موفى شهر ديسمبر 2016 بعد عرضها على مجلس الإدارة

تتكفل الدولة بتسديد أصل الدين وتمويل الاستثمارات عن طريق العمليات المالية للدولة

تساهم الدولة كذلك في نفقات التدخل العمومي بقيمة 29,4 مليون دينار سنة 2017، للتخفيض في العجز الحاصل في السيولة.

IIIميزانيةالمؤسسة : الديوان الوطني للتطهير

تقديم عام لميزانية المؤسسة لسنة2017 :

ميزانة الاستثمار لسنة 2017:

الوحدة: م د

البيانات	مصدر الموارد Les ressources de financement	توقعات 2016	تقديرات 2017
الإستعمـــالات			
الاستثمارات	الدولة والممولين الأجانب (KfW, BEI, AFD, Banque (mondiale, JICA	130	158
تسديد أصل الدين	الدولة	58,2	76,5
المجموع	-	**188,2**	**234,5**
المـــوارد			
العمليات المالية للدولة	الدولة	45	52
منحة التوازن	الدولة	58,2	76,5
القروض والهبات	الممولين الأجانب (KfW, BEI, AFD, Banque (mondiale, JICA	85	106
المجموع	-	**188,2**	**234,5**

ميزانة الاستغلال لسنة 2017:

الوحدة: م د

البيانات	مصدر الموارد Les ressources de financement	توقعات 2016	تقديرات 2017	نسبة التطور مقارنة بتوقعات 2016
معاليم التطهير	خلاص الحرفاء عن طريق الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه	174,24	188,18	%8
الأشغال والخدمات الأخرى	خلاص الخدمات من طرف المواطنين والشركات	6,61	8,59	%30
إيرادات توظيف الأموال	الأموال الموظفة بالبنوك التونسية	7,9	8,6	%8,9
نفقات التدخل العمومي	الدولة (عن طريق ميزانية وزارة البيئة والتنمية المستدامة)	24,56	29,44	%19,9
جملةالمداخيل	–	**213,32**	**234,82**	**%10,1**
أعباء الأعوان	المداخيل المتأتية من معاليم التطهير والأشغالوالخدمات الأخرى وإيرادات توظيف الأموال ونفقات التدخل العمومي	100,73	108,2	%7,4
الموادالمستهلكة		16,84	17,01	%1
نفقات استهلاك الكهرباء		26,1	28,38	%8,8
أعباءالاستغلال الأخرى		50,05	56,31	%12,5
مخصصات الاستهلاك والمدخرات		71,84	73,82	%2,8
الأعباءالمالية		13,16	16,9	%28,4
جملةالأعباء		**278,73**	**300,64**	**%7,9**
نتيجة الإستغلال		**-65,4**	**-65,82**	–

وفي ما يلي تطور مؤشرات التطهير:

البيانات	الوحدة	إنجازات 2015	توقعات 2016	تقديرات 2017
البلديّات المتبنّاة من طرف الدّيوان الوطني للتطّهير	بلدية	173	175	178
نسبة الرّبط	%	90,9	91,1	91,6
عدد المشتركين	مليون مشترك	1,798	1,846	1,894
طول الشبكة	كلم	16063	16268	16630
محطّات التّطهير	محطّة	113	118	121
كمية المياه المستهلكة من طرف مشتركي الشبكة	مليون م3	291	297,7	304,5
كميّة المياه المعالجة بمحطات التطهير	مليون م3	241,7	250	256

بطاقة مؤسسة :وكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي

البرنامج الذي يتضمن المنشأة أو المؤسسة العمومية: *البيئة و جودة الحياة*

البرنامج الفرعي 1 : جودة الحياة

البرنامج الفرعي 3 : التنوع البيولوجي و المنظومات الإيكولوجية

I- التعريف :

1. **النشاط الرئيسي :** التصرف في الشريط الساحلي التونسي
2. **ترتيب المؤسسة /المنشأة : صنف ب**
3. **مرجع الإحداث :** القانون عدد 72 لسنة 1995 المؤرخ في 24 جويلية 1995
4. **مرجع التنظيم الإداري و المالي :**النظام الأساسي بمقتضى الأمر عدد 3214 لسنة 2009 المؤرّخ في 27 أكتوبر 2009
5. **تاريخ إمضاء آخر عقد أهداف بين الوزارة ووكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي:** جوان 2008 للفترة 2007-2011

II - إطار القدرة على الأداء :

1-الإستراتيجية العامة لوكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي:

تتمثل التوجهات الإستراتيجية لوكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي و التي تتوافق مع إستراتيجية البرنامج في المحاور التالية :

- **المحور الأول**: رصد تطوّر الأنظمة البيئية و وضع و استغلال الأنظمة المعلوماتية و الجغرفة الرقمية للمساعدة على أخذ القرار من خلال استعمال تكنولوجيات حديثة في مرصد الشريط الساحلي.
- **المحور الثاني**: المحافظة وصيانة المنظومات البيئية الساحلية والبحرية والتصرف المستدام فيها
- **المحور الثالث**: تثمين وتأهيل الواجهات البحرية للبلاد التونسية.
- **المحور الرابع**: إحكام التصرف في الملك العمومي البحري من خلال تكثيف عمليات المراقبة الدورية والمتواصلة للشريط الساحلي ومراجعة معاليم الإشغال الوقتي.
- **المحور الخامس**: حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري ومن التغيرات المناخية من خلال التقنيات التقليدية والتقنيات الحديثة واللينة.
- **المحور السادس**: دعم أنشطة التوعية والتحسيس لمستعملي المنظومات البيئية الساحلية من خلال الشراكة مع المجتمع المدني.

تحديد المساهمة في أهداف البرنامج : مساهمة مباشرة

أهم الأولويات و الأهداف :

هدف البرنامج هو المحافظة على الموارد و المنظومات الطبيعية و الإرتقاء بإطار العيش بالوسط الحضري و الريفي،

و تعمل وكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي على تحقيق هذا الهدف من خلال الأهداف الخصوصية التالية :

- تأهيل الشواطئ و تحسين جمالية الواجهة البحرية للمدن الساحلية
- حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري
- حماية التنوع البيولوجي بالمناطق السّاحلية

2-مؤشرات قيس الآداء و أهم الأنشطة :

تتمثل أهم الأنشطة و المشاريع و الإستثمارات و البرامج التي تنفذها وكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي و التي تساهم مباشرة في تحقيق القيم المنشودة للمؤشرات في ما يلي :

- برنامج تنظيف الشواطئ و رفع الأعشاب البحرية
- إنجاز الفسح الشاطئية
- تثمين الشواطئ و الموانئ الترفيهية: اللواء الأزرق
- حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري
- حماية التنوع البيولوجي بالمناطق السّاحلية
- مراقبة الملك العمومي البحري

و تعتمد وكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي على المؤشرات الخاصة التالية لقياس مستوى تحقيق الأهداف :

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات			2016	تقديرات		
		2013	2014	2015		2017	2018	2019
البرنامج الفرعي1: جودة الحياة الهدف 1 : **تأهيل الشواطئ وتحسين جمالية الواجهة البحرية للمدن الساحلية**								
1- المؤشر: طول الشواطئ التي تم تنظيفها عن طريق التمشيط و الغربلة	الكم	117	130	130	130	150	150	150
البرنامج الفرعي 3 : التنوع البيولوجي و المنظومات الإيكولوجية الهدف 3 : **حماية المنظومات الطبيعية و التنوع البيولوجي**								
2- **المؤشر**:طول الشريط الساحلي الذي تم حمايته من الإنجراف البحري	الكم	-	-	9	12	16	22	27

3-الإجراءات المصاحبة :

تعاني الوكالة بعض الإشكاليات و التحديات :

- تحديد الشريط الساحلي و وضع إستراتيجية التصرف فيه
- مجابهة النقص الكبير في عدد أعوان الوكالة على المستوى الجهوي و المركزي بالنظر لإلى مهام الوكالة.
- أشغال حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري : الدراسات والتقارير المنجزة تتطلب التدخل بتحيين الحلول المقترحة.
- تعديل الأمر الخاص بشروط إسناد الخطط الوظيفية

III ميزانية وكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي:

بحساب 1000 د

لبيانات	مصدر الموارد	2016	تقديرات 2017
I-ميزانية التصرف			
الموارد			
	• **ميزانية الدولة**	4472	4369
	• **موارد ذاتية**	1001	848
مجموع الموارد / ميزانية التصرف		**5473**	**5217**
النفقات (الأعباء)			
	• **نفقات الأجور**	4408	4152
	• **نفقات التدخلات**	65	65
	• **نفقات التسيير**	1000	1000
مجموع النفقات / ميزانية التصرف		**5473**	**5217**
II-ميزانية الإستثمار			
الموارد			
- منحة التوازن	• **ميزانية الدولة** • **نفقات طارئة**	2265 4487	3000
- هبة	• **التعاون التونسي الألماني:**	10400	15500
	• **الصندوق الفرنسي للبيئة**	600	600
- قرض	• **الصندوق السعودي للتنمية**		
مجموع الموارد / ميزانية الإستثمار		**17752**	**19100**
النفقات			
	• **مشاريع متواصلة**	17752	14600
	• **مشاريع جديدة**	-	4500
مجموع النفقات / ميزانية الإستثمار		**17752**	**19100**
المجموع		**23225**	**24317**

بطاقة مؤسسة : الوكالة الوطنية لحماية المحيط

-لبرنامج الذي يتضمن الوكالة: البيئة و جودة الحياة
-البرنامج الفرعي :الوقاية و الحد من التلوث و المخاطر

I- التعريف :

النشاط الرئيسي : المراقبة البيئية

ترتيب الوكالة : صنف ب

مرجع الإحداث :قانون إحداث عدد91 لسنة 1988 مؤرخ في 1988/08/2

مرجع التنظيم الإداري و المالي: الأمر عدد 1784 لسنة 1988 المؤرخ في 1988/10/18 المنقح بالأمر عدد 1375 سنة 1990 المؤرخ في 1990/02/22 كما تم تنقيحه بالأمر عدد 335 لسنة 1993 المؤرخ في 1993/02/8

تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة و الوكالة : 2007-2009

-IIإطار القدرة على الآداء :

- **الإستراتيجية العامة :**تحديد ملامح الإستراتيجية العامة للوكالة:

- المساهمة في إعداد السّياسة العامّة للحكومة في ميدان مقاومة التلوّث وحماية المحيط وتنفيذها
- مقاومة كل مصادر التلوّث والضرر وجميع أشكال تدهور المحيط.
- دراسة ملفات المصادقة على الاستثمارات في كل المشاريع التي ترمي إلى المساهمة في مقاومة التلوّث وحماية المحيط.
- مراقبة ومتابعة الأنشطة الملوّثة والتجهيزات المخصّصة لمعالجتها.
- النهوض بالتكوين والتربية والدراسات والبحوث في ميدان مقاومة التلوّث وحماية المحيط

- **تحديد المساهمة في أهداف البرنامج :**

في مجال الوقاية :
- تقييم ومتابعة دراسات المؤثرات على المحيط

- متابعة الوضعية البيئية للأوساط الطبيعية عبر شبكات مختصة وتضم حاليا شبكة وطنية لمراقبة نوعية الهواء وشبكة لمراقبة نوعية المياه. كما يتم متابعة المواقع الملوثة والوسط البحري والمنظومة البيئية بإشكل.
- متابعة إستدامة التنمية ونوعية الحياة عبر سلسلة من المؤشرات يشرف على تطويرها وتحيينها المرصد التونسي للبيئة والتنمية المستدامة.
- التحسيس و التربية البيئية قصد تنمية الوعي البيئي لدى المواطن و المؤسسات و الناشئة
- في مجال العلاج :
- مراقبة كل مصادر التلوث قصد ضبط مصادر الإزعاج والإخلال بسلامة البيئة وبجودة حياة المواطن وإلزام أصحاب الوحدات الاقتصادية الملوثة على الحدّ من التلوث الناجم عن أنشطتها وعلى احترام المواصفات البيئية الجاري بها العمل وعلى الإنخراط في منظومة التأهيل البيئي.
- مراقبة التلوث البحري والتدخل في حالات التلوث العرضي.
- دراسة ملفات صندوق إزالة التلوث وتقييم دراسات الحد من التلوث.
- المساهمة في تحسين جودة الحياة من خلال دعم المجهود البلدي في مجال بعث المساحات الخضراء وتجميل مداخل المدن والمسالك الرئيسية وصيانة وتأهيل المنتزهات الحضرية.

أهم الأولويات:

أهم الأوليات بالنسبة للوكالة في مجالي البيئة وجودة الحياة و استدامة التنمية هي كالآتي:

الأولوية الأولى: تحسين الوضع البيئي وإطار العيش.
الأولوية الثانية: النهوض بالتوعية والتربية البيئية.
الأولوية الثالثة: تطوير الإطار المؤسساتي و القانوني.

مؤشرات قيس الآداء و أهم الأنشطة :

تساهم الوكالة الوطنية لحماية المحيط في تجسيم سياسات الوزارة و توجهاتها الإستراتيجية من خلال برنامج البيئة و جودة الحياة ,الهدف عدد2 المتمثل في الوقاية من المخاطر البيئية و مقاومة التلوث و الأضرار و برنامج إستدامة التنمية من خلال الهدف 2 تنمية الحس البيئي و نشر الثقافة البيئية و النهوض بالتربية من أجل التنمية المستدامة. وقد وضعت الوكالة جملة من الأهداف الخصوصية لتحقيق هذه الأهداف العامة و هي :

الهدف 1: التخفيض من الافرازات الملوثة الناجمة عن الأنشطة الاقتصادية.
الهدف 2: تحسين نوعية الوسط الطبيعي.
الهدف 3: دعم المجهود البلدي في مجال النهوض بالجمالية الحضرية.
الهدف 4: المساهمة في تطوير الوعي البيئي و النهوض بالتربية البيئية.

تم إعتماد المؤشرات التالية لقيس تحقيق الأهداف:

الهدف1 :التخفيض من الافرازات الملوثة الناجمة عن الأنشطة الاقتصادية.

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات			2015	تقديرات		
		2012	2013	2014		2016	2017	2018
المؤشر1.2.2.1: نسبة المشاريع المتحصلة على المصادقة على دراسة المؤثرات على المحيط.	نسبة	**% 42.9**	**% 38.7**	**% 40.0**	**% 43**	**% 45**	**% 48**	**% 50**
المؤشر2.2.2.1: نسبة عمليات المراقبة التي لا يترتب عنها تحرير محاضر مخالفات.	نسبة	**%96.0**	**%96.0**	**%93.5**	**%96**	**%95**	**%95**	**%96**
المؤشر3.2.2.1: نسبة دراسات إزالة التلوث المتحصلة على المصادقة.	نسبة	**%19.0**	**%31.0**	**%29.0**	**%40**	**%45**	**%50**	**%60**

الهدف2 :تحسين نوعية الوسط الطبيعي.

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات			2015	تقديرات		
		2012	2013	2014		2016	2017	2018
المؤشر 4.2.2.1:النسبة الجملية للعينات والقياسات المطابقة للمواصفات: المؤشر 1.4.2.2.1: النسبة الجملية المطابقة للمواصفات بالنسبة لنوعية الهواء.	نسبة	**% 99**	**% 99**	**% 97**	**% 90**	**% 90**	**% 90**	**% 90**
المؤشر 2.4.2.2.1: النسبة الجملية المطابقة للمواصفات بالنسبة لنوعية المياه.	نسبة	**% 54**	**% 60**	**% 53**	**% 60**	**% 60**	**% 65**	**% 65**
المؤشر 5.2.2.1: عدد المواقع الملوثة التي تمت متابعتها.	عدد	**12**	**16**	**30**	**24**	**25**	**25**	**25**
المؤشر6.2.2.1: نسبة التخفيض في الكميات الموردة من مواد "HCFC".	نسبة	**-**	**-**	**-**	**%10**	**%15**	**%20**	**%20**

الهدف3:دعم المجهود البلدي في مجال النهوض بالجمالية الحضرية.

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات				تقديرات		
		2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
المؤشر1.3.3.1: عدد البلديات التي انتفعت من عمليات النظافة والصبانة والتجميل.	عدد	**8**	**2**	**4**	**8**	**12**	**12**	**12**

الهدف4:المساهمة في تطوير العقليات والسلوكيات المحترمة للبيئة.

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات				تقديرات		
		2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
المؤشر1.3.1.2: عدد المنتفعين بالدورات التكوينية والأنشطة التوعوية في مجال التربية البيئية.	عدد	**1252**	**8971**	**1787**	**2000**	**4000**	**5000**	**6000**
المؤشر 2.3.1.2: عدد المؤسسات التربوية التي انتفعت بتدخلات ميدانية في مجال البيئة والتنمية المستدامة.	عدد	**-**	**100**	**0**	**20**	**50**	**70**	**100**
المؤشر 3.3.1.2: عدد العناوين البيداغوجية والتحسيسية المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة.	عدد	**5**	**8**	**11**	**10**	**10**	**10**	**10**

الإجراءات المصاحبة :

تعاني الوكالة الوطنية لحماية المحيط بعض الإشكاليات و التحديات من أهمها:

- تعدد الأطراف المتدخلة في بعض مهام الوكالة الوطنية لحماية المحيط على غرار تقييم دراسة المؤثرات على المحيط والمراقبة البيئية ومتابعة الوضع البيئي والتوعية البيئية.
- وجود ضبابية في الإطار القانوني لبعض أنشطة الوكالة الوطنية لحماية المحيط على غرار العمل الجهوي والتصرف في المنظومات الطبيعة والمرصد التونسي للبيئة والتنمية المستدامة والتصرف في المنتزهات الحضرية.
- وجود ثغرات في الإطار التشريعي لأنشطة الوكالة من جراء غياب النصوص التنفيذية للفصلان عدد 8 و9 من القانون المحدث للوكالة، ومحتوى خطط التصرف البيئي غير محددة، غياب إجراءات ردعية في حالة انجاز مشروع دون تقييم الأثر البيئي والحصول على موافقة الوكالة،
- غياب بعض المواصفات البيئة في مجال التربة و التلوث الضوضائي و الإنبعاثات من المصدر
- غياب التخطيط والبرمجة المنتظمة لمعالجة المسائل البيئية.
- محدودية لامركزية عمل الوكالة الوطنية لحماية المحيط في ضل واعتماد هيكل تنظيمي لا يتماشى مع مهام وأنشطة الوكالة الوطنية لحماية المحيط وحجم العمل الموكول لها.

III ميزانية الوكالة الوطنية لحماية المحيط:

بحساب مليون دينار

البيانات	مصدر الموارد	توقعات 2016	تقديرات 2017
I-ميزانية التصرف			
17. الموارد			
	• **ميزانية الدولة**	13,611	13,776
	• **موارد ذاتية**	0,700	0,700
مجموع الموارد / ميزانية التصرف		**14,311**	**14,476**
18. **النفقات** (الأعباء)			
	• **نفقات الأجور**	11,631	11,816
	• **نفقات التدخلات**	0,206	0,320
	• **نفقات التسيير**	2,474	2,340
مجموع النفقات / ميزانية التصرف		**14,311**	**14,476**
II-ميزانية الإستثمار			
19. **الموارد**			
- موارد على ميزانية الدولة	• **ميزانية الدولة**	0,944	0
- هبة	• **PNUE**		
مجموع الموارد / ميزانيةالإستثمار		**0,944**	**0**
20. **النفقات**			
	• **مشاريع متواصلة**	0,248	0
	• **مشاريع جديدة**	0,696	0
مجموع النفقات / ميزانيةالإستثمار		**0,944**	**0**
المجموع العام :		**15,255 م د**	**14,476 م د**

بطاقة مؤسسة : الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات

البرنامج الذي يتضمن المنشأة أو المؤسسة العمومية: البيئة و جودة الحياة

البرنامج الفرعي : جودة الحياة

I- التعريف :

6. **النشاط الرئيسي :** التصرف في النفايات
7. **ترتيب المؤسسة /المنشأة : صنف ب**
8. **مرجع الإحداث :** الأمر عدد 2317 لسنة 2005 المؤرخ في 22 أوت 2005

مرجع التنظـيم الإداري و المـالي : الأمر عدد 2317 لسنة 2005 المؤرّخ في 22 أوت 2005 و المتعلّق بإحداث الوكالة الوطنية للتصرّف في النفايات و بضبط مهامها و تنظيمها الإداري و المالي و كذلك طرق تسييرها .

4.تاريخ إمضاء آخر عقد أهداف بين الوزارة والوكالة الوطنية للتصرّف في النفايات: تمت المصادقة على عقد أهداف الوكالة للفترة 2011/2007 خلال شهر ماي 2008، هذا كما تمّ إعداد عقد أهداف الوكالة للفترة 2014/2010 و تمّ عرضه أمام أنظار مجلس المؤسّسة بتاريخ 13 ماي 2011 ، كما تمّ إحالة مشروع عقد الأهداف إلى وزارة الإشراف قصد المصادقة عليه بتاريخ 28 جويلية 2011، ولم يقع المصادقة عليه إلى حدّ هذا التاريخ،

9.

II - إطار القدرة على الأداء :

تتمثل التوجهات الإستراتيجية لوكالة الوطنية للتصرّف في النفايات و التي تتوافق مع إستراتيجية البرنامج في المحاور التالية :

- **المحور الأول:** تطوير و تدعيم منشآت المعالجة والتثمين
- **المحور الثاني:** تطوير و تشجيع التثمين و الرّسكلة
- **المحور الثالث:** تطوير آليات التقليص من كمية النفايات من المصدر

تحديد المساهمة في أهداف البرنامج : مساهمة مباشرة

أهم الأولويات و الأهداف :

هدف البرنامج هو تحسين إطار العيش و النهوض بجودة الحياة بالوسط الحضري و الريفي.

و تعمل الوكالة الوطنية للتصرّف في النفايات على تحقيق هذا الهدف من خلال الأهداف الخصوصية التالية :

- تحسين نسبة النفايات المنزلية المعالجة
- تثمين النفايات
- تحسين نسبة النفايات الصّناعية و الخاصّة التي تمّ معالجتها

22. مؤشرات قيس الآداء و أهم الأنشطة :

تتمثل أهم الأنشطة و المشاريع و الإستثمارات و البرامج التي تنفذها الوكالة الوطنية للتصرّف في النفايات و التي تساهم مباشرة في تحقيق القيم المنشودة للمؤشرات في ما يلي :

برنامج إنجاز وحدات معالجة النفايات (المصبات المراقبة)

برنمج توسعة المصبات عبر إنجاز خانات جديدة

برنامج غلق واعادة تهيئة المصبات العشوائية

برنامج تطوير و وضع منظومات جديدة قصد تطوير و تشجيع تثمين و رسكلة النفايات

تحسين التصرّف في النفايات الصّناعية و الخاصّة عبر إعادة تشغيل وحدة معالجة النفايات الصناعية و الخاصة بجراد و إستغلال مركزي خزن و تحويل النفايات الصناعية بقابس و صفاقس و انطلاق برنامج تأهيل وتهيئة وحدة جرادو

مواصلة برنامج معالجة زيوت مولدات الكهربائية PCB و برنامج التصرّف المندمج في النفايات الإستشفائية

المؤشرات المعتمدة :

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات			2015	تقديرات		
		2012	2013	2014		2016	2017	2018
- الهدف 1 : تحسين نسبة النفايات المنزلية المعالجة								
3- المؤشر : نسبة النفايات المنزلية و المشابهة الموجهة إلى المصبات	النسبة المائوية	70	+72	80	83	85	87	90
-الهدف 2:تثمين النفايات								
4- المؤشر : نسبة رسكلة و تثمين المواد المستخرجة من النفايات المنزلية	%	-	-	10	10	15	16	17
الهدف 3 : تحسين نسبة النفايات الصّناعية و الخاصّة التي تمّ معالجتها								
5- المؤشر: تحسين نسبة النفايات الصّناعية و الخاصّة التي تمّ معالجتها	%	0	0	0	0	10	20	30

III ميزانية الوكالة الوطنية للتصرّف في النفايات:

تقديم عام لميزانية الوكالة الوطنية للتصرّف في النفايات لسنة 2016 :

بحساب الألف دينار

البيانات	مصدر الموارد	توقعات 2016	تقديرات 2017
I-ميزانية التصرف			
23. الموارد			
	• ميزانية الدولة	–	-
	• صندوق مقاومة التلوث	18000	18000
مجموع الموارد / ميزانية التصرف		**18000**	**18000**
24. النفقات (الأعباء)			
	• نفقات الأجور		
	• نفقات التدخلات		
	• نفقات التسيير		
مجموع النفقات / ميزانية التصرف		**18000**	**18000**
II-ميزانية الإستثمار			
25. الموارد			
– موارد على ميزانية الدولى	• ميزانية الدولة	3 800	6000
–هبة	• هبة		
– قرض	• على موارد القروض الخارجية الموظفة	2 200	1000
مجموع الموارد / ميزانية الإستثمار		**6**	**7000**
26. النفقات			
	• مشاريع متواصلة	4 600	5 445
	• مشاريع جديدة	1 400	1555
مجموع النفقات / ميزانية الإستثمار		**6**	**7 000**
المجموع		**24 000**	**25 000**

البرنامج 2 : إستـدامة التنميــة

1-تقديم البرنامج و إستراتيجيته:

1.1-خارطة البرنامج : الهياكل المتدخلة في البرنامج:

عدة هياكل تساهم بصفة مباشرة و غير مباشـــرة في تنفيـــذ إستراتيجية و أهداف إستدامة التنمية و هي الإدارات المركزية و الإدارات الجهوية و المؤسسات العمومية الإدارية و غير الإدارية و المنشآت العمومية.

و قد تم تقسيم هذا البرنامج إلى برنامجين فرعيين الأول يتعلق بمسارات التنمية المستدامة و الثاني يتعلق بالإقتصاد الأخضر و التجديد التكنولوجي .

البرنامج	إستدامة التنمية	
البرامج الفرعية	البرنامج الفرعي 1 : مسارات التنمية المستدامة	البرنامج الفرعي 2 : الإقتصاد الأخضر و التجديد التكنولوجي
المصالح الإدارية	- إدارة مواكبة المسارات و إعداد الأدوات - الإدارة العامة للبيئة و جودة الحياة	- إدارة الدراسات و التحاليل الإقتصادية البيئية و التخطيط
المؤسسات العمومية و المنشآت العمومية	- الوكالة الوطنية لحماية المحيط،	- مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة

2.1- إستراتيجية البرنامج :

إن التنمية المستدامة أصبحت تفرض نفسها في جل دول العالم كخيار للتنمية يوفر أكبر ضمان ممكن للتوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية من جهة، وتأمين رفاه المواطن والمحافظة على الموارد الطبيعية و التوازن البيئي من جهة أخرى.

وتونس، التي لم تحيد عن هذا التوجه، تبنت وبسرعة مبدأ التنمية المستدامة وذلك منذ قمة الأرض الأولى بريو ديجنيرو سنة 1992. ومنذ ذلك الوقت تم اتخاذ عديد الاجراءات والتدخلات ووضع عدة آليات بهدف تجسيم مفهوم التنمية المستدامة.

1-2-1 آليات تجسيم مقومات إستدامة التنمية :

لقد قامت تونس منذ سنة 1990 بوضع الأدوات و الآليات الأكثر ملاءمة مع الخصوصيات الوطنية إذ شرعت الوزارة المكلفة بالبيئة منذ سنة 1996 في برنامج عمل وطني حول البيئة و التنمية المستديمة (الأجندا 21 الوطنية) . كما أدرج المخطط التاسع للتنمية الإقتصادية و الإجتماعية (1997-2001) عددا من الإجراءات و البرامج ذات العلاقة بالبيئة و بالإستغلال الرشيد للموارد الطبيعية تجسيما لعدد من مقترحات وثيقة الأجندا 21 الوطنية .

كما تم التنصيص على التنمية المستدامة بصفة جلية ضمن المخطط الخماسي العاشر للتنمية (2002-2006) و كذلك المخطط الخماسي الحادي عشر (2007-20011)حيث خصص هذان المخططان للبرامج و المشاريع البيئية بمفهومها الواسع بابا منفردا تحت عنوان " التنمية المستدامة "

كما تم بعث اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة سنة 1993 لتتولى دور التنسيق بين مختلف القطاعات الوطنية بهدف التأسيس لتنمية إقتصادية و إجتماعية و للمحافظة على البيئة و على الموارد الطبيعية .

كما قامت وزارة البيئة و التنمية المستدامة بوضع عدة مسارات لإستحثاث الفاعلين في مجالات التنمية على الإنخراط في مناهج التنمية المستدامة حسب خصوصيات كل طرف و ما يمليه واقع التنمية في تونس و في ما يلي أهم هذه المسارات :

- مسارات إعداد الدلائل القطاعية للتنمية المستدامة :

إن التجسيم الفعلي على المستوى القطاعي لمناهج التنمية المستدامة التي أوضحتها الأجندا 21 الوطنية يتطلب تشخيص خصوصيات كل قطاع و نشاط تنموي حتى يستطيع كل قطاع إدماج عملي و متواصل و ذا نفع و مردود للأبعاد البيئية و الإجتماعية ضمن إستراتيجيته و برامجه و مشاريعه .

في هذا الإطار تم إعداد دراسات تشخيصية لواقع التنمية و متطلبات تجسيم التنمية المستدامة لكل القطاعات الإقتصادية و تلخيص مقترحاتها في أدلة قطاعية للتنمية المستدامة تضبط بكل دقة ووضوح كيفية إدماج الأبعاد البيئية و إعتبار الأبعاد الإجتماعية حسب واقع كل قطاع تنموي سواء في مستوى السياسات و الإستراتيجيات القطاعية أو في مستوى المؤسسات و خلايا الإنتاج .

و قد تم إلى الآن وضع دلائل و مؤشرات للتنمية المستدامة خصت قطاع الفلاحة و الصيد البحري و الغابات و قطاعات الصناعة و السياحة و النقل و الطاقة و من المفروض على القطاعات المعنية أن تعمل على تجسيم محتويات و مضامين هذه الأدلة في حيز الواقع.

ما يمكن إستخلاصه من هذا المسار أن جل القطاعات لم تركز بنفس الوضوح على أهمية إدماج الأبعاد الإجتماعية بل إقتصرت على الأبعاد البيئية فقط حتى أنه أصبح شائعا ان مفهوم التنمية المستدامة يترادف مع مفهوم حماية البيئة .

- مسارات البرامج الجهوية للبيئة من أجل التنمية المستدامة:

في إطار المجهودات المبذولة لإدماج الأبعاد البيئية في البرامج و المشاريع التنموية الجهوية إنطلق في بداية العشرية المنقضية تحت إشراف الوزارات المكلفة بالبيئة و التنمية المستدامة و الداخلية و الجماعات المحلية ، مسار تشاركي جهوي كان هدفه ضبط الخصوصيات البيئية لكل جهة إنطلاقا من مشاغل المواطنين و كل الأطراف المعنية و كل القطاعات التنموية .

تمت حوصلة أبرز المشاكل البيئية التي تميز كل جهة و ربط هذه المشاكل بالقطاعات التنموية التي كان لها دور في بروزها. ثم تحديد الأولويات لمعالجة هذه المشاكل في برنامج جهوي للبيئة من أجل التنمية المستدامة لكل ولاية ، يحوصل أولويات الجهة في مجالات حماية البيئة و تحسين جودة الحياة و الحفاظ على الموارد الطبيعية و تجسيم التنمية المستدامة .ثم تضمين هذه البرامج في مخططات التنمية بعد مصادقة المجالس الجهوية عليها.

إلا أن هذا المسار لم يعتمد إدماج الأبعاد الإجتماعية على غرار ما تم بالنسبة للأبعاد البيئية و قد تم تصحيح المسار بعد الثورة بالتركيز على إبراز أهمية إدماج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة في مستوى تصور البرامج.

- مسارات إعداد الأجندا 21 المحلية أو البرامج المحلية للتنمية المستدامة:

يهدف برنامج الأجندا 21 المحلية إلى تطوير عملية التخطيط التشاركي المحلي من أجل التنمية المستدامة ، وتزويد المدن والجماعات المحلية بأدوات فعالة حتى تتمكن من مواكبة معايير المدينة المستدامة ، وتعميم ذلك على كل المدن التونسية.

مسار إعداد البرامج المحلية للتنمية المستدامة أو الأجندا 21 المحلية يعتبر أداة للتخطيط التنموي المحلي و مسار تنموي يشارك فيه كل الأطراف الفاعلة على مستوى الجماعة المحلية حضرية كانت أو ريفية من مواطنين و مصالح إدارية و فنية و بلديات و مجالس قروية و مجتمع مدني .

و هو وثيقة مرجعية تمكن من التواصل بين مختلف السكان و الأطراف الفاعلة و من التعريف بمتطلبات الإستدامة حسب المقتضيات المحلية و توضح لكل الأطراف أولويات التنمية على مستوى المدينة أو القرية و كيفية إدماج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة محليا حتى يصبح المواطن أيا كان مسؤوليته و موقعه في أخذ القرار مساهم و مسؤول مباشرة في النهوض بمدينته أو قريته و تطويرها .

وقد إنطلقت هذه العملية التي يتم متابعتها وتأطيرها من قبل وزارة البيئة سنة 1999بمشروع نموذجي (أو مرحلة نموذجية) لإعداد أجندا 21 محلية لمجموعة من البلديات بحوض مجردة من المنطقة الشمالية الغربية ومنذ ذلك التاريخ تمكنت قرابة 25 بلدية من إعداد أجندا 21 محلي خاصة بها إضافة إلى إنخراط 160 بلدية في هذا المسار.

- مسار شبكة المدارس المستدامة :

يهدف هذا البرنامج إلى نشر ثقافة البيئة والتنمية المستدامة لدى الأطفال بالمؤسسات التربوية وذلك من خلال حمل التلميذ على ممارسة العناية بالنباتات والتفاعل الميداني والتطبيقي مع المسائل البيئية ذات العلاقة بالمحيط الطبيعي والتنموي والبشري للمدرسة. ويتكون هذا البرنامج من شبكة تضم إلى حد الآن قرابة 188 مؤسسة تربوية موزعة على كامل الولايات.

-الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة :

قامت الوزارة بوضع إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة شرع في إعدادها قبل الثورة و عرضت في صيغة أولية في شهر نوفمبر سنة 2011 ثم في صيغة نهائية في شهر جويلية 2014 . ركزت على 9 تحديات تنموية و إقترحت إجراءات و مجالات العمل ذات الأولوية لرفع هذه التحديات خلال الخمس سنوات القادمة و تتمثل هذه التحديات في:

- التأسيس لأنماط إنتاج و إستهلاك مستدامة (الإقتصاد الأخضر)،
- النهوض بإقتصاد منصف و قوي وضمان العدالة الإجتماعية و مقاومة التفاوت الجهوي
- التصرف الرشيد في الموارد الطبيعية ،
- وضع مقومات لتهيئة ترابية متوازنة تعتمد على منظومة نقل ناجعة و مستديمة ،
- ضمان نوعية حياة أفضل للمواطنين،
- تطوير النجاعة الطاقية و النهوض بالطاقات المتجددة ،
- تطوير إمكانيات التأقلم مع التغيرات المناخية ،
- التأسيس لمجتمع المعرفة ،
- تطويع الحوكمة لمزيد النهوض بالتنمية المستدامة ،

- الإستراتيجية الوطنية للتربية من أجل التنمية المستدامة :

تندرج هذه الدراسة في إطار عشرية الأمم المتحدة للتربية من أجل التنمية المستدامة 2005-2014 والتي تتمثل في التأسيس لمنظومة بيداغوجية تضم برامج عمل في مجال ترسيخ مفهوم الاستدامة انطلاقا من تقييم البرامج المدرسية والأنشطة الداعمة المعتمدة صلب مناهج التربية والتعليم والنظر في وضع خطة تؤسس لأرضية عمل تهدف إلى تطوير منظومة التربية البيئية بمساهمة المعنيين مباشرة بالحقل التربوي من مربين ومكونين بالنوادي البيئية والجمعيات الناشطة في المجال.

تمخظت هذه الإستراتيجية عن جملة من التوجهات تتلخص في العناصر التالية :

- تطوير التربية البيئية النظامية عن طريق النظر في إثراء محتوى بعض المواد التربوية حسب المستوى المدرسي بما فيها تلك التي تستهدف الأقسام التحضيرية (الطفولة المبكرة).

- تعميم وتطوير نوعية التربية البيئية الداعمة (غير النظامية) و ذلك عبر برامج التوعوية والتحسيس الموجهة للناشئة على غرار البرنامج الرئاسي لشبكة المدارس المستدامة وبرنامج القافلة البيئية ونوادي البيئة ومنتديات الشباب مع اقتراح حوافز كمنح جوائز لأحسن مشروع أو تميز في تفعيل عناصر الإستراتيجية.

2-2-1 التحديات أمام تجسيم التنمية المستدامة :

رغم أهمية البرامج و الإجراءات التي تخدم المسائل البيئية ذات العلاقة بتحسين ظروف عيش المواطنين و النفاذ للخدمات البيئية الضرورية للحياة التي تضمنها المخططان العاشر و الحادي عشر فإن حقيقة إدماج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة في الأنشطة التنموية التابعة لكل قطاعات التنمية و الإستثمارات الإقتصادية كانت غائبة في فلسفة و منهجية هذين المخططين الهامين للتنمية بالبلاد . و تواصل إخضاع التخطيط التنموي لمتطلبات التخطيط القطاعي المركزي حتى بالنسبة للمجالات التي وردت ضمنها تحت عنوان التنمية المستدامة فضاع التجسيم الفعلي لمبادئ التنمية المستدامة بين غياب الممارسة الفعلية و الشعارات .

أما بالنسبة للإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة فلإن أشارت إلى ضرورة مزيد العمل على إدماج أفضل للبعد البيئي في كل القطاعات و بالخصوص الصناعة و النقل و البناء و التعمير، فإنها لم تتطرق إلى الوسائل الكفيلة بتحقيق هذا الإدماج . كما أنها لم تتعمق في تحليل التحديات الإجتماعية التي تواجه القضايا التنموية الكبرى ، و لم تتمكن من إبراز ضرورة إدماج الأبعاد الإجتماعية على غرار الأبعاد البيئية في قطاعات التنمية سواء كان ذلك في مستوى وضع السياسات و برامج العمل القطاعية أو في مستوى مؤسسات الإنتاج . و من أبرز نقائص

هذه الإستراتيجية أنها غفلت عن صياغة رؤية موحدة يشترك في وضعها جل الأطراف لتكون الأرضية التي تبنى عليها الإستراتيجية أولوياتها و محاورها و المرجعية التي تنسجم معها المقاصد التنموية التي تهدف إلى تحقيقها و مقاربات العمل التنفيذي المنشود.

كما أن الإرتقاء بالوعي البيئي للمواطن بصفة عامة و لدى المؤسسات بصفة خاصة في إتجاه ترسيخ سلوك إيجابي إزاء البيئة من أهم التحديات للعمل البيئي المستقبلي حيث بينت الأحداث ذات الصلة بالبيئة في السنوات الأخيرة أن هناك حاجة ماسة لتكثيف العمل و التجديد في هذا المجال .

كما أن طرق الإنتاج و الإستهلاك تظهر إستغلالا أكثر فأكثر إفراطا للموارد الطبيعية و الفضاء الترابي و الطاقة و تنجر عنها كميات متنامية من النفايات و الإزعاجات.

1-2-3 أهم الإصلاحات في مجال التنمية المستدامة : "مسار أسس التنمية المستدامة"

إنطلق هذا المسار منذ شهر ماي 2014 تحت إشراف كتابة الدولة للتنمية المستدامة بإجتماعات تشاركية ضمت كل القطاعات في إطار أربع مجموعات عمل . ثم إنتظمت الندوة الوطنية الأولى "لأسس التنمية المستدامة" بحضور ممثلين عن كل الوزارات و الأطراف ذات العلاقة بالبيئة و التنمية على المستوى المركزي و الجهوي و المحلي يومي 1 و 2 اكتوبر 2014 و قد ناقشت هذه الندوة وثيقة العمل التي شملت نتائج التحاليل و المقترحات التي إنتهت إليها مجموعات العمل . و قد تم الإعتماد في التحاليل و المقترحات خلال هذا المسار على ما تضمنته الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة و عدد كبير من الدراسات و التقارير بهدف تصحيح برنامج العمل الذي إقترحته هذه الإستراتيجية نحو الأولويات البيئية و التنموية التي يفرضها الوضع الراهن في تونس .

أدى هذا المسار التشاركي إلى حد هذه المرحلة إلى التركيز على 6 محاور إستراتيجية أساسية يجب إعتبارها كأولويات للمرحلة القادمة و هي :

1. أنماط الإنتاج والاستهلاك،
2. التصرف في الموارد الطبيعية والمنظومات الايكولوجية والتأقلم مع التغيرات المناخية
3. التهيئة الترابية والمدينة و النقل،
4. جودة حياة المواطن ومقاومة الازعاجات بالمدينة والوسط الريفي،
5. التربية والتجديد والتصرف المعرفي،

6. الحوكمة في مجال البيئة و التنمية المستدامة؟،

تمخض عن هذه المحاور الكبرى مجموعة من الأهداف الإستراتيجية تتلخص في:

- توجيه طرق الإنتاج والاستهلاك نحو الاقتصاد الأخضر والدامج والمجدد للحد من الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية ومن التأثيرات على البيئة والمساهمة في تنمية المنافسة ورفاه المواطن

- حوكمة للموارد الطبيعية تشرك الأطراف المعنية وملائمة للخصوصيات البيئية للموارد وأكثر نجاعة واستدامة،

- مستوى عيش ذو جودة عالية ضامن لشروط تنمية اقتصادية وإجتماعية أفضل

- تهيئة ترابية تشمل مختلف الجهات وتحترم التوازنات الايكولوجية تعطي للمدن وظائف كبرى وقدرة تنافسية مع منظومة نقل مستدام

- التصرف في المعارف ونظام التربية لتوفير أكبر قدر ممكن من الابتكار وإتقان أفضل للتكنولوجيات من مختلف المستفيدين،

- حوكمة بيئية متكاملة ولامركزية وتشاركية وذات فعالية.

3.1- البرامج الفرعية :

يتكون برنامج إستدامة التنمية من برنامجين فرعيين أساسيين :

- البرنامج الفرعي 1 : مسارات التنمية المستدامة :

تتمثل أهم مشمولات هذا البرنامج الفرعي في تنسيق ومتابعة الأعمال والمشاريع الرامية إلى تجسيم مناهج التنمية المستدامة في مستوى قطاعات التنمية.

وخاصة متابعة الأعمال الرامية إلى متابعة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة وتحيين برنامج العمل الوطني للبيئة والتنمية المستدامة (الأجندا 21 الوطنية) وتدعيم مسارات الأجندات 21 على المستويين المحلي والجهوي بالإضافة إلى تطوير منظومة التربية من أجل التنمية المستدامة.

- البرنامج الفرعي 2 : الاقتصاد الأخضر و التجديد التكنولوجي.

يهدف هذا البرنامج الفرعي إلى تعزيز مقومات الاقتصاد الأخضر من خلال البحث في إمكانيات تطوير الأنشطة الاقتصادية القائمة وتركيز أنشطة جديدة خضراء في عدة مجالات بناءا على التحولات التكنولوجية الحديثة والعمل على وضع الآليات الكفيلة في الغرض.و

المساهمة في تقوية قدرات المؤسسات الصناعية عبر مسار التأهيل البيئي و توخي تقنيات و طرق الإنتاج الأنظف .

في إطار العمل على تعزيز مقومات الإقتصاد الأخضر إلى أفق 2030، تولت الإدارة العامة للتنمية المستدامة من خلال مكتب المساندة للإقتصاد الأخضر، إعداد خارطة طريق وطنية للإقتصاد الأخضر تتضمن جملة من الدراسات ومخططات العمل التي من شأنها التأسيس لخيار الإقتصاد الجديد ومن ذلك:

- الأطر الإستراتيجية لتكريس التحولات نحو الإقتصاد الأخضر على غرار إعداد الإستراتيجية الوطنية للإقتصاد الأخضر وإعداد الإستراتيجية الوطنية للمسؤولية المجتمعية للمؤسسات والمنظمات،
- وسائل البرمجة والتمويل على غرار إعداد المخطط الوطني العشري لنظم الإنتاج والإستهلاك المستدامة وتحيين المخطط الوطني للشراءات العمومية المستدامة وإعداد البرنامج الوطني للمالية المستديمة،
- آليات الحوار والتنسيق على غرار إطلاق مسار الميثاق الوطني للتنمية المستدامة والمساهمة في إرساء الهيئة الدستورية للتنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة،
- وسائل التقييم والمتابعة من خلال إعداد البرنامج الوطني لتحديث نظم المعلومات والإحصاء حول التنمية المستدامة والمساهمة في المقاربة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة،
- تركيز مكتب المساندة للإقتصاد الأخضر لتوظيف مختلف الأطر الإستراتيجية وآليات البرمجة والتخطيط والمسارات والحوارات لدعم المبادرة الإقتصادية الخضراء وتأطيرها مع العمل على الإحاطة بباعثي المشاريع الذين يرغبون في الاستثمار في مجال الاقتصاد الأخضر وبالخصوص خريجي التعليم العالي الذين بصدد البحث عن مواطن شغل لائقة وذلك من خلال تقديم المشورة والمعلومة اللازمة لدفع المبادرة الخضراء.
- اليقضة والإستشراف بخصوص المسائل ذات العلاقة بالتنمية المستدامة بصفة عامة والإقتصاد الأخضر بصفة خاصة ،

- توظيف مختلف الأطر الإستراتيجية وآليات البرمجة والتخطيط والمسارات والحوارات لدعم المبادرة الإقتصادية الخضراء وتأطيرها ،

- البحث على آليات جديدة لتمويل البرامج البيئية ولتشجيع وتنويع استثمارات القطاع العام والخاص في مجالات البيئة والتنمية المستدامة منها في مجالات التجديد التكنولوجي وتركيز مقومات الاقتصاد الأخضر.

- النهوض بالتعاون الدولي وتبادل الخبرات والمعلومات ونتائج البحوث وإرساء شراكة مع مؤسسات البحث العلمي لاستنباط تقنيات بيئية تتلاءم والحاجيات الوطنية.

- التشجيع على التجديد التكنولوجي في الميدان البيئي وتطويعه وتحويله لصالح القطاع العام والقطاع الخاص.

- نقل التقنيات البيئية وتطويعها وتطويرها ووضعها على ذمة المستعملين على المستوى الوطني.

- تأطير المخترعين في ميدان البيئة قصد تطوير نتائج البحث العلمي والاختراعات والوصول بها إلى مرحلة التصنيع.

- الإحاطة بالصناعيين والنهوض بإرساء مقومات الإنتاج الأنظف للرفع من قدرتهم التنافسية عبر إيجاد حلول للمشاكل البيئية المطروحة وتطوير الكفاءات وتعزيز القدرات.

2. أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج:

1.2- تقديم أهداف و مؤشرات قيس أداء البرامج:

حوصلة لأهداف البرنامج:

تتمثل أهداف برنامج إستدامة التنمية في ثلاثة أهداف :

- **الهدف 1:** دعم مسار التخطيط التشاركي المحلي للتنمية المستدامة
- ***الهدف 2:** النهوض بالتربية من أجل التنمية المستدامة
- **الهدف 3 :** تعزيز مقومات الإقتصاد الأخضر و النهوض بالتكنولوجيات البيئية

الهدف 1 : دعم مسار التخطيط التشاركي المحلي للتنمية المستدامة

تقديم الهدف:

إن تجسيم مناهج التنمية المستدامة في مستوى قطاعات التنمية يستوجب التأسيس لديمقراطية محلية تولي الإبعاد التنمية المستدامة الإقتصادية والإجتماعية والبيئية الأهمية اللازمة في مجال التخطيط على المستوى المحلي وفق ما نص عليه الفصل عدد 139 من دستور الجمهورية التونسية الصادر بتاريخ 26 جانفي 2014: "تعتمد الجماعات المحلية آليات الديمقراطية التشاركية ومبادئ الحوكمة المفتوحة لضمان إسهام أوسع للمواطنين والمجتمع المدني في إعداد برامج التنمية والتهيئة الترابية ومتابعة تنفيذها طبقا لما يضبطه القانون".

*** مراجع الهدف**

- ✓ دستور الجمهورية التونسية المؤرخ في 26 جانفي 2014
- ✓ التوجهات العامة للمخطط التنموي 2016-2020
- ✓ التوجهات المنبثقة عن قمة الأرض الأممية ريو + 20 بريو جينيرو سنة 2012

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات			ق م	تقديرات		
		2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
المؤشر عدد 1.1.1.2: عدد الأجندات 21 المحلية والجهوية التي تم إعدادها والمصادقة عليها	عدد	**25**	**25**	**25**	**25**	**24**	**24**	**24**
المؤشر عدد2.1.1.2 : عدد المنتفعين ببرنامج دعم القدرات في مجال إرساء مسار الأجندا 21 المحلية و الجهوية	عدد	-	-	**120**	**120**	**120**	**120**	**120**

***الهدف 2:** النهوض بالتربية من أجل التنمية المستدامة

*** تقديم الهدف:**

تعرف التربية من أجل التنمية المستدامة، طبقا للتوجهات العالمية الراهنة، وفي ضوء ما تشهده البيئة ومختلف مواردها الطبيعية من هشاشة وتدهور وما تتعرض إليه من أخطار بسبب الأنشطة البشرية الاجتماعية والتنموية المتزايدة، بأنها برنامج يلقن أهمية المحافظة على الثروات الطبيعية والعيش في عالم يستطيع كل فرد فيه الحصول على الغذاء والتمتع بالصحة الجيدة وبناء عالم أكثر عدلا وإنصافا من خلال مواطنين معنيين ومسؤولين يمارسون حقوقهم ومسؤولياتهم في كل المستويات المحلية والجهوية والوطنية والكونية.

من أهم الأنشطة العمل على نشر الثقافة البيئية وغرس مقومات المواطنة البيئية لدى الناشئة بالمؤسسات التربوية وتفعيل الشراكة بين المدرسة والمحيط ضماناً لتربية سليمة من أجل تنمية مستدامة بالإضافة إلى مساعدة التلميذ على ممارسة العناية بالبيئة والتفاعل الميداني والتطبيقي مع المسائل ذات العلاقة بالبيئة والتنمية المستدامة.

*** مرجع الهدف**

- برنامج العمل العالمي للتربية من أجل التنمية المستدامة 2015–2020
- الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو + 20 "المستقبل الذي نصبو إليه (الفقرة 230) حول وضع مناهج دراسية تتعلق بالإستدامة.

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات			ق م	تقديرات		
		2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
المؤشر عدد 1.2.1.2: **عدد** المؤسسات المنخرطة في شبكة المدارس المستدامة	عدد		**266**		**50**	**50**	**50**	
المؤشر عدد 3.3.1.2: عدد المنتفعين بالدورات التكوينية و الأنشطة التوعوية في مجال التربية البيئية	عدد				**5000**	**5000**	**6000**	

الهدف 3 : تعزيز مقومات الإقتصاد الأخضر و النهوض بالتكنولوجيات البيئية

- تقديم الهدف:

يتمثل هذا الهدف في تركيز مقومات الإقتصاد الأخضر من خلال البحث في إمكانيات تطوير الأنشطة الاقتصادية القائمة وتركيز أنشطة جديدة خضراء في عدة مجالات بناء على التحولات التكنولوجية الحديثة والعمل على وضع الآليات الكفيلة في الغرض.

المساهمة في تقوية قدرات المؤسسات عبر مسار التأهيل البيئي وتوخي تقنيات وطرق الإنتاج الأنظف و إستيعاب وتطويع وتطوير التقنيات الحديثة والنهوض بتكنولوجيا البيئة وإنتاجها ودعم القدرات الوطنية لتطوير المعارف العلمية الضرورية لاستنباط ووضع التقنيات البيئية الملائمة للحاجيات الوطنية والإقليمية وفقا لمتطلبات التنمية المستدامة.

- مرجع الهدف :

- التوصيات المنبثقة عن مؤتمر قمة الأرض ريو + 20
- عشرية الأمم المتحدة للاستهلاك والإنتاج المستديمين.
- - الإستراتيجية الوطنية للإقتصاد الأخضر (2016-2036)
- المخطط الوطني العشري لنظم الإنتاج و الإستهلاك المستدامة.

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات			2016	تقديرات		
		2013	2014	2015		2017	2018	2019
المؤشر عدد 1.3.2.2عدد المنتفعين بالتكوين و المصاحبة في مجال الإقتصاد الأخضر	عدد	53	118	292	95	175	195	175

مؤشر فرعي1 : عدد المنتفعين(المؤسسات والخبراء) بالتكوين في مجال الاقتصاد الأخضر	عدد	53	118	72	70	130	130	150
مؤشر فرعي 3: عدد الباعثين الشبان الذين تم تكوينهم و مصاحبتهم لبعث مشاريع في مجال الاقتصاد الأخضر	عدد			220	25	45	65	25
المؤشر عدد 2.3.2.2: عدد المؤسسات المنتفعة بالتكنولوجيات والأليات ومنظومات الجودة البيئية والمسؤولية المجتمعية.	عدد	360	270	236	235	255	258	275
مؤشر فرعي1 : مجموع المؤسسات المنخرطة في منظومات الجودة البيئية و المسؤولية المجتمعية	عدد	116	111	77	30	40	43	50
مؤشر فرعي 2: عدد المؤسسات المنتفعة بالتحاليل البيئية	عدد	241	150	150	200	210	210	220
مؤشر فرعي 3: عدد المنتفعين بالتكنولوجيات التي تم تطويرها وترويجها من طرف المركز	عدد	03	09	09	5	5	5	5

2-2- تقديم أنشطة البرنامج 2017 :

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2017	الأنشطة	الاعتمادات الدفع
الهدف عدد 1: دعم مسار التخطيط التشاركي المحلي للتنمية المستدامة في إطار الحوكمة الجهوية و المحلية	المؤشر 1.1.1.2 **: عدد** الأجندات 21 المحلية و الجهوية التي تم إعدادها و المصادقة عليها	**24**	إعداد كراس شروط وإنتداب مكتب وخبراء لمعاضدة البلديات التي تبدي استعدادها للانخراط في مسار الأجندا 21 المحلية بدعمها فنيا في مرحلة الانطلاق. مواكبة ومتابعة مسار إعداد الأجندا 21 الجهوية والمحلية في مختلف المراحل عن طريق مكاتب دراسات وخبراء مختصين وتنظيم ندوات للتعريف بالتجارب الناجحة في المسار.	**130**
	المؤشر 2.1.1.2 عدد المنتفعين ببرنامج دعم القدرات في مجال إرساء مسار الأجندا 21 المحلية و الجهوية	**120**	دورات تكوينية جهوية بالأقاليم البيئية الستة ومواكبة إنجازها (إعداد كراس شروط والإعلان عن طلب عروض وتنفيذ الدورات التكوينية)	**70**
الهدف 2: النهوض بالتربية من أجل التنمية المستدامة	**المؤشر 1.2.1.2** **عدد** المؤسسات التربوية التي انتفعت بتدخلات ميدانية في مجال البيئة	**50**	-العمل على توسيع شبكة المدارس المستدامة بالتدخل في إنجاز وتهيئة حديقة بيئية في كل مدرسة تمسح قرابة 400 م م وتشتمل على النباتات والأشجار وتوزيع مجموعة من	**350**

	والتنمية المستدامة:		أدوات البستنة لممارسة أنشطة ميدانية بالحديقة. -تجهيز مكتبة نادي البيئة بالمدارس بكتب ووثائق حول البيئة والتنمية المستدامة وبالمعدات السمعية والبصرية والرقمية. -المساهمة في الأنشطة التي تقوم بها هذه المدارس في مجالات البيئة والتنمية المستدامة بالتعاون مع مصالح وزارة التربية وبتشريك بعض الجمعيات البيئية. اقتناء بعض الإصدارات البيئية لفائدة نوادي المدارس المستدامة.	
	المؤشر 2.2.1.2 عدد المنتفعين بالدورات التكوينية و الأنشطة التوعوية في مجال التربية البيئية.	5000	أنشطة التوعية والاعلام والتربية البيئية - تنظيم استشارة لاختيار الجمعيات التي سكلف بتنفذ برنامج القافلة البيئية في إطار شراكة مع الوكالة الوطنية لحماية المحيط. - اعداد اتفاقات شراكة مع الجمعيات.	100
الهدف 3 : تعزيز مقومات الإقتصاد الأخضر و النهوض بالتكنولوجيات البيئية	**المؤشرعدد 2.4.2.2** - عدد المنتفعين بالتكوين و المصاحبة في مجال الإقتصاد الأخضر	175	-في إطار الخدمات المسداة من قبل مكتب المساندة للإقتصاد الأخضر، سيتم مصاحبة باعثين شبان يرغبون في بعث مشاريع خضراء - **<u>النشـــاط1 : مشـــروع جديـــد</u> التكـــوين وتـــدعيم القـــدرات فـــي مجـــال المرجعية الوطنية للحوكمة** - **<u>نشاط 2</u> التكوين والتحسيس والإتصال في مجال الإقتصاد الأخضر** **<u>نشاط عدد 3</u>التكوين عن بعد في المجال البيئيE-LEARNING**	870
	المؤشر عدد .4.2.2: عدد المؤسسات المنتفعة بالتكنولوجيات والأليات ومنظومات الجودة البيئية والمسؤولية المجتمعية.	255	<u>نشاط 1</u> تثمين النفايات لإنتاج الطاقة بأسواق الجملة (سوسة، صفاقس، نابل و بنزرت) <u>نشاط 2</u> التطهير الريفي بإستعمال النباتات المائية وتبني تقنيات جديدة <u>نشاط 3</u> مشروع تركيز ثلاث محطات نموذجية لإنتاج الطاقة من الرياح بواسطة الهوائيات الصغيرة <u>نشاط 4</u> مشروع تركيز ثلاث وحدات	280 1450 الميزانيات المتخلدة 100 الميزانيات المتخلدة

			لإنتاج الطاقة من الرياح والألواح الشمسية في أحد المنشات العمومية بمناطق داخلية مختلفة نشاط 6: تجهيز ورشة مساندة أشغال البحث إقتناء معدات المتابعة والتجارب بالورشة نشاط 7: التحويل التكنولوجي نشاط 8: تركيز وإستغلال منظومة يقظة تكنولوجية نشاط9: تدعيم الشراكات على الصعيد الدولي والوطني	100 150 150 400 200

نفقات البرنامج:

1.3 – ميزانية البرنامج :إستدامة التنمية

التوزيع حسب طبيعة النفقة بحساب 1000.د

بيان البرنامج	ق.م 2016 (1)	2017 اعتمادات الدفع (2)	نسبة التطور (2017/2016) المبلغ (1)-(2)	نسبة التطور (2017/2016) النسبة (%)
العنوان الأول :نفقات التصرف	3724	3561,5	-162,5	-4
-التأجير العمومي	3401	3279,5	-121,5	-4
-وسائل المصالح	257	216	-41	-16
-التدخل العمومي	66	66	0	0
العنوان الثاني : نفقات التنمية	1591	1010	-581	-37
الاستثمارات المباشرة:	1176	1010		
على الموارد العامة للميزانية	1176	1010		
على القروض الخارجية الموظفة	-	-		
التمويل العمومي :	415	-	-415	
على الموارد العامة للميزانية	415	-	-415	
على القروض الخارجية الموظفة		-	-	
مجموع البرنامج :	5315	4571,5	-743,5	-14

توزيع مشروع ميزانية برنامج إستدامة التنمية لسنة 2017حسب طبيعة النفقة :
إعتمادات الدفع (بحساب 1000 د)

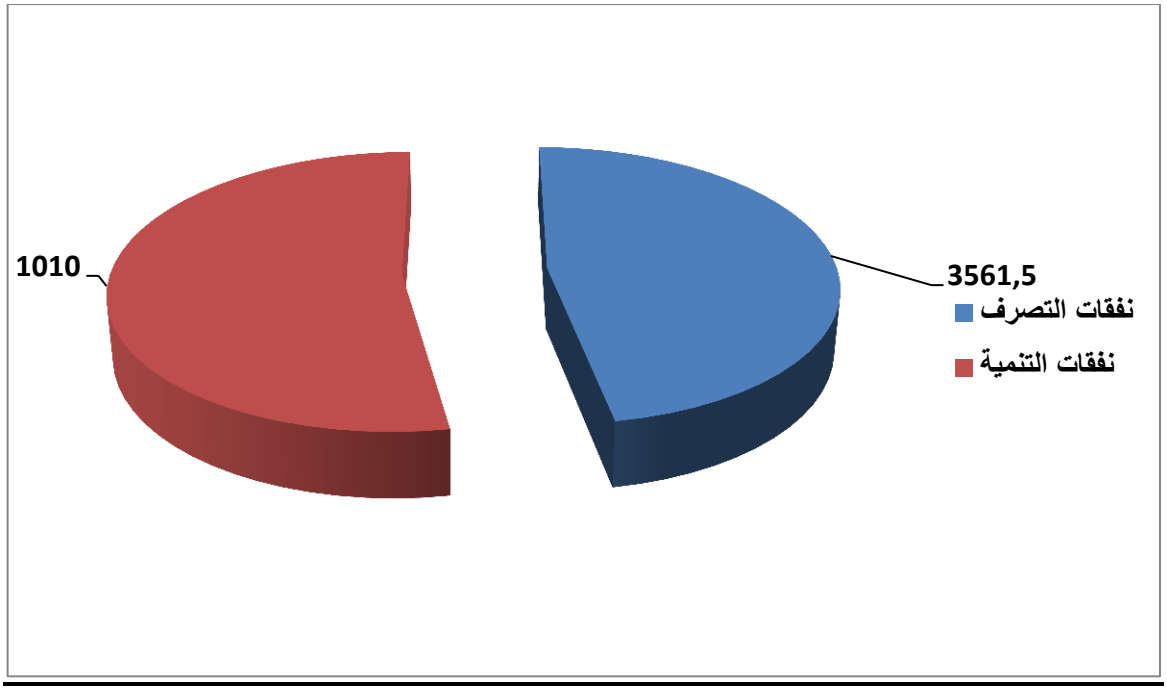

توزيع ميزانية برنامج إستدامة التنمية لسنة 2017 حسب البرامج الفرعية :

اعتمادات الدفع بحساب الدينار

البرامج الفرعية / طبيعة النفقة	برنامج فرعي 1 مسارات التنمية المستدامة	برنامج فرعي 2 الاقتصاد الأخضر و التجديد التكنولوجي	المجموع حسب طبيعة النفقة
نفقات التصرف :	204 000	3 357 500	3 561 500
التأجير العمومي	162 000	3 117 500	3 279 500
وسائل المصالح	42 000	174 000	216 000
التدخل العمومي	-	66 000	66 000
نفقات التنمية:	650 000	360 000	1010 000
الاستثمارات المباشرة	650 000	360 000	1010 000
التمويل العمومي	-	-	-
صناديق الخزينة	-	-	-
المجموع :حسب البرامج الفرعية	**854 000**	**3 717 500**	**4 571 500**

توزيع مشروع ميزانية برنامج إستدامة التنمية لسنة 2017 حسب البرامج الفرعية :

إعتمادات الدفع (بحساب 1000 د)

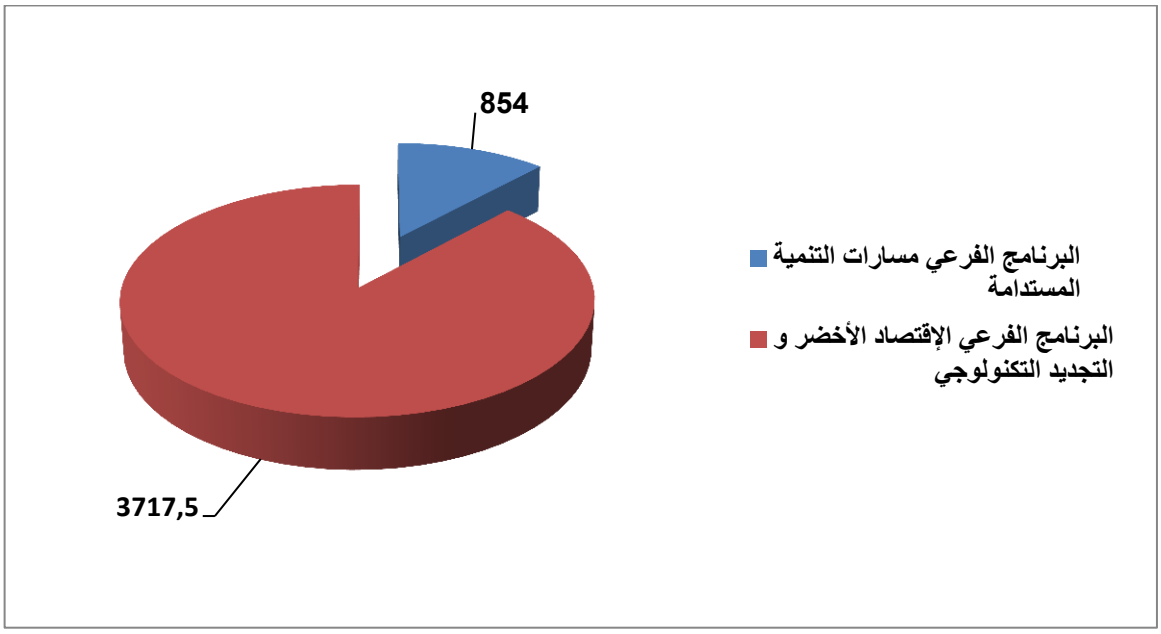

3-2- اطار النفقات متوسط المدى 2017- 2019 لبرنامج إستدامة التنمية.

3-2-1/اطار النفقات متوسط المدى 2017-2019 حسب طبيعة النفقة :

بحساب 1000 د

النفقات	انجازات			ق.م	تقديرات		
	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نفقات التصرف :			3962	4424	4211,5	4686	5052
على موارد الميزانية:			3732,7	3724	3561,5	4036	4402
-التأجير العمومي			3078	3401	3279,5	3647	4013
-وسائل المصالح			288,7	257	216	323	323
-التدخل العمومي			66	66	66	66	66
على الموارد الذاتية للمؤسسات:			530	700	650	650	650
- التأجير العمومي					-	-	-
-وسائل المصالح			530	700	650	650	650
-التدخل العمومي							
نفقات التنمية :			880	1391	1010	6516	5031
على موارد الميزانية :			880	1391	1010	6516	5031
-الاستثمارات المباشرة			400	1176	1010	1210	900
-تمويل العمومي			480	215	-	5306	4131
على الموارد القروض الخارجية الموظفة	-	-	-		-		-
- الاستثمارات المباشرة					-		-
-التمويل العمومي					-		-
على الموارد الداتية للمؤسسات	-	-	-	-	-	-	-
المجموع بدون إعتبار الموارد الداتية للمؤسسات			4 312	5 115	4 571,5	10 552	9 433
المجموع بإعتبار الموارد الداتية للمؤسسات :			4 842	5 815	5 221	11 202	10 083

3-2-2/ اطار النفقات متوسط المدى 2017-2019 حسب البرامج الفرعية

3-2-2-1/ اطار النفقات متوسط المدى 2017-2019 للبرنامج الفرعي مسارات التنمية المستدامة

بحساب 1000د

النفقات	انجازات			ق.م	تقديرات		
	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نفقات التصرف			207,207	229,5	204	204	204
التأجير العمومي			179	229,5	162	162	162
وسائل المصالح			28,207	-	42	42	42
التدخل العمومي				-	-		
نفقات التنمية			192	900	650	1216	1266
الاستثمارات المباشرة			192	700	650	750	800
التمويل العمومي				200	-	466	466
المجموع :			399,207	1129,5	854	1420	1470

3-2-2-2/ اطار النفقات متوسط المدى 2017-2019 للبرنامج الفرعي
الإقتصاد الأخضر و التجديد التكنولوجي:

بحساب1000 د

النفقات	انجازات			ق.م	تقديرات		
	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نفقات التصرف :			3 755	4 194,5	4 007,5	4 481	4 848
1-على موارد الميزانية:			3 225	3 494,5	3 357,5	3 831	4 198
-التأجير العمومي			2 899	3171,5	3 117,5	3 484	3 851
-وسائل المصالح			260	257	174	281	281
-التدخل العمومي			66	66	66	66	66
2-على الموارد الذاتية للمؤسسات:			530	700	650	650	650
-التأجير العمومي					-		
-وسائل المصالح			530	700	650	650	650
-التدخل العمومي					-		
نفقات التنمية :			688	691	360	5 320	3 765
1-على موارد الميزانية:			688	691	360	5 320	3 765
الاستثمارات المباشرة			208	476	360	460	100
التمويل العمومي			480	215	-	4 860	3 665
2-على الموارد القروض الخارجية الموظفة :				-	-	-	
-الاستثمارات المباشرة				-	-	-	
-التمويل العمومي				-	-	-	
3-على الموارد الذاتية للمؤسسات				-	-	-	
صناديق الخزينة :				-	-	-	
المجموع: بدون اعتبار الموارد ذاتية للمؤسسات			3 913	4 185,5	3 717,5	9 151	7 963
المجموع : **باعتبار الموارد ذاتية للمؤسسات**			4 443	4 885,5	4 367,5	9 801	8 613

4- بطاقات مؤشرات قيس الأداء الخاصة ببرنامج إستـــــدامة التنميـــــة

بطاقة المؤشـــر

- رمز المؤشر :CODE (2 / 1 /1 / 1)

-**تسمية المؤشر** : عدد الأجندات 21 المحلية والجهوية التي تم إعدادها والمصادقة عليها

-**تاريخ تحيين المؤشر: سنويا**

I - **الخصائص العامة للمؤشر :**

1البرنامج الذي يرجع اليه المؤشر : إستدامة التنتمية

2البرنامج الفرعي الذي يرجع اليه المؤشر : مسارات التنمية المستدامة

3الهدف الذي يرجع اليه المؤشر : دعم مسار التخطيط التشاركي المحلي للتنمية المستدامة في إطار الحوكمة الجهوية و المحلية

4تعريف المؤشر : وثيقة الأجندا 21 المحلية هي برنامج عمل يتم إعداده من قبل جميع المتدخلين في التنمية المحلية بصفة تشاركية ويعكس حاجيات المدينة أو القرية من التنمية التي تراعي الجوانب البيئية والإجتماعية

5نوع المؤشر : مؤشر منتوج ind de produit،

6طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة إقتصادية و إجتماعية efficacité،

10. II - التفاصيل الفنية للمؤشر :

1-طريقة إحتساب المؤشرFORMULE : إحصاء عدد الأجندات 21 الجهوية والمحلية اتي يتم إعدادها في مختلف الجهات

27. وحدة المؤشر : عدد

2-المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : عدد الأجندات 21 المحلية

3-طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : تقارير المديرين الجهويين للبيئة والتنمية المستدامة الخبراء وإحتساب الوثائق الجاهزة

4-مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : الخبراء المكلفين بإنجاز المهمة والإدارات الجهوية للبيئة والتنمية المستدامة والبلديات المعنية

5-تاريخ توفر المؤشر :شهر دسيمبر

6-القيمة المستهدفة للمؤشر لسنة 2017 : 24 بلدية تولت أو بصدد إتمام مراحل إعداد الأجندا 21 المحلية

7-المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: البرنامج الفرعي لمسارات التنمية المستدامة

III - قراءة في نتائج المؤشر :

1 سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشر قيس الآداء	الوحدة	انجازات			توقعات	تقديرات		
		2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
عدد الأجندات 21 المحلية و الجهوية التي تم إعدادها والمصادقة عليها	**عدد**	**25**	**25**	**25**	**25**	**24**	**24**	**24**

2تحليل النتائج و تقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر :

3-رسم بياني لتطور المؤشر :

4-أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :
– معاضدة البلديات التي تبدي استعدادها للانخراط في المسار الأجندا 21 المحلية بدعمها فنيا في مرحلة الانطلاق عن طريق خبيرين يتم إنتدابهما للغرض.
– مواكبة إعداد الأجندا 21 الجهوية والمحلية في مختلف المراحل عن طريق مكاتب دراسات وخبراء مختصين.
– تنظيم دورات تكوينية لفائدة القائمين على مسار الأجندا 21 المحلية.

5-تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر : المؤشر لا يعطي فكرة واضحة عن كل الأنشطة التي تسبق المصادقة على وثيقة الأجندا 21 المحلية

بطاقة المؤشـــر

-رمز المؤشر :CODE (2/ 1 /1 / 2)

-تسمية المؤشر : عدد المنتفعين ببرنامج دعم القدرات في مجال إرساء مسار الأجندا 21 المحلية و الجهوية

-تاريخ تحيين المؤشر **2015**

I - **الخصائص العامة للمؤشر :**

1.البرنامج الذي يرجع اليه المؤشر : إستدامة التنمية

2.البرنامج الفرعي الذي يرجع اليه المؤشر : مسارات التنمية المستدامة

3.الهدف الذي يرجع اليه المؤشر : دعم مسار التخطيط التشاركي المحلي للتنمية المستدامة في إطار الحوكمة الجهوية و المحلية

4.تعريف المؤشر : يعكس المؤشر المجهود الذي يبذل في سبيل التعريف بمسار الأجندا 21 المحلية على المستويات الجهوية والمحلية و تكوين المعنيين بالتخطيط للتنمية المحلية على إعتماد التشاركية في ضبط حاجيات الجهة.

5.نوع المؤشر : مؤشر نشاط ind d'activité

6.طبيعة المؤشر:مؤشر نجاعة إقتصادية و إجتماعية efficacité،

II **- التفاصيل الفنية للمؤشر :**

1.طريقة إحتساب المؤشرFORMULE مجموع المشاركين في الدورات التكوينية

2.وحدة المؤشر : عدد المنتفعين بالدورات التكوينية

3. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : تتعلق بالمشاركين في الدورات التكوينية

4.طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : محاضر الدورات التكوينية وورقات الحضور

5 مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : مكتب التكوين المكلف بإنجاز المهمة والإدارات الجهوية للبيئة

6 تاريخ توفر المؤشر : شهر ديسمبر

7.القيمة المستهدفة للمؤشر لسنة 2017 : 120 مشاركا يمثلون القطاعات والإدارات والخواص والمجتمع المدني

8.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج :البرنامج الفرعي مسارات التنمية المستدامة

III - قراءة في نتائج المؤشر :

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشر قيس الآداء	الوحدة	انجازات			توقعات	تقديرات		
		2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
عدد المنتفعين ببرنامج دعم القدرات في مجال إرساء مسار الأجندا 21 المحلية و الجهوية	عدد	-	-	120	120	120	120	120

2.تحليل النتائج و تقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر : خلال الفترة التي تلت الثورة، من 2013 إلى 2014 لم يتسن للإدارة تنظيم الدورات التكوينية في هذا المجال نظرا للإضطرابات الإجتماعية على المستوى الجهوي .

3.رسم بياني لتطور المؤشر :

4.أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر : إعداد كراسات الشروط و الإعلان عن طلب العروض وفق للإجراءات المبسطة والتعاقد مع مكتب التكوين.

بطاقة المؤشـــر

4.1.2 رمز المؤشر :CODE **(2 / 1 /2/ 1)**

تسمية المؤشر : **عدد** المؤسسات المنخرطة في شبكة المدارس المستدامة

تاريخ تحيين المؤشر: 2015

I - **الخصائص العامة للمؤشر :**

1. **البرنامج الذي يرجع اليه المؤشر :** التنمية المستدامة

2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع اليه المؤشر :** البرنامج الفرعي لمسارات التنمية المستدامة :

3. **الهدف الذي يرجع اليه المؤشر :** النهوض بالتربية من أجل التنمية المستدامة

4. **تعريف المؤشر :** يتم سنويا التدخل في بعض المؤسسات التربوية وفق خطة مضبوطة من أهم عناصرها تهيئة حديقة بيئية مدرسية وإحداث نادي بيئة وتجهيزه بالمعدات السمعية والبصرية وبالوثائق والإصدارات ذات العلاقة بالتنمية المستدامة أو عن طريق تدخلات أخرى كالقافلة البيئية وغيرها...

5. **نوع المؤشر** : مؤشر نشاط،

6. **طبيعة المؤشر** : ،مؤشر نجاعة إقتصادية و إجتماعية

II - **التفاصيل الفنية للمؤشر :**

1.طريقة احتساب المؤشر : عدد المؤسسات التربوية التي يتم التدخل فيها وإدراجها في شبكة المدارس المستدامة

2.وحدة المؤشر : عدد المؤسسات التربوية

3. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : مؤسسات تربوية منخرطة

4.طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : تقارير المتابعة على مستوى الإدارات الجهوية والأذون الإدارية الصادرة عن الإدارة المعنية و محاضر تسليم النهائية للأشغال

5.مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : الإدارة العامة للتنمية المستدامة والإدارات الجهوية للبيئة والتنمية المستدامة وبقية المؤسسات البيئية العاملة في مجالي التربية البيئية والتربية من أجل التنمية المستدامة وكذلك محاضر الإستلام النهائي للأشغال

6.تاريخ توفر المؤشر : شهر ديسمبر

7. **القيمة المستهدفة للمؤشر 2017:** إنخراط على الأقل 48 مؤسسة تربوية من المؤسسات التربوية الجديدة المنخرطة بالشبكة

8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** البرنامج الفرعي لمواكبة مسارات التنمية المستدامة

III - قراءة في نتائج المؤشر :

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشر قيس الآداء	الوحدة	انجازات			توقعات	تقديرات		
		2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
عدد المؤسسات المنخرطة في شبكة المدارس المستدامة	عدد المؤسسات التربوية	226	266	-	50	50	50	50

2.تحليل النتائج و تقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر :

تجدر الإشارة ان الصفقة الإطارية قد إنتهت في آخر سنة 2014 و تولت المصلحة المعنية بالأجراءات اللازمة لتجديد الصفقة سنة 2015 ولم تفض إلى نتيجة وتمت إعادة الإعلان عن طلب العروض سنة 2016

3.رسم بياني لتطور المؤشر :

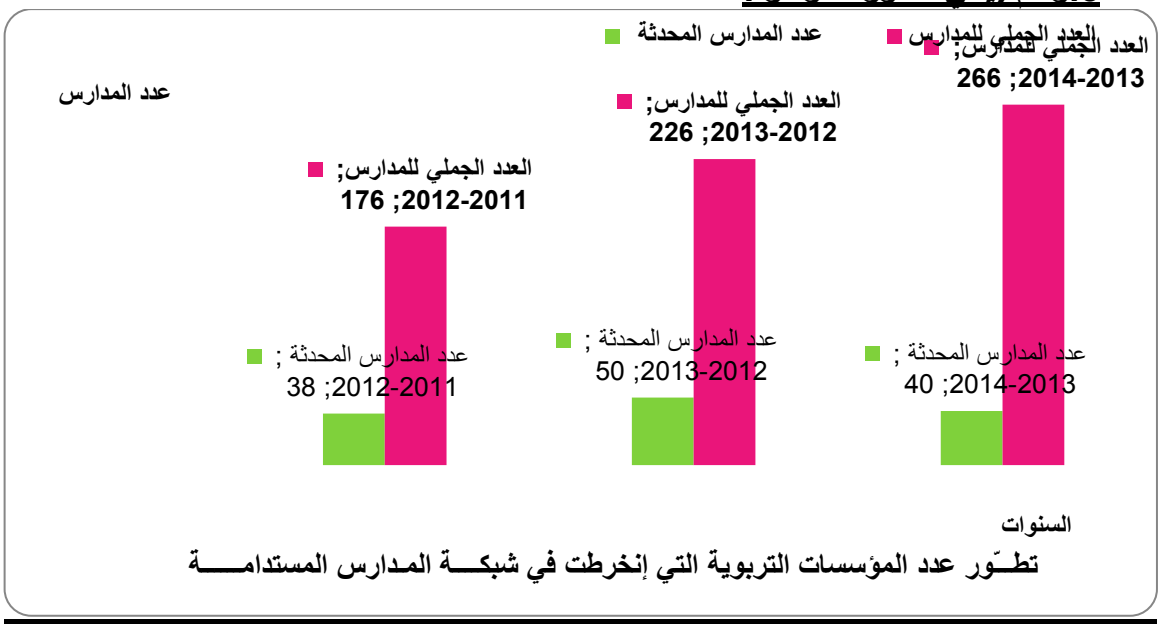

4.أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تجديد الصفقة الإطارية لإنتداب مؤسسات بستنة مختصة
- التنسيق مع الإدارات الجهوية للبيئة والتنمية المستدامة والمندوبيات الجهوية للتربية ومعاينة المدارس المترشحة للإنخراط في شبكة المدارس المستدامة
- إختيار المؤسسات التربوية الجديدة
- إعداد طلب عروض وفق الإجراءات المبسطة لتجهيز نوادي البيئة

بطاقة المؤشـــر

رمز المؤشر: 1.3.1.2

تسمية المؤشر:عدد المنتفعين بالدورات التكوينية والأنشطة التوعوية في مجال التربية البيئية.

تاريخ تحيين المؤشر: سنويا.

I-الخصائص العامة للمؤشر :

1. البرنامج الذي يرجع اليه المؤشر:استدامة التنمية.
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع اليه المؤشر: مواكبة المسارات واعداد الأدوات.
3. الهدف الذي يرجع اليه المؤشر: النهوض بالتربية من أجل التنمية المستدامة
4. تعريف المؤشر: يمكن هذا المؤشر من متابعة تطورعدد المنتفعين بالدورات التكوينية والأنشطة التوعوية في مجال التربية البيئية.
5. نوع المؤشر: مؤشر نشاط.
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة إقتصاديةوإجتماعية.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر :

1. طريقة إحتساب المؤشر: إحصاء عدد المنفعين من الدورات التكوينية والتنشيطية في مجال التربية البيئية.
2. وحدة المؤشر: عدد
3. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: الحملات التوعوية والدورات التكوينية.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: يتم تجميع المعطيات من خلال تقرير النشاط السنوي.
5. مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: الوكالة الوطنية لحماية المحيط (إدارة التوعية والتربية البيئية والاعلام).
6. تاريخ توفر المؤشر: شهر ديسمبر
7. القيمة المستهدفة للمؤشر لسنة 2017: 5000مستفيد
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة مواكبة المسارات واعداد الادوات.

III- قراءة في نتائج المؤشر :

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس الآداء	الوحدة	انجازات			توقعات	تقديرات		
		2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد المنتفعين بالدورات التكوينية والأنشطة التوعوية في مجال التربية البيئية.	عدد	8971	8971	1787	2000	4000	5000	6000

2. تحليل النتائج وتقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر:

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

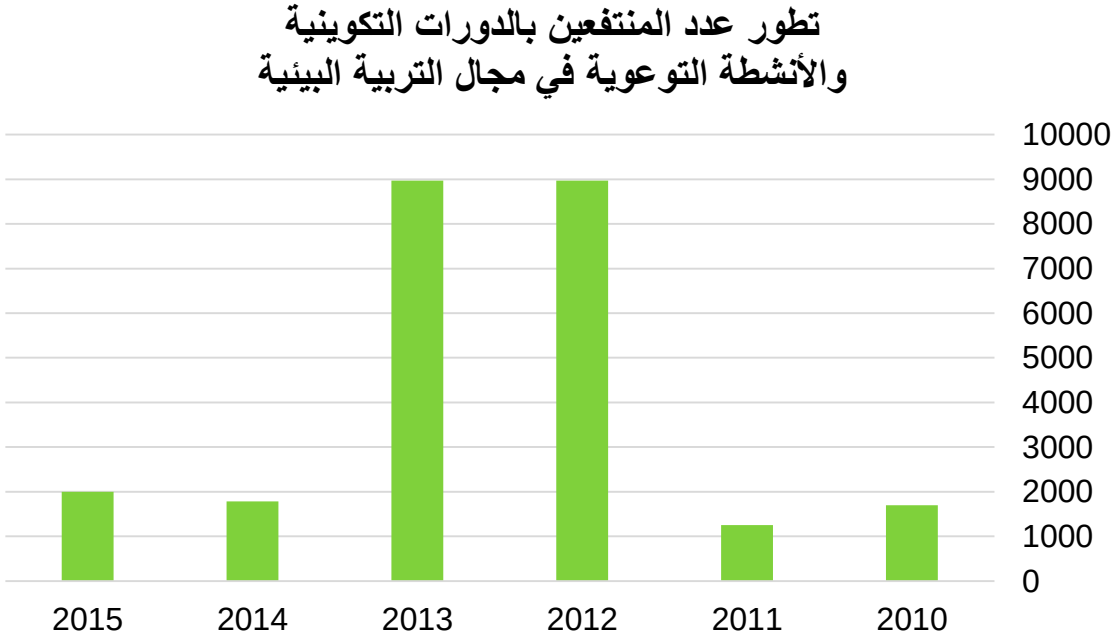

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر: تتمثل الأنشطة المبرمجة في:

- انجاز أنشطة ودورات تكوينية في مجال التربية البيئية.
- تنظيم استشارة لاختيار الجمعيات التي سكلفبتنفذ برنامج القافلة البيئية في إطار شراكة مع الوكالة الوطنية لحماية المحيط.
- تنظيم المسابقة الوطنية للمؤسسات التربوية.

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر: تعدد الأطراف المتدخلة في مجال التربية البئية.

بطاقة المؤشـــر

-رمز المؤشر :2.3.2.2
-تسمية المؤشر : عدد المنتفعين بالتكوين و المصاحبة في مجال الإقتصاد الأخضر
-تاريخ تحيين المؤشر: كل سنة

I - الخصائص العامة للمؤشر :

1. البرنامج الذي يرجع اليه المؤشر : إستدامة التنمية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع اليه المؤشر : الإقتصاد الأخضر والتجديد التكنولوجي
3. الهدف الذي يرجع اليه المؤشر : تعزيز مقومات الإقتصاد الأخضر والنهوض بالتكنولوجيات البيئية
4. تعريف المؤشر :

يندرج هذا المؤشر ضمن أهداف مكتب المساندة للإقتصاد الأخضر الذي يهدف أساسا إلى تنفيذ مكونات خارطة الطريق الوطنية للانتقال نحو الاقتصاد الأخضر وبالخصوص الأطر الإستراتيجية على غرار الإستراتيجية الوطنية للاقتصاد الأخضر والإستراتيجية الوطنية للمسؤولية المجتمعية للمنظمات و/أو المؤسسات، فضلا عن الإحاطة بباعثي المشاريع الذين يرغبون في الاستثمار في مجال الاقتصاد الأخضر وبالخصوص خريجي التعليم العالي الذين بصدد البحث عن مواطن شغل لائقة وذلك من خلال تقديم المشورة والمعلومة اللازمة لدفع المبادرة الخضراء.

5. نوع المؤشر : مؤشر نشاط
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة إقتصادية و إجتماعية

II - التفاصيل الفنية للمؤشر :

1-طريقة إحتساب المؤشر : إحصاء عدد المنتفعين

2-وحدة المؤشر : عدد

المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : يتم الحصول على المعطيات الأساسية من خلال تقرير المتابعة 1

2-1 عدد المنتفعين(المؤسسات والخبراء) بالتكوين في مجال الاقتصاد الأخضر

عدد المنتفعين بالدورات التكوينية من مؤسسات صناعية وفندقية ومكاتب دراسات وجمعيات وإدارات عمومية و غيرها...لتدعيم القدرات الوطنية في مختلف المجالات البيئية وحول التكنولوجيات

ومنظومات الجودة البيئية والمسؤولية المجتمعية إلى جانب المؤسسات التي انتفعت بتكوين خبراء مختصين في مجال بيئي.

2-1 عدد الباعثين الشبان الذين تم تكوينهم و مصاحبتهم لبعث مشاريع في مجال الاقتصاد الأخضر

عدد الباعثين الشبان الذين تم تكوينهم لتدعيم القدرات في بعث مشاريع بيئية جديدة حسب الخصوصيات البيئية والإيكولوجيّة للجهات لتشجيع الباعثين الشبان لمهن خضراء والذين تم إنتقاءهم حسب معايير محددة لمصاحبتهم لبعث مشاريع في مجال الاقتصاد الأخضر و إحداث مؤسسات صغرى تقدم خدمات بيئية متجددة ذات قيمة مضافة تدمج الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ضمن محضنة المركز أو بالشراكة مع الوكالة الوطنية للإستثمار والتجديد APII والوكالة الوطنية للنهوض بالبحث ANPR وذلك من مرحلة التصميم والتصور إلى مرحلة البعث والإنتاج والتسويق . و يقيم المركز شراكات مع مؤسسات تمويل ك BTS لتوفير آليات تمويل لهؤلاء الباعثين الشبان.

- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : تقارير وإستبيانات

- مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : مكتب المساندة للإقتصاد الأخضر

- تاريخ توفر المؤشر : شهر جوان

- القيمة المستهدفة للمؤشر لسنة 2017 :

- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة الدراسات والتحاليل الإقتصادية البيئية والتخطيط و مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة

III - قراءة في نتائج المؤشر :

سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشر قيس الآداء	الوحدة	انجازات			توقعات	تقديرات		
		2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
عدد المنتفعين بالتكوين و المصاحبة في مجال الإقتصاد الأخضر	عدد	53	118	292	95	155	155	155
مؤشر فرعي1 : عدد المنتفعين(المؤسسات والخبراء) بالتكوين في مجال الاقتصاد الأخضر	عدد	53	118	72	70	130	130	150
مؤشر فرعي 3: عدد الباعثين الشبان الذين تم تكوينهم و مصاحبتهم لبعث مشاريع في مجال الاقتصاد الأخضر	عدد			220	25	25	25	25

تحليل النتائج و تقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر :

انطلاق أنشطة مكتب المساندة للإقتصاد الأخضر خلال سنة 2014.

- رسم بياني لتطور المؤشر :

- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر : تكليف خبراء لمصاحبة باعثي المشاريع تحت إشراف مكتب المساندة للإقتصاد الأخضر

- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر : هنالك مشاريع ما زالت في بدايتها وأخرى متقدمة

بطاقة مؤشـــر

-رمز المؤشر :

- تسمية المؤشر : عدد المؤسسات المنتفعة بالتكنولوجيات والأليات ومنظومات الجودة البيئية والمسؤولية المجتمعية

-تاريخ تحيين المؤشر: ماي 2016

I - الخصائص العامة للمؤشر :

1- البرنامج الذي يرجع اليه المؤشر : البرنامج 2 ، إستدامة التنمية

2-البرنامج الفرعي الذي يرجع اليه المؤشر : الإقتصاد الأخضر و التجديد التكنولوجي

3-الهدف الذي يرجع اليه المؤشر : تعزيز مقومات الإقتصاد الأخضر والنهوض بالتكنولوجيات البيئية

4-تعريف المؤشر : عدد المؤسسات المنتفعة بالتكنولوجيات والمنظومات والآليات المعتمدة والمطورة من طرف المركز في ميادين التحويل والتجديد التكنولجي والمساندة الفنية والتحاليل المخبرية

5- نوع المؤشر : مؤشر نشاط

6- طبيعة المؤشر : مؤشر نجاعة إقتصادية و إجتماعية

II - التفاصيل الفنية للمؤشر :

1- طريقة إحتساب المؤشرFORMULE

المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: عدد المؤسسات المنخرطة في منظومات الجودة البيئية والمسؤولية المجتمعية + عدد المؤسسات المتبنية للتكنولوجيات البيئية المعتمدة من طرف المركز + عدد المؤسسات المنتفعة بالخدمات المتداولة للمركز(التحاليل البيئية، و التكوين و قرص التشريعات....)

2- وحدة المؤشر: عدد

3- المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر :

1-1 عدد المؤسسات المنخرطة في منظومات الجودة البيئية والمسؤولية المجتمعية

عدد المنتفعين من مؤسسات صناعية و مكاتب دراسات و منظمات وجامعات وجمعيات وإدارات عمومية و غيرها...بما ابتكره أو طوره أو اعتمده المركز من تكنولوجيات تتعلق بالمحافظة على البيئة و كذلك الانتفاع بالمنظومات البيئية و آليات الإنتاج و الإستهلاك التي وقعت دراستها من طرف المركز و اثبتت جدواها مثل منظومة الإيزو 14001، الإيكولابال، التصرف البيئي المربح،...و التي لها إنعكاس إيجابي على النهوض بالإقتصاد الأخضر.

2-1 عدد المنتفعين بالتكنولوجيات التي تم تطويرها وترويجها من طرف المركز

عدد المؤسسات المنتفعة بالتكنولوجيات المعتمدة من طرف المركز والتي تم تطويعها حسب الخصوصيات الدقيقة للمنطقة وللحاجيات التكنولوجية في المجال

5-1 عدد المنتفعين بخدمات التحاليل المخبرية: المؤسسات العمومية و الخاصة و المراكز التقنية و مكاتب الدراسات و مؤسسات البحث العلمي بهدف التطابق مع الموصفات البيئية،

4-طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : (إستمارة ،تقرير ، إستبيان....)

- عدد إتفاقيات المصاحبة الممضاة ،
- عدد أذون التزود

تقارير متابعة دورية حول تقدم إنجاز البرامج والمشاريع لإحتساب :
- عدد المنتفعين بالآليات و نظم التصرف البيئي و نظم الجودة
- عدد المنتفعين بالتكنولوجيات المطورة من طرف المركز
- عدد المنتفعين بالتحاليل المخبرية

5-مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر :

المصالح الداخلية للمؤسسة

6-تاريخ توفر المؤشر : آخر السنة و كل ما دعت الحاجة للتقييم

7-القيمة المستهدفة للمؤشر 2017: 410

تقييم عدد المنفعين بالتكنولوجيات والمنظومات والآليات التي يوفرها المركز كآليات لتركيز مقومات الإقتصاد الاخضر والتي تساهم في الحد من التلوث وإحترام التشريعات البيئة و النهوض بالإنتاج الأنظف أو لتشجيع لبعث مشاريع خضراء من جهة و الرفع من النجاعة الإقتصادية من جهة أخرى.

8-المسؤول عن المؤشر بالبرنامج

-ادارة مراقبة التصرف بالمركز

III - قراءة في نتائج المؤشر :

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشر قيس الآداء	الوحدة	انجازات			توقعات	تقديرات		
		2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
عدد المؤسسات المنتفعة بالتكنولوجيات والآليات ومنظومات الجودة البيئية والمسؤولية المجتمعية	عدد	119	120	109	104	255	258	275
مؤشر فرعي1 : مجموع المؤسسات المنخرطة في منظومات الجودة البيئية و المسؤولية المجتمعية	عدد	116	111	77	30	40	43	50
مؤشر فرعي 2: عدد المؤسسات المنتفعة بالتحاليل البيئية		241	150	150	200	210	210	220
مؤشر فرعي 3: عدد المنتفعين بالتكنولوجيات التي تم تطويرها وترويجها من طرف المركز	عدد	03	09	09	5	5	5	5

تحليل النتائج و تقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر :

تـقاريرمرحلية و سنوية

2-رسم بياني لتطور المؤشر : histogramme ou camembére

3-أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

-التحسيس، التكوين، المساندة الفنية، المصاحبة الفنية...

4-تحديد أهم النقائص les limites المتعلقة بالمؤشر :

تحقيق المؤشر مرتبط بمدى انصهار المؤسسات الاقتصادية في برامج التأهيل البيئي وبتمكين المؤسسات الصناعية والفندقية التي تتم مصاحبتها في مجالات تركيز مقومات الإقتصاد الأخضرمن قبل مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة من الانتفاع بامتيازات صندوق تنمية القدرة الصناعية FODEC علي غرار بقية المراكز الفنية وبتمكين الباعثين الشبان من الإنتفاع بمختلف آليات تمويل بعث المشاريع الصغرى ومنظومات البحث والتجديد التكنولوجي.

بطاقة مؤسسة : مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة

–البرنامج الذي يتضمن المنشأة أو المؤسسة العمومية: **برنامج إستدامة التنمية**

-البرنامج الفرعي : **عدد 2 : التجديد التكنولوجي والاقتصاد الأخضر**

I- التعريف :

1 **النشـــاط الرئيســـي** : استيعاب وتطويع وتطوير التقنيات الحديثة والنهوض بتكنولوجيا البيئة وإنتاجها ودعم القدرات الوطنية وتطوير المعارف العلمية الضرورية لاستنباط ووضع التقنيات البيئة الملائمة للحاجيات الوطنية والإقليمية الخصوصية وفقا لمتطلبات تنمية مستدامة.

2 **المؤسسة /المنشأة** : صنف ب

3 **مرجع الإحداث** : القانون عدد 25-96 المؤرخ في 25 مارس 1996

4 **مرجع التنظيم الإداري و المالي** :الأمر عدد 2542-97 المؤرخ في 29 ديسمبر 1997

5 **تاريخ إمضاء آخر عقد أهداف بين الوزارة والمركز** : نوفمبر 2010 للفترة 2010-2011

-IIإطار القدرة على الأداء :

1. **الإستراتيجية العامة** : تتمثل التوجهات الإستراتيجية العامة لمركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة و التي تتوافق مع إستراتيجية البرنامج الذي ينضوي ضمنه في المحاور التالية :

- **المحور الأول**:تطوير التكنولوجية البيئة وتطويعها ووضعها على ذمة المستعملين.
- **المحور الثاني:**المساهمة في تقوية قدرات المؤسسات عبر مسار التأهيل البيئي والمسؤولية المجتمعية وتوخي تقنيات وطرق الإنتاج الأنظف

2. **تحديد المساهمة في أهداف البرنامج**: مساهمة مباشرة

3. أهم الأولويات و الأهداف :

هدف البرنامج هو تعزيز مقومات الإقتصاد الأخضر والنهوض بالتكنولوجيات البيئية.

ويعمل مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة على تحقيق هذا الهدف من خلال الأهداف الخصوصية التالية:

- **الهدف 1:** المساهمة في الانتقال البيئي والمجتمعي للمؤسسات وذلك بمصاحبتها لتركيز مقومات الاقتصاد الأخضر و الإنتاج الأنظف وتعزيز قدرتها التنافسية

- **الهدف 2:** مصاحبة المؤسسات الخضراء الناشئة والمتجددة الأنشطة لتنمية وتعزيز قدراتها وتأطير الباعثين الشبان والمخترعين في ميدان البيئة

- **الهدف 3:** المساهمة في تطوير وترويج أحدث التكنولوجيات البيئية و تركيز مقومات الاقتصاد الأخضربالتنسيق مع الهياكل الوطنية والدولية

4. مؤشرات قيس الآداء و أهم الأنشطة :

تتمثل أهم الأنشطة و المشاريع و الاستثمارات و البرامج التي ينفذها مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة و التي تساهم مباشرة في تحقيق القيم المنشودة للمؤشرات في ما يلي :

- البرنامج الوطني للتأهيل البيئي
- النهوض بالإنتاج الأنظف
- برنامج العلامة البيئة التونسية
- **تجهيز ورشة لمساندة مشاريع البحوث التطبيقية**
- تطهير المياه المستعملة في الوسط الريفي عن طريق النباتات المائية
- **تثمين النفايات لإنتاج الطاقة بأسواق الجملة بكل من صفاقس وسوسة ونابل وبنزرت**
- **إنتاج الطاقة من الرياح**
- **تركيز محضنة لبعث مؤسسات صغرى مشغلة في التقنيات البيئة**
- **تثمين النفايات بطريقة التخمير المهوء**
- برنامج وضع منظومة التكوين عن بعد
- مشروع الاقتصاد الأخضر في البلدان الإفريقية الناطقة بالفرنسية
- برنامج التكوين الموّجه للمؤسسات الصناعية المنتفعة بامتيازات صندوق مقاومة التلوّث FODEP
- برنامج SWITCH- Med بالاشتراك مع CONECT لتكوين المكونين في مجال إنشاء المشاريع البيئية و تكوين أصحاب المشاريع البيئية من الشباب لتنمية قدراتهم في مجال بعث المشاريع البيئية

ويعتمد مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة المؤشرات الخاصة التالية لقياس مستوى تحقيق الأهداف:

مؤشر قيس الآداء	الوحدة	الإنجازات			ق.م	التوقعات		
		2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الهدف 1:المساهمة في الانتقال البيئي والمجتمعي للمؤسسات وذلك بمصاحبتها لتركيز مقومات الاقتصاد الأخضر و الإنتاج الأنظف وتعزيز قدرتها التنافسية								
مؤشر عدد1:عدد المؤسسات المنخرطة في منظومات الجودة البيئية والمسؤولية المجتمعية	عدد	116	111	77	30	40	43	50
مؤشر عدد2: عدد المنتفعين(المؤسسات والخبراء) بالتكوين في مجال الاقتصاد الأخضر	عدد	53	118	72	70	130	130	150
الهدف 2:مصاحبة المؤسسات الخضراء الناشئة والمتجددة الأنشطة لتنمية وتعزيز قدراتها وتأطير الباعثين والمخترعين في ميدان البيئة								
مؤشر عدد 1: عدد الباعثين الشبان الذين تم تكوينهم و مصاحبتهم لبعث مشاريع في مجال الاقتصاد الأخضر	عدد			220	25	25	25	25
الهدف 3:المساهمة في تطوير وترويج أحدث التكنولوجيات البيئية و تركيز مقومات الاقتصاد الأخضر بالتنسيق مع الهياكل الوطنية والدولية								
مؤشر عدد 1: عدد المنتفعين بالتكنولوجيات التي تم تطويرها وترويجها من طرف المركز	عدد	03	09	09	5	5	5	5
مؤشر عدد2: عدد المؤسسات المنتفعة بالتحاليل البيئية	عدد	241	150	150	200	210	210	220
المؤشر العام: عدد المنتفعين بالتكنولوجيات وأليات ومنظومات الجودة البيئية والمسؤولية المجتمعية	**عدد**	413	388	528	430	410	413	450

5. الإجراءات المصاحبة :

يعاني المركز بعض الإشكاليات و التحديات نذكر من أهمها :

- تمكين المؤسسات الصناعية التي تتم مصاحبتها في مجال التصرف البيئي من قبل مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة من الانتفاع بامتيازات صندوق تنمية القدرة الصناعية FODEC علي غرار بقية المراكز الفنية.
- إدراج مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة ضمن المنظومة الوطنية للتجديد SNI (Système National d'Innovation) .
- مراجعة القانون الأساسي للمركز

III ميزانية 2017 :

بحساب مليون دينار

البيانات	مصدر الموارد	توقعات 2016	تقديرات 2017
I-ميزانية التصرف			
الموارد			
	• ميزانية الدولة	3,377	3,257
	• الموارد الذاتية	0,700	0,650
	المجموع:	**4,077**	
النفقات (الأعباء)			
	• نفقات الأجور	3,054	
	• نفقات التدخلات	0,066	
	• نفقات التسيير	0,957	
	المجموع :	**4,077**	**3,907**
II-ميزانية الإستثمار			
الموارد			
- موارد على ميزانية الدولة	• ميزانية الدولة	0,215	0
-هبة	• هبة	–	
- قرض	• على موارد القروض الخارجية الموظفة	–	
	المجموع:		**0**
النفقات		**0,215**	**0**
	• مشاريع متواصلة	–	
	• مشاريع جديدة	0,215	
	المجموع:		**0**
المجموع		**4,292**	**3,907**

البرنامج 3 : الشؤون المحلية

1-تقديم البرنامج و إستراتيجيته:

ستتركز إستراتيجية هذا البرنامج خاصة على تكريس الباب السابع من الدستور المتعلق بالحكم المحلي و السهر على تدعيم مسار اللامركزية و الحوكمة المحلية من خلال تعميم النظام البلدي على كافة تراب الجمهورية ،و دفع الإستثمار البلدي خاصة للبلديات الجديدة من خلال توفيرالتمويلات اللازمة للفترة 2016-2020 . و إستكمال مسار إعداد مشروع مجلة الجماعات المحلية .

هذا بالإضافة إلى إصلاح الجباية المحلية و دعم الجماعات المحلية بالموارد البشرية والتجهيزات و المعدات اللازمة للقيام بالمهام المنوطة بعهدتها و تحفيز الإطارات العليا للعمل بالجيهات .

1.1-خارطة البرنامج : الهياكل المتدخلة في البرنامج:

عدة هياكل تساهم بصفة مباشرة و غير مباشـــرة في تنفيـــذ و إستراتيجية و أهداف برنامج الشؤون المحلية و هي الإدارات المركزية و الإدارات الجهوية و المؤسسات العمومية الإدارية و غير الإدارية و المنشآت العمومية.

البرنامج	الشؤون المحلية
البرامج الفرعية	
الإدارات المركزية	- الإدارة العامة للبرامج البلدية و المجالس الجهوية و مجالس الأقاليم - الإدارة العامة للتراتيب و النظافة و العناية بالمحيط - الإدارة العامة للموارد و حوكمة المالية المحلية
المؤسسات العمومية و المنشآت العمومية	- مركز التكوين و دعم اللامركزية - صندوق القروض و مساعدة الجماعات المحلية

2-نفقات البرنامج:

1.3 – ميزانية برنامج الشؤون المحلية:

تم ضبط ميزانية برنامج الشؤون المحلية بملغ قدره 642,305 م.د سنة 2017 و تتضمن ميزانية البرنامج على إعتماد قدره 431,255م.د بعنوان نفقات تصرف و إعتماد قدره 111,050م.د بعنوان نفقات تنمية .

تطور إعتمادات برنامج الشؤون المحلية :

بحساب 1000 د

بيان البرنامج	انجازات 2014	ق.م 2015 (1)	تقديرات 2016	نسبة التطور (2015/2014)	
			اعتمادات الدفع (2)	المبلغ (2)-(1)	النسبة (%) (2)-(1)/(1)
I نفقات التصرف			431 255		
-التأجير العمومي			18 470		
-وسائل المصالح			3 430		
-التدخل العمومي			409 355		
II العنوان الثاني : نفقات التنمية			111 050		
-الاستثمارات المباشرة :			2 050		
على الموارد العامة للميزانية			2050		
على موارد القروض الخارجية الموظفة			-		
-التمويل العمومي :			109 000		
على الموارد العامة للميزانية			109 000		
على القروض الخارجية الموظفة			-		
III صناديق الخزينة:			100 000		
مجموع البرنامج:			642 305		

توزيع مشروع ميزانية برنامج الشؤون المحلية و البيئة لسنة 2017 حسب طبيعة النفقة :

إعتمادات الدفع (بحساب 1000 د)

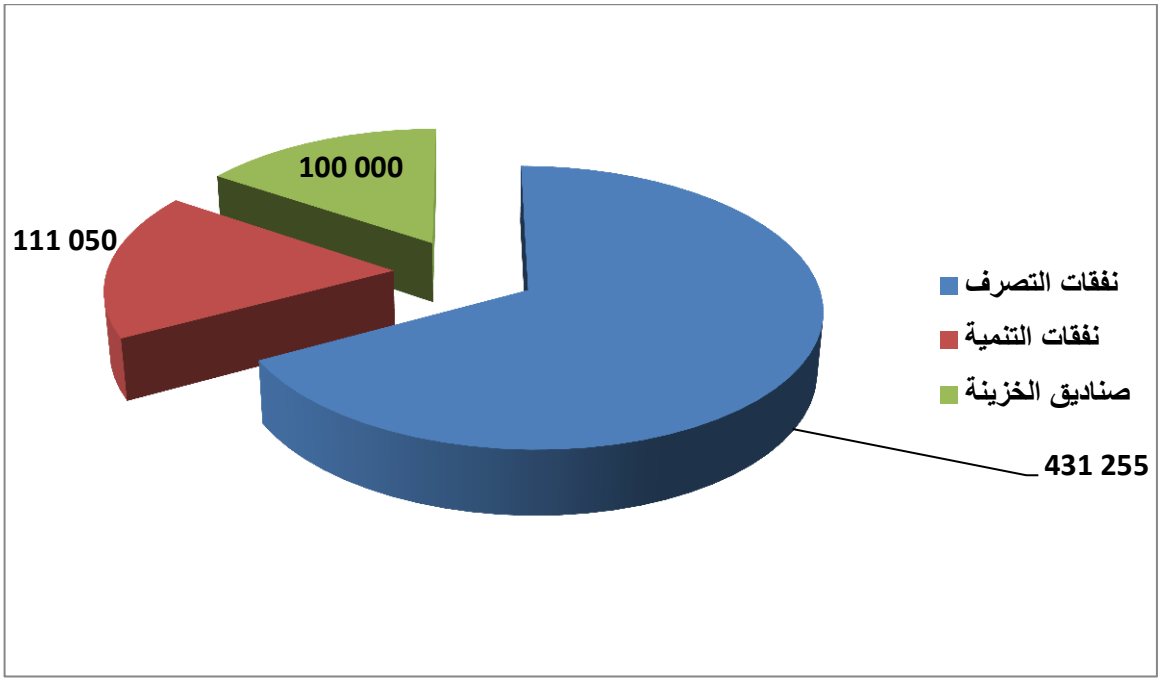

البرنامج 3 : القيـــادة و المسانـــدة

1- تقديم البرنامج وإستراتيجيته:

يتولى برنامج القيادة و المساندة من خلال الهياكل الأفقية التي يشملها على غرار الشؤون الإدارية و المالية و الشؤون القانونية و التعاون الدولي و التنظيم و الأساليب و الإعلامية تقديم الدعم و المساعدة لبرنامج البيئة و جودة الحيـــاة و برنامج إستدامة التنمية .و ذلك من خلال تأمين الخدمات اللازمة لسير عمل هذه البرنامج عبر توفير الموارد البشرية و التجهيزات و المعدات والبنية التحتية في مجـال الإعلاميـــة و المنظومات المعلوماتية و الخطـط و الـدراسات الإستراتيجيـة و أعمـــال الـــرقابـــة و المتابعـــة و التقييم و التوجيه .

1.1 خارطة البرنامج : الهياكل المتدخلة

2.1- إستراتيجيــة البرنامــج :

في ظل التطورات الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية و التحديات العالمية أصبحت الإدارة العمومية مدعوة إلى مزيد الفعالية و الشفافية و المرونة و تحسين جودة الخدمات المقدمة إلى المواطنين و في هذا الإطار تتنزل إستراتيجية برنامج القيادة و المساندة في المرحلة القادمة أساسا و التي تتمحور حول التوجهات التالية:

- ✓ **مراجعة المهام الموكولة إلى قطاع البيئة و إعادة تنظيم المصالح المركزية و الجهوية تماشيا مع إدخال طريقة التصرف في الميزانية حسب الأهداف** :

إن إعتماد طريقة التصرف في الميزانية حسب الأهداف يقتضي إعتماد أشكال جديدة لتنظيم المصالح و ذلك لغاية تخفيف الهياكل و إعادة توزيع الأعوان و هذا يتطلب توضيح و تدقيق مهام مختلف المصالح تفاديا للإزدواجية في ما بينها و تأمينا لنجاعة أنشطتها و تحديد المهام التي ستبقى من مشمولات الإدارات المركزية و المهام التي يمكن إحالتها للمصالح الخارجية أو التي يمكن إحالتها إلى القطاع الخاص و المهام التي يمكن حذفها.و تجميع أو دمج الهياكل التي لديها مهام متكاملة أو مترابطة و حذف الهياكل التي أصبح وجودها غير ضروري.

- ✓ **تعصير طرق التصرف في الموارد البشرية:**

يهدف تعصير طرق التصرف في الموارد البشرية إلى تلبية حاجيات المصالح الإدارية و الموظفين و إنتظارات المواطن و لتحقيق هذا الهدف يتعين النهوض بالمهنية و هذا يعني توفير القدرات الفنية و البيداغوجية و كذلك الحيادية و النجاعة و روح المبادرة و القدرة على التأقلم مع متغيرات البيئة المحلية و العالمية. و تشجيع الحراك الوظيفي بين الإدارات أو داخل نفس الإدارة و بين الإدارات المركزية و المؤسسات و هو من شأنه فتح الأفاق المهنية أمام الأعوان و إعادة توزيع الأعوان بين المصالح بطريقة مدروسة بالإعتماد على الحاجيات الحقيقية لكل مصلحة.

- ✓ **تفعيل الدور الإستراتيجي للمصالح المركزية و المتمثل في التصور و البرمجة و الدراسات المستقبلية و وضع السياسات البيئية و تقييمها:**

إن الإدارة المركزية يجب أن تكون لديها القدرة الكافية لوضع التصورات و التقديرات و إستباق الأحداث و تقويم السياسات المتبعة.حتى تكون قادرة على مجابهة المتغيرات العالمية المتسارعة.من خلال تطوير الهياكل التي تعنى بالإحصاء و الدراسات الإقتصادية و

التخطيط و ذلك لتلبية حاجيات مختلف الإدارات التي تعنى بالتصور و التقويم و تمكين المسؤولين من إتخاذ القرارات الصائبة و في هذا الإطار سيتم العمل على تفعيل دور المراصد البيئية و تدعيمها بالموارد البشرية المختصة و تكنولوجيات الإتصال.

- ✓ **العمل على تفعيل دور الهياكل الإستشارية** و توضيح مهامها و إكسابها مزيدا من النجاعة و الجدوى بإعتبارها وسيلة للإستنارة بآراء ذوي الخبرة و الكفاءة.
- ✓ **في مجال التعاون الدولي** : السّهر على تنفيذ الالتزامات الدّوليّة في مجال حماية البيئة والتّنمية المستدامة ومتابعة مسارات التّنمية المستدامة على المستويين الدّولي والإقليمي والعمل على تطوير هذه المسارات. و تدعيم تموقع تونس لدى الهيئات الدّوليّة وفي الاجتماعات الثّنائيّة والمتعددة الأطراف التّي يكون موضوعها التّنمية المستدامة وحماية البيئة بالاشتراك مع الوزارات المعنيّة،
- ✓ **في مجال العمل الجمعياتي :** تدعيم و تطوير العمل الجمعياتي من أجل المساهمة في نشر ثقافة حماية البيئة و التنمية المستدامة من خلال وضع أجندا وطنية للعمل الجمعياتي في مجال البيئة.

3-1 البرامــج الفرعيـــة :

يشتمل برنامج القيادة و المساندة على برنامجين فرعيين هما:

البرنامج الفرعي 1: القيادة

يتضمن هدا البرنامج الفرعي الوظائف المتعلقة بالتخطيط و المتابعة و المراقبة و التقييم و التفقد و الشؤون العامة و الشؤون القانونية و التعاون الدولي و الإحصائيات و الإشراف على المؤسسات العمومية و الإدارات الجهوية و الإحاطة بالمستثمرين و العلاقة مع الجمعيات.

تتمثل أهم مشمولات هذا البرنامج الفرعي في :

- تنسيق ومتابعة أنشطة مختلف المصالح المركزية و الجهوية و تقييم البرامج و المشاريع التي تقوم بها مختلف الإدارات .

- النهوض بالأنشطة الإعلامية حول البيئة والتنمية المستدامة.

- قبول المواطنين و تقبل شكاياتهم و عرائضهم و دراستها مع المصالح المعنية قصد إيجاد الحلول الملائمة لها.

- ضبط و متابعة تنفيذ برامج الوزارة في مجال التحسيس و التربية البيئية و نشر ثقافة التنمية المستدامة .

- متابعة الملفات المتعلقة بالمنظمات و الجمعيات العاملة في مجال البيئة و التنمية المستدامة و دفع العمل معها في إطار تنفيذ البرامج الوطنية و إعداد تقارير دورية حول نشاطها.

- مراقبة التصرف الإداري و المالي و الفني لجميع المصالح التابعة للوزارة و المؤسسات الخاضعة لإشرافها.

- متابعة التصرف والإشراف على المنشآت و المؤسسات العمومية التابعة للوزارة و السهر على تطبيــق الإلتزامات القانونيـة و الترتيبية الموضوعة على كاهلها.

البرنامج الفرعي 2 : المساندة

يهدف هذا البرنامج الفرعي إلى :

- تسيير كافة الشؤون الإدارية و المالية لمختلف البرامج و ترشيد التصرف في الوسائل البشرية و المادية.

- برمجة إقتناء و حفظ و توزيع اللوازم و المعدات و التجهيزات الضرورية لسير عمل المصالح الإدارية.

- تسيير و صيانة البناءات الإدارية ووسائل النقل و المنقولات ..

- السهر على إعداد وإنجاز برامج التصرف في الوثائق و الأرشيف.

- تطوير إستعمال وسائل الإعلامية داخل الإدارة وذلك بإعداد وإنجاز ومتابعة المخطط الإعلامي للوزارة.

- ضمان إستغلال وصيانة التجهيزات وبرامج الإعلامية.

- النهوض بالأنشطة الإجتماعية و الثقافية لأعوان الوزارة.

- المساندة في إعداد تقديرات الميزانية و ممارسة وظائف إستشارية و تقديم الخبرة و المساعدة لمسؤولي البرامج.

3- أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج:

1.2- تقديم أهداف و مؤشرات قيس أداء البرنامج:

تم ضبط هدفين لبرنامج القيادة و المساندة وفقا لإستراتيجية البرنامج و الأولويات خلال الثلاث سنوات القادمة و هي كالآتي :

- **الهدف عدد 1:** النهوض بالموارد البشرية
- **الهدف عدد 2**: تطوير أساليب العمل و التصرف و التسيير .

- الهدف عدد 1: النهوض بالموارد البشرية.

تقديم الهدف:

إن النهوض بالتكوين و الرسكلة يعتبر عاملا أساسيا لتعصير التصرف في الموارد البشرية و تحسين المردودية و الإنتاجية في المصالح العمومية و تمكين الإدارة من الإستجابة لإنتظارات المواطن و تطوير الكفاءات المهنية و المهارات و القدرات لدى الأعوان بما يمكنهم من تحسين آدائهم .

- مرجع الهدف :

- التوجهات العامة للحكومة

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات				تقديرات			
		2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
المؤشر عدد 1.1.2.3 : عدد الأعوان و الإطارات المنتفعين بالتكوين	عدد	174	185	210	205	205	225	235

الهدف عدد 5: تطوير أساليب العمل و التصرف و التسيير .

تقديم الهدف:

إن تطوير أساليب العمل و طرق التصرف و التسيير في الإدارة و تحسين المردودية و النهوض بجودة الخدمات المسداة للمواطن تمر حتما عبر توفير التجهيزات و المعدات و التطبيقات الإعلامية اللازمة و شبكات إعلامية عالية التدفق و منظومات معلوماتية عصرية تستجيب لحاجيات الإدارة و تمكن من توفير جميع الخدمات عن بعد للمواطن .

مرجع الهدف :

- الدراسة الإستراتيجية للإدارة الألكترونية.

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات				تقديرات			
		2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
المؤشر عدد 1.2.2.3 : الإدارات المنخرطة في مسارات الحصول على شهائد المصادقة لنظم الجودة	عدد		1		5	3	2	2
المؤشر عدد 2.2.2.3 : الإجراءات و الخدمات التي يتم تطويرها عبر النظم المعلوماتية	عدد		3	-	3	2	2	2

2.2- تقديم أنشطة برنامج القيادة و المساندة:

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2017	الأنشطة	الاعتمادات الدفع بحساب الألف دينار
الهداف 1 : النهوض بالموارد البشرية	المؤشر عدد 1.1.2.3: عدد الإطارات و الأعوان المنتفعين بالتكوين	205	تنظيم دورات تكوينية حول مواضيع عامة و أخرى حول مواضيع فنية خصوصية و تربصات بالخارج	**60**
الهدف 2: تطوير أساليب العمل و التصرف و التسيير	المؤشر عدد 1.2.2.3 : الإدارات المنخرطة في مسارات الحصول على شهائد المصادقة لنظم الجودة	5	- إعداد إستشارة للتعاقد مع مكتب دراسات لتقديم المساندة الفنية للحصول على شهائد المطابقة. - تنفيذ مخطط العمل الذي سينبثق عن الدراسة . - دعوة مصالح المعهد الوطني للمواصفات و الملكية الصناعية لإجراء عملية تدقيق قصد الحصول على شهائد المصادقة .	
	المؤشر عدد 2.2.2.3 : الإجراءات و الخدمات التي يتم تطويرها عبر النظم المعلوماتية	3	- إعداد إستشارة للتعاقد مع مكتب دراسات لإقتراح البنود المرجعية للخدمات المزمع إنجازها - الإعلان عن طلب عروض لتطوير الخدمات المزمع إنجازها .	

4نفقات البرنامج:

1.3 – ميزانية برنامج القيادة و المساندة:

تم ضبط ميزانية برنامج القيادة و المساندة بملغ قدره 9,094 م.د سنة 2017 مقابل 6,418 سنة 2016 أي بزيادة قدرها 2,676 م.د و تتضمن ميزانية البرنامج على إعتماد قدره 8,484م.د بعنوان نفقات التصرف و إعتماد قدره 0,610 م.د بعنوان نفقات التنمية و تم تخصيص 5087,5 م.د لفائدة برنامج القيادة و 4006,5 م.د لفائدة برنامج المساندة.

تطور إعتمادات برنامج القيادة و المساندة

بحساب 1000 د

بيان البرنامج	ق.م 2016 (1)	2017 اعتمادات الدفع (2)	نسبة التطور (2017/2016) المبلغ (2)-(1)	نسبة التطور (2017/2016) النسبة (%) (2)-(1)/ (1)
العنوان الأول :نفقات التصرف	5618	8484	2866	51
-التأجير العمومي	3065	5058	1993	65
-وسائل المصالح	1922	2797	875	46
-التدخل العمومي	631	629	-2	0
العنوان الثاني : نفقات التنمية	800	610	-190	-24
-الاستثمارات المباشرة :	800	610	-190	-24
على الموارد العامة للميزانية	800	610	-190	-24
التمويل العمومي:	-	-	-	-
على الموارد العامة للميزانية	-	-	-	-
مجموع البرنامج:	6418	9094	2676	42

توزيع مشروع ميزانية برنامج القيادة و المساندة لسنة 2017 حسب طبيعة النفقة :
إعتمادات الدفع (بحساب 1000 د)

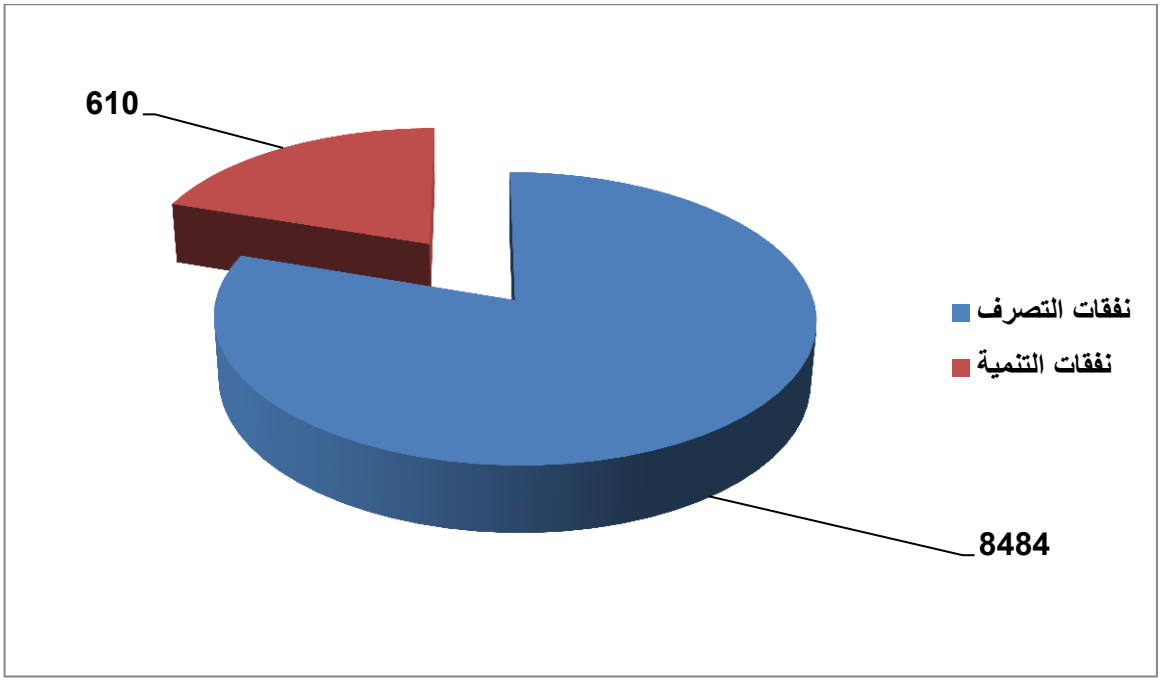

2-3 توزيع ميزانية برنامج القيادة و المساندة لسنة 2017 حسب البرامج الفرعية :

اعتمادات الدفع

بحساب 1000 د

البرامج الفرعية / طبيعة النفقة	برنامج فرعي القيادة	برنامج فرعي المساندة	المجموع حسب طبيعة النفقة
نفقات التصرف :	4787,5	3696,5	8484
التأجير العمومي	2888,5	2169,5	5058
وسائل المصالح	1270	1527	2797
التدخل العمومي	629	-	629
نفقات التنمية :	300	310	610
الاستثمارات المباشرة	300	310	610
التمويل العمومي	-	-	-
صناديق الخزينة :	-	-	-
المجموع حسب البرامج الفرعية :	5087,5	4006,5	9094

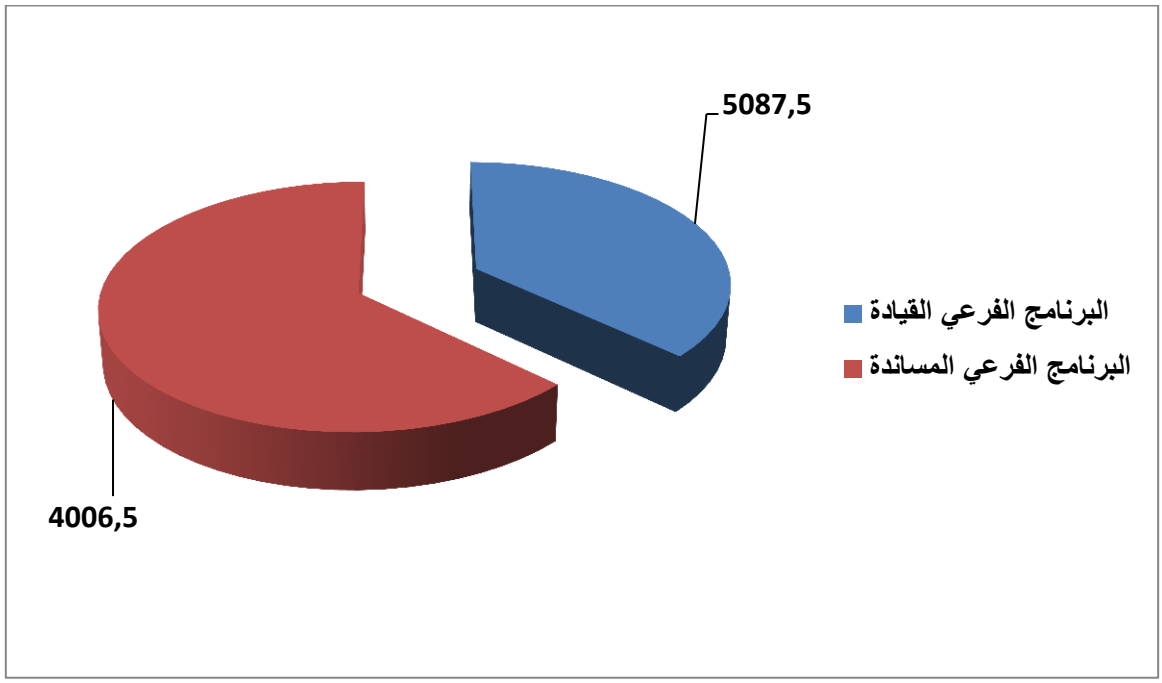

-2-اطار النفقات متوسط المدى 2017- 2019 لبرنامج القيادة و المساندة

2-1/اطار النفقات متوسط المدى 2017-2019 حسب طبيعة النفقة :

بحساب 1000 د

النفقات	انجازات			ق.م	تقديرات		
	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نفقات التصرف			5099,198	5618	8484	8230	8507
-على موارد الميزانية				5618	8484	8230	8507
التأجير العمومي			2837,742	3065	5058	5331	5608
وسائل المصالح			1843,975	1922	2797	2270	2270
التدخل العمومي			417,481	631	629	629	629
-على موارد صناديق الخزينة			-		-	-	-
التأجير العمومي			-		-	-	-
وسائل المصالح			-		-	-	-
التدخل العمومي			-		-	-	-
نفقات التنمية			834	800	610	2536	2470
-على موارد الميزانية			834	800	610	2536	2470
الاستثمارات المباشرة			834	800	610	1926	1860
تمويل العمومي					-	610	610
-على الموارد القروض الخارجية الموظفة					-	-	-
الاستثمارات المباشرة					-	-	-
التمويل العمومي					-	-	-
-على موارد صناديق الخزينة					-	-	-
على الموارد الذاتية للمؤسسات					-	-	-
المجموع :			5933,198	6418	9094	10766	10977

2-2- إطار النفقات متوسط المدى 2017-2019 حسب البرامج الفرعية :

2-2-1- إطار النفقات متوسط المدى 2017-2019 للبرنامج الفرعي القيادة :

النفقات	انجازات			ق.م	تقديرات		
	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نفقات التصرف			1862,228	2162	4787,5	4810	5022
التأجير العمومي			1092,9	1231	2888,5	3633	3845
وسائل المصالح			351,847	300	1270	548	548
التدخل العمومي			417,481	631	629	629	629
نفقات التنمية			602	400	300	1170	1170
الاستثمارات المباشرة			602	400	300	560	560
التمويل العمومي			-		-	610	610
المجموع :			2464,228	2562	5087,5	5980	6192

2-2-2- اطار النفقات متوسط المدى 2017-2019 للبرنامج الفرعي المساندة :

النفقات	انجازات			ق.م	تقديرات		
	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نفقات التصرف			3272,97	3456	3696,5	3419	3485
التأجير العمومي			1780,842	1834	2169,5	1697	1763
وسائل المصالح			1492,128	1622	1527	1722	1722
التدخل العمومي			-	-	-	-	-
نفقات التنمية			232	400	310	1366	1300
الاستثمارات المباشرة			232	400	310	1366	1300
التمويل العمومي			-	-	-		
المجموع :			3504,97	3856	4006,5	4785	4785

4- بطاقات مؤشرات قيس الآداء

لبرنامج القيادة و المساندة

بطاقة مؤشـــر

-رمز المؤشر :1.1.2.3
- تسمية المؤشر : عدد الأعوان و الإطارات المنتفعين بالتكوين
-تاريخ تحيين المؤشر: موفى ديسمبر

I - الخصائص العامة للمؤشر :

1-البرنامج الذي يرجع اليه المؤشر : القيادة و المساندة

2-البرنامج الفرعي الذي يرجع اليه المؤشر : المساندة

3-الهدف الذي يرجع اليه المؤشر : النهوض بالتكوين و الرسكلة و تطوير الكفاءات.

4- تعريف المؤشر : يتمثل هذا المؤشر في تمكين أكثر عدد ممكن من الأعوان من مختلف الأصناف من متابعة دورات تكوينية و رسكلة كل سنة لتحسين معارفهم و قدراتهم المهنية .

5-نوع المؤشر : مؤشر نشاط

6-طبيعة المؤشر : مؤشر نجاعة إقتصادية و إجتماعية

II - التفاصيل الفنية للمؤشر :

1-طريقة إحتساب المؤشر: عدد المشاركين في الدورات التكوينية .

2-وحدة المؤشر :عدد

3- المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : تقارير المتابعة و التقييم للدورات التكوينية

4-طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : تقرير

5-مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : إدارة الشؤون الإدارية و المالية .

6-تاريخ توفر المؤشر : شهر ديسمبر

7-القيمة المستهدفة للمؤشر 2017: 210

-8 المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : الإدارة العامة للمصالح المشتركة

III - قراءة في نتائج المؤشر :

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشر قيس الآداء	الوحدة	انجازات			توقعات	تقديرات		
		2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد الأعوان و الإطارات المنتفعين بالتكوين	عدد	174	185	210	205	2015	225	235

2-تحليل النتائج و تقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر :

3-رسم بياني لتطور المؤشر :

4-أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

- إعداد برنامج سنوي للتكوين يخص جميع الأعوان و الإطارات الإدارية و الفنية.

- غنجاز الدورات التكوينية عن طريق مكاتب تكوين مختصة .

- متابعة سير الدورات التكوينية و تقييمها .

5-تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر : هذا المؤشر لا يمكننا من تقييم مدى مساهمة هذه الدورات التكوينية في تحسين الكفاءات و القدرات المهنية للأعوان .

بطاقة مؤشـــر

-رمز المؤشر :1.2.2.3

-تسمية المؤشر : : الإدارات المنخرطة في مسارات الحصول على شهائد المصادقة لنظم الجودة

-تاريخ تحيين المؤشر: سنويا

I - الخصائص العامة للمؤشر :

1- البرنامج الذي يرجع اليه المؤشر : القيادة و المساندة

2- البرنامج الفرعي الذي يرجع اليه المؤشر : المساندة

3- الهدف الذي يرجع اليه المؤشر :. تطوير أساليب العمل و طرق التصرف والتسيير

4- تعريف المؤشر : هذا المؤشر يمكن من متابعة مدى إنخارط مختلف المصالح في مسارات الحصول على المصادقة لنظم الجودة .و هي نظام إيزو 9001 الخاص بالتنظيم الوثائقي و نظام إيزو14000 الخاص بالتصرف البيئي و علامة الإستقبال مرحبا .

5- نوع المؤشر : مؤشر نشاط

6- طبيعة المؤشر : مؤشر جودة .

II - التفاصيل الفنية للمؤشر :

1- طريقة إحتساب المؤشر : تحديد الإدارات المتحصلة على شهائد المصادقة

2- وحدة المؤشر : عدد

3- المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : عدد الإدارات المتحصلة على شهائد المصادقة

4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : تقارير

5- مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : إدارة التنظيم و الأساليب و الإعلامية

6- تاريخ توفر المؤشر : سنويا

7- القيمة المستهدفة للمؤشر سنة 2016 : 5

8- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : إدارة التنظيم و الأساليب و الإعلامية

III - قراءة في نتائج المؤشر :

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشر قيس الآداء	الوحدة	انجازات			توقعات	تقديرات		
		2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الإدارات المنخرطة في مسارات الحصول على شهائد المصادقة لنظم الجودة	عدد		1		5	3	2	2

2- تحليل النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر :

تحصلت إدراتان على علامة الإستقبال مرحبا و هي مكتب العلاقات مع المواطن سنة 2012 و الإدارة الجهوية للبيئة بسوسة سنة 2014 .كما تم برمجة إنخراط 5 إدارات سنة 2016 للحصول على شهائد المصادقة إيزو 9001 الخاص بالتنظيم الوثائقي و هي :

- إدارة الشؤون الإدارية و المالية
- إدارة التنظيم و الأساليب و الإعلامية
- مكتب العلاقات مع المواطن
- الإدارة الفرعية للوثائق و التوثيق
- الإدارة الجهوية للبيئة بسوسة .

و الإدارة العامة للبيئة و جودة الحياة سنة 2017 و الإدارة العامة للتنمية المستدامة سنة 2018

3- رسم بياني لتطور المؤشر :

4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

- إعداد إستشارة للتعاقد مع مكتب دراسات لتقديم المساندة الفنية للحصول على شهائد المطابقة.
- تنفيذ مخطط العمل الذي سينبثق عن الدراسة .
- دعوة مصالح المعهد الوطني للمواصفات و الملكية الصناعية لإجراء عملية تدقيق قصد الحصول على شهائد المصادقة .

5- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

هذا المؤشر لا يمكن من تقييم مدى مساهمة نظم الجودة التي سيتم تركيزها بمختلف المصالح في تطوير أساليب العمل و طرق التصرف و التسيير .

بطاقة مؤشـــر

-رمز المؤشر :2.2.2.3
-تسمية المؤشر : الإجراءات و الخدمات التي يتم تطويرها عبر النظم المعلوماتية
-تاريخ تحيين المؤشر: كل سنة

I - الخصائص العامة للمؤشر :

1-البرنامج الذي يرجع اليه المؤشر : القيادة و المساندة

2-البرنامج الفرعي الذي يرجع اليه المؤشر : المساندة

3-الهدف الذي يرجع اليه المؤشر : : تطوير أساليب العمل و طرق التصرف و التسيير

4-تعريف المؤشر : هذا المؤشر يبرز مدى الدور الذي تقوم به مصالح التنظيم و الأساليب و الإعلامية في مجال تطوير طرق التصرف و التسيير الإداري بالنسبة للإجراءات فهي تهم التطبيقات الإعلاميـــة في التصرف و منظومات قطاعية . أما الخدمات فهي تتعلق بالخدمات التفاعلية الموجهة للمواطن أو المؤسسة أو الإدارة.

5-نوع المؤشر : مؤشر نشاط،

6-طبيعة المؤشر : مؤشر جودة ،

II - التفاصيل الفنية للمؤشر :

1- طريقة إحتساب المؤشر: تحديد الإجراءات و الخدمات التي تم إنجازها

2- وحدة المؤشر :عدد

3- المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : متوفرة عن طريق بوابة الوزارة

4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : من خلال خطة العمل السنويـــة لإدارة التنظيـم و الأساليب و الإعلامية .

5- مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : إدارة التنظيم و الأساليب و الإعلامية

6- تاريخ توفر المؤشر : كل سنة

7- القيمة المستهدفة للمؤشر سنة 2017: 2 خدمات

8- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : إدارة التنظيم و الأساليب و الإعلامية

III - قراءة في نتائج المؤشر :

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشر قيس الآداء	الوحدة	انجازات			توقعات	تقديرات		
		2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الإجراءات و الخدمات التي يتم تطويرها عبر النظم المعلوماتية	عدد		3		3	2	2	2

2- تحليل النتائج و تقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر :

- سنة 2012: تم تحيين بوابة البيئة بتونس من خلال إضافة أركان تفاعلية مثل فضاء المشاركة التفاعلية و نشر الإعلانات و طلبات العروض و تقبل عرائض المواطنين و متابعتها .

- سنة 2014-2015 : تم إعداد بوابة للخدمات البيئية على الخط تضم خدمة التصرف في عرائض المواطنين و التصرف في مطالب الإحاطة بالمستثمرين و مطالب الدعم المادي للجمعيات .

- سنة 2013 : تم نشر طلب عروض لإعداد بوابة الخدمات البيئية على الخط

3- رسم بياني لتطور المؤشر :

4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- إعداد إستشارة للتعاقد مع مكتب دراسات لإقتراح البنود المرجعية للخدمات المزمع إنجازها

- الإعلان عن طلب عروض لتطوير الخدمات المزمع إنجازها .

5- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر : هذا المؤشر لا يمكننا من تقييم مدى جدوى و نجاعة هذه الإجراءات و الخدمات و مدى مساهمتها في تحسين أساليب العمل الإداري .